تأثير الصراع على المرأة في اليمن

ضحايا الألغام بين النساء في اليمن .. قوة إرادة في مواجهة الموت

ارتفاع نسبة الأمية بين اليمنيات أبرز آثار الصراع

دور المنظمات الدولية في توفير الدعم والحماية للنساء المتضررات من الصراع

التأثيرات الاجتماعية والنفسية على المرأة اليمنية أثناء الصراع

WDP
المـــــــرأة في التنميـــــة والســـــــلام
WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
صحيفة متخصصة في شؤون المرأة اليمنية - شهرية - تصدر عن يمن إنفورميشن سنتر

العدد (21)
20 صفحة
السعر (مجانا)
2024/3/15

من أجل البقاء.. نساء يتحدين ظروف الصراع بقوة الصبر وعزيمة الكفاح

تسبب الصراع الدائر في اليمن بتأثيرات سلبية وكبيرة على مختلف جوانب الحياة، بما فيها الجانب الاقتصادي والإنتاج المحلي؛ مما أدى إلى تراجع البلاد وتأخرها اقتصاديًا. والمرأة اليمنية جزءٌ أساسٌ في المجتمع اليمني، وتلعب دورًا مهمًا في مجالات عديدة، بما في ذلك القطاع الاقتصادي، إلا أنها تواجه صعوبة في الحصول على الموارد المالية اللازمة لبدء أعمالها الخاصة أو تطوير الأعمال التي تمتهنها في الوقت الحاضر.

أحمد باجعيم
المرأة في التنمية والسلام

ويعد هذا الأمر عائقًا كبيرًا أمام إنتاج المرأة المحلي؛ إذ إن النساء يمكنهن -بفضل مهاراتهن المتنوعة وإمكاناتهن الفريدة- أن يكنَّ مصدرًا مهمًا لتنشيط الاقتصاد المحلي وتعزيزه رغم التراجع المخيف الذي يشهده خلال التسع السنوات الأخيرة.

الجهود الدولية

في هذا الإطار، تبنى البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة مشروعًا لتعزيز التمكين الاقتصادي لرائدات الأعمال في اليمن، جاء ذلك عبر تقرير أعده موقع «مدونات البنك الدولي» في 3 يوليو عام 2023م، الذي يهدف إلى خدمة المشاريع المملوكة للنساء في خضم المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة بالبلاد؛ لانتشال المشاريع الاقتصادية النسوية المتأثرة من الصراع ومساعدتها.

ينفذ المشروع على مرحلتين، وقد بدأ العمل على المرحلة الأولى في مطلع العام 2021م بتحديد الأعمال والمنشآت المملوكة للنساء وتقييدها وفحصها، ومن ثم وضع برنامج تدريبي شامل نُفذ في منتصف العام ذاته، وخصص لهذا المشروع مليون دولار أمريكي.

وذكر التقرير، الذي جاء تحت عنوان «المرأة اليمنية تتحين الفرص الاقتصادية في بلادها التي مزقتها النزاعات على الرغم من كل الصعاب»، أن هذا المشروع يهدف إلى زيادة مشتريات سلع المنشآت والأعمال المملوكة للنساء مما يحقق للمرأة العاملة في الاقتصاد النمو والنجاح وكذلك تحقيق الازدهار للاقتصاد اليمني ككل.

وفي المرحلة الثانية من المشروع تم

..... البقية ص2

تدريب (29) منشأة مملوكة للنساء، وتمكنت (24) من تلك المنشآت التسجيل كموردين معتمدين. بالإضافة إلى ذلك، منح المشروع (7) شركات نسائية عقودًا بقيمة (882) ألف دولار، ثلاث منها في صنعاء وشركتين في عدن، ومثلها في حضرموت؛ وذلك لتخفيف آثار النزاع على المرأة اليمنية وتعزيز مكانها الاقتصادي.

وفي هذا الجانب قالت الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، زينة علي أحمد، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة: «شهدنا تحسنًا ملحوظًا للمرأة اليمنية على كل الأصعدة خلال الفترة الأخيرة»، مشيرة عبر تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي بعنوان «المرأة اليمنية: الريادة نحو المستقبل» في 16 مارس 2023م إلى أن البرنامج يدرك الدور الحاسم الذي تلعبه المرأة اليمنية في نمو الأعمال التجارية والاقتصادية، وتعزيز الحوكمة وأهميتها في إحداث الفرق داخل المجتمعات الداخلية أو الخارجية. وقد زوَّد البرنامج الإنمائي النساء اليمنيات بدورات عدة؛ لتنمية قدراتهن حتى يتمكنن من إدارة مشاريعهن الخاصة بنجاح، ومحاولة لتقليل الفجوة بين الجنسين.

آراء مختصين

ترى مديرة إدارة مراكز الأسر المنتجة وتنمية المجتمع بمكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بساحل حضرموت عديلة السعدي أن الصراع أثَّر اقتصاديًا بشكل كبير على الأسر المنتجة في عموم البلاد؛ بسبب تراجع القيمة الشرائية للعديد من الأسر نتيجة الوضع الاقتصادي السيء الذي يعاني منه معظم الشعب اليمني خلال الأعوام الأخيرة؛ إذ قلَّ إقبال الناس على شراء المنتجات، وهذا انعكس سلبًا على استمرارية الأسر المنتجة؛ لأنها تمتلك أعمالًا بسيطة ومردودها المادي محدود، فلم تستطع الصمود لمدة طويلة على الرغم من تدخل الجهات المانحة، سواء الدولية أو المحلية، عبر مشاريع مختلفة.

وأوضحت السعدي أن إدارة مراكز الأسر المنتجة وتنمية المجتمع تسعى إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية التي خلفتها النزاعات الدامية التي تشهدها اليمن منذ تسع سنوات، من خلال تقديم الدورات التدريبية والتأهيلية في عدة مجالات، منها: المعجنات، الكوافير، الخياطة والتطريز، الحناء، وغيرها؛ إذ استهدفت الإدارة التابعة لمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل منذ يناير وحتى أكتوبر لعام 2023م نحو (600) امرأة من العاملات ضمن الأسر المنتجة بساحل حضرموت، وكذا إشراك الكثير منهن في المعارض المحلية بهدف تسويق منتجاتهن وتوفير فرص عمل لهن وتحسين مستوى الدخل المادي، بالإضافة إلى ذلك يسعى مكتب الشؤون الاجتماعية لفتح مراكز تسويقية خاصة بالأسر المنتجة وتقديم جميع التسهيلات في هذا المجال.

من طرفها تقول مديرة قسم سيدات الأعمال بغرفة الصناعة والتجارة في حضرموت ندى بن زيدان إن الآثار غير المباشرة للصراع على المرأة في الجانب الاقتصادي كبيرة، خاصة لسيدات الأعمال المبتدئات أو المنتجات أو العاملات، أبرزها توقف نشاط عمل الكثير منهن بسبب عدم تحملهن ارتفاع تكاليف المستلزمات، وضعف البيع، والانهيار المتواصل في قيمة العملة المحلية، وصعوبة الحياة المعيشية. أيضًا، عامل النزوح من منطقة إلى أخرى يفقد الأسر المنتجة الكثير من العملاء والوجود السوق (الاسم التجاري)، وبعضهن تفقد رأس مالها؛ نتيجة تعرضها لآثار الصراع المباشرة، وبعد انتقالها إلى منطقة أخرى تبدأ من نقطة الصفر.

الصراع أفقد كثيرًا من النساء مصدر دخلهن الوحيدة

وتضيف بن زيدان: «للتخفيف من الوضع الاقتصادي الذي تعاني منه المرأة العاملة، وارتفاع الإيجارات بين الفينة والأخرى خصوصًا في حضرموت، تبذل غرفة الصناعة والتجارة جهودًا جبارة، لعل أبرز تدخلاتها تأهيل سيدات الأعمال والأسر المنتجة وتدريبهن على السوق الإلكتروني، وإقامة ورش عمل. وكذا تعمل على تحسين وضع المرأة العاملة القادمة من مناطق نزوح وتوفير البيئة المناسبة لها، وصناعة اسم أو وجود لها داخل السوق يساعدها على الانطلاق والمنافسة. كما أن الغرفة تلعب دورًا محوريًا بين المنظمات الدولية والجهات المانحة وسيدات الأعمال والأسر المنتجة في تقديم الدورات والأنشطة والاحتياجات التي تساعد المرأة اليمنية العاملة وتحث على تلبيتها؛ إذ يمتلك قسم السيدات بالغرفة (178) عضوًا وسجلاً تجاريًا للنساء بالمحافظة.

وفي هذا الصدد تشير مديرة إدارة تنمية المرأة العاملة بمكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بساحل حضرموت زهرة إسحاق إلى أن الآثار الاقتصادية على المرأة العاملة التي تسبب بها الصراع أفقدت الكثير من النساء مصدر دخلهن الوحيد، سواء بالتأثيرات المباشرة خصوصًا في المناطق غير المستقرة؛ إذ تعرضت مشاريعهن للدمار، وبعض النساء كن ضحايا، والنزوح من مناطق إلى مناطق أخرى أكثر أمنًا، أو من خلال التأثيرات غير المباشرة التي تعد حضرموت أبرزها؛ إذ تعاني المرأة من تدني فرص العمل وارتفاع مستوى البطالة. يقابل هذا كله صعوبة الحالة المعيشية، أما المرأة المنتجة والمصنعة فهي الأخرى تواجه تحديات جمة في هذا المجال.

وتواصل زهرة إسحاق حديثها قائلة: «من أهم تلك التحديات عدم استقرار أسعار صرف العملة المحلية وهذا يعود بخسائر كبيرة على مصدر عمل النساء، بالإضافة إلى تراجع الإقبال على شراء هذه المنتجات. وعلى الرغم من ذلك، تبذل إدارة تنمية المرأة العاملة جهودًا مضنية في سبيل التخفيف من تلك الآثار من خلال رفع مستوى الوعي المجتمعي لقضايا المرأة العاملة المتعلقة بالحقوق والواجبات، وكذا التوجيه والإرشاد من خلال دورات تهتم بدراسة السوق ومتطلباته وكيفية تسويق المنتجات بالوسائل الحديثة والممكنة، وأيضًا حل الخلافات بين النساء العاملات والجهات الأخرى، ومتابعة النساء العاملات وتقييمهن وتحسين عملهن بالطرق المتاحة والممكنة.

نماذج

تمتهن أم ياسين بيع الخردوات وألعاب الأطفال منذ عام 2012م، فهي تفترش الأرض لتبيع بضاعتها المتواضعة في الشارع المحاذي لمنزلها بمنطقة الشرح بمدينة المكلا مساء كل يوم ما عدا الجمعة الذي تنتقل فيه إلى ساحة العروض «المنصة» حيث مكان تجمُّع العوائل للنزهة وتبيع هناك بضاعتها.

تقول أم ياسين: «أنا أم لأربعة أولاد ومعيلتهم الوحيدة؛ لأن زوجي تُوفي منذ حوالي 15 سنة. بعد وقوع النزاع بين الأطراف اليمنية تأثرنا نحن البسطاء وذوي الدخل المحدود تأثرًا غير مباشر، أبرز هذه التأثيرات انهيار الاقتصاد المحلي والهبوط المتواصل للريال اليمني والارتفاع الجنوني في أسعار السلع الغذائية والأساسية، كل ذلك فاقم الوضع المعيشي لذوي الدخل المحدود مثل المرأة العاملة البسيطة».

وتتابع: «دخلي المتوسط في اليوم الواحد ما يقارب (5) ألف ريال يمني كربح، يذهب جلُّه في مصروفات البيت، في حين أن رأس المال للخردوات لا يفوق 135 ألف، ورأس المال يضعف بسبب ارتفاع أسعار الجملة وانهيار أسعار الصرف».

وتؤكد أن مطلع عام 2023م كان رأس مال بضاعتها قرابة مائتي ألف؛ لذا فإن آثار الصراع الاقتصادية غير المباشرة أنهكت أم ياسين وكثيرًا من قريناتها العاملات في أعمال صغيرة ومحدودة. ووضع مثل هؤلاء يتطلب تدخلًا عاجلًا من قبل الجهات المانحة قبل أن تنهار فرصة عملهم الوحيدة ويفقدونها، ويصبحون عالةً على المجتمع في ظل الوضع المعيشي والاقتصادي الصعب والمتفاقم الذي يعاني منه معظم السكان في اليمن.

فقدان العمل

تصف عديلة السعدي أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وتدني مستوى الأجور والدخل على حد سواء أفقدت الكثير من النساء أعمالهن البسيطة وأصبحن خارج سوق العمل، وهذا من تأثيرات النزاعات المسلحة؛ فلم تحظ بعض منتجات المرأة بالإقبال من الناس؛ لعدة عوامل منها: ارتفاع تكاليف مستلزمات العمل -كأدوات التحضير وغيرها والمعدات والإيجارات- بالإضافة إلى الحالة التي وصل إليها أغلب المجتمع التي أجبرتهم على التخلي عن اقتناء السلع غير الأساسية بدرجة قصوى، إلا أن البعض من الأسر المنتجة ما زالت تكافح بكل عزيمة وإرادة قوية لتحسين وضعها المعيشي.

من جانبها تضيف زهرة إسحاق أن العديد من النساء خرجن من أعمالهن في المناطق غير المستقرة أمنيًا أو تشهد نزاعات مسلحة؛ بسبب الخوف على أنفسهن وذويهن وفقدان الأمان. وكذلك لضعف الأجور والمرتبات التي لا تغطي احتياجاتهن الأساسية، وللبحث عن أعمال أخرى بعضها لا تتناسب مع سيكولوجيتها بغرض تأمين الحد الأدنى من نفقاتهن الضرورية. وكذلك بعض الأسر المنتجة فقدت مشاريعها الخاصة في الأسواق أو المناطق العامة؛ نتيجة زيادة الإيجارات وقلة الطلب، وهذا ينتج عنه عجزًا واضحًا، كما أن من النساء من تركت المهنة ولجأت للبحث عن عمل آخر وأخريات أكملن مشارعيهن من المنزل والترويج للمنتجات عبر وسائل التواصل الاجتماعية.

ووفقًا لتقرير حديث عرضته قناة BBC، في 17 إبريل 2023م بعنوان «نزاع اليمن: كيف تصارع النساء في كل يوم من أجل البقاء؟»، أن الأسر التي تعولها النساء في اليمن تواجه أعلى مستويات من الانعدام الأمن الغذائي؛ بسبب تراجع نسبة عمل النساء خارج المنازل؛ إذ إن نسبة ضئيلة جدًا تعمل في الأسواق والأماكن التجارية. وأشار التقرير إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدر أن ثلث الأسر النازحة من بيوتها بسبب الصراع الدائر في اليمن تعيلها المرأة بشكل رئيسي، وذكر أن عدد النازحين في اليمن داخليًا -منذ اندلاع النزاع وحتى عامه التاسع- وصل إلى نحو 5.4 ملايين، تشكل النساء والأطفال 80% منهم.

إن الآثار الاقتصادية التي تسببت بها النزاعات المسلحة أثرت بشكل مباشر على المرأة اليمنية، وفقدت الكثير من النساء أعمالهن مما قلل من الإنتاج المحلي والأسري منذ اندلاع النزاع مطلع 2015م، ومع ذلك تبذل المنظمات والهيئات الدولية والجهات المنفذة المحلية جهودًا جبارة في سبيل تخفيف هذه الآثار التي أثقلت كاهل المرأة وأفقدتها الحياة الكريمة.

القطاع الخاص.. جهود جبارة لتمكين المرأة اليمنية اقتصاديًا وإشراكها في المجتمع

يعد القطاع الخاص من أبرز المسهمين في تمويل المرأة اليمنية وإشراكها في المجتمع؛ كونها تمثل قوة هائلة ومحركًا فعالًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. فعندما تتلقى النساء تمويلات من القطاع الخاص، تتيح لهن الفرصة لبدء مشاريع صغيرة أو تطوير أعمالهن الحالية، فإن ذلك يعزز من استقلالاهن المالي وقدراتهن الريادية، ويمكّنهن من توفير دخل مستدام لهن ولعائلتهن. ونتيجة الوضع الإنساني الذي تمر به اليمن -بسبب الصراع بين الأطراف المتناحرة- فإن هذا يجعل من تمكين المرأة أمرًا أكثر أهمية من أي وقت آخر.

أحمد باجعيم
المرأة في التنمية والسلام

إن تمويلات القطاع الخاص تلعب دورًا حيويًا في دعم المرأة اليمنية، ودمجها في المجتمع بصفة عامة؛ إذ إنه يعزز ريادة الأعمال بين النساء ويدعم الشركات النسائية، ويسهم في توفير فرص عمل برواتب مناسبة وظروف عمل ملائمة لهن، وهذا يسهم في تعزيز أدوارهن ومكانتهن داخل المجتمع المحلي. فتخصيص التمويلات والموارد يخفف من التحديات التي تواجهها النساء اقتصاديا، خاصة المتضررات من النزاع المسلح، إلا أن هناك بعض التحديات التي تحتاج إلى وقت ليتخطينها، ومنها القيود الثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى قلة المعرفة حول كيفية الحصول على تمويل وكيفية تنظيم الأعمال وإدارتها.

مشاريع خاصة

قالت إيمان الزبيري -ضابطة قطاع الحماية في «ائتلاف الخير» ومديرة مشاريع في قطاع الدعم المجتمعي- إن الائتلاف نفذ الكثير من مشاريع الدعم والتمكين للمرأة في العديد من المحافظات اليمنية، سواء بدعم من المركز السعودي أو من برنامج الغذاء العالمي. تسهم هذه المشاريع في تمكين المرأة في الحرف اليدوية، أو تطوير مهاراتهن في الخياطة والصناعات الغذائية والتصوير والمونتاج والجرافيك، وبعض الحرف النوعية كصناعة الحقائب الجلدية وغيرها. والهدف من هذا مساعدة النساء المتضررات من الصراع، سواء كان الضرر مباشرًا أو غير مباشر، على فتح مشاريعهن الخاصة أو اكتساب مهنة معينة تدر عليهن دخلا.

وتضيف الزبيري: «ركزنا في ائتلاف الخير من خلال تمكين النساء على الخروج عن المألوف؛ لأن عدد المُمَكنات في العديد من الحرف عاطلات عن العمل نتيجة الطفرة في هذه الحرفة ولا يستوعب سوق العمل كل تلك المخرجات؛ لذلك استهدفنا الفتيات في صناعة الجلديات، وهذه لم تكن مستهدفة بالشكل الكبير من قِبَل القطاع الخاص. وكذا مكّن ائتلاف الخير النساء في الصناعات الغذائية طويلة الأمد، كالزبادي والمخللات، وكيفية عمل خط إنتاج وخطة تسويق في السوق المحلي. بالإضافة إلى ذلك، نقدم عبر مشاريع التمكين منحًا متكاملة للمستهدفات تساعدهن على إطلاق مشاريعهن الخاصة».

من جانبها أشارت مديرة «جمعية الأسرة السعيدة» منى بشير إلى أن الجمعية أسهمت بتحويل النساء المتضررات من النزاع المسلح من الاحتياج إلى الإنتاج، عبر دورات تمكنهن اقتصاديًا في عدة حرف ومهارات تحسن من مستوى الحياة المعيشية لهن ولأسرهن، وتخفف من آثار الصراع ودواعيه؛ إذ إن الجمعية تركز في مشاريعها التمكينية على النساء النازحات من المناطق والمحافظات المتأثرة تأثرًا مباشرًا من النزاع، وهي الفئة الأشد احتياجًا؛ لذلك تعمل الجمعية على تمكينها اقتصاديًا والإسهام في توفير حياة كريمة لها عبر برامج سبل العيش.

وأوضحت منى بشير أنه بعد اندلاع الصراع المسلح بين الفصائل المتناحرة، تم تسليط الضوء من قبل الجهات المانحة على المرأة النازحة والمرأة المعيلة لأسرتها نتيجة فقدان الأب بسبب النزاع، ومن أهم البرامج التي تعمل في هذا الإطار برنامج «حماية المرأة في اليمن» الذي اختتم عامه الرابع على التوالي، ويقدم خدمات سبل العيش للنساء المستضعفات سواء النازحات أو المجتمع المضيف؛ إذ تستفيد من البرنامج في مدينة المكلا بشكل مباشر كل عام نحو 45 امرأة، وذلك عبر دراسة احتياج، وتقديم الرعاية التأهيلية في المجالات المطلوبة لتصبح منتجة في سوق العمل.

وفي إطار المشاريع الخاصة التي ينفذها القطاع الخاص للنساء المتضررات من الصراع، يعمل بنك الأمل للتمويل الأصغر في دعم مشاريع المرأة اليمنية عبر تقديم منح مالية. يعد 20% من البنك ملكًا للقطاع الخاص، ووفقًا للتقرير الصادر عنه لعام 2022م، حصل محرر صحيفة «المرأة في التنمية والسلام» على نسخة منه، أن البنك قدم 875 تمويلاً للنساء ممن لديهن مشاريع خاصة. وستسهل هذه المنح لهن فتح المشاريع، وقد بلغت المنح المالية المقدمة 352 مليون ريال يمني.

وطبقا للتقرير، فقد قدم بنك الأمل -الذي أنشئ «تتويجا لجهود الصندوق الاجتماعي وبرنامج الخليج العربي للتنمية ومساهمة القطاع الخاص»- عبر تحويلات مالية للنازحين المحليين 15 مليار ريال يمني خلال 2022م؛ إذ يعد أغلب النازحين في اليمن من فئة النساء حسب ما أشارت تقارير دولية في هذا الصدد. وستسهم هذه التحويلات بطبيعة الحال في التخفيف من الآثار المباشرة وغير المباشرة على المرأة اليمنية، وسينقل النساء من عاطلات وعالة على المجتمع إلى مُنتجات وداعمات في سوق العمل المحلي.

واستَهدف بنك الأمل -الذي يمتلك 16 فرعًا في أغلب محافظات الجمهورية- النساء بالعديد من التمويلات المصرفية؛ تجسيدا للمسؤولية الاجتماعية بين الجنسين وتحقيق المساواة والقضاء على التمييز حسبما ذكر التقرير السنوي للبنك عام 2022م؛ إذ ذكر أن التمويل المدفوع للنساء المستهدفات من التمويلات (قرابة 5.688 امرأة) يزيد عن 402 مليون ريال يمني. يهدف ذلك إلى تحسين المستوى المعيشي للنساء المتضررات من الصراع والأشد ضعفًا، وجاء هذا بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المانحة للرفع من الوضع الإنساني في اليمن.

نماذج نسائية

تعيل صفية (اسم مستعار) أولادها الأربعة بعد أن لقي زوجها حتفه في جبهات القتال قبل سبع سنوات. وتشير إحدى الموظفات لدى المساحة الآمنة للنساء في مدينة المكلا على لسانها أن ظروف صفية التي تنحدر من مديرية حجر غربي محافظة حضرموت كانت صعبة بعد مصرع زوجها، وأجبرتها الظروف على العمل في بيوت الموظفات مدة من الزمن، وفي عام 2021م أطلقت المساحة دورة تدريبية في تصنيع المعجنات لتلتحق صفية بالدورة، وبعد شهرين من التدريب والتأهيل تتقن الشيف صفية المهنة بكل حرفية وإتقان.

تحصلت صفية على حقيبة تمكينية بها جميع لوازم الطبخ وأدواته، مثلها مثل قريناتها في الدورة الواصل عددهن إلى 18 امرأة، لتنطلق في سوق العمل بكل عزيمة وتحد للظروف التي تمر بها. تقول الموظفة: «أصبحت الشيف صفية اليوم تمون أكثر من خمسة محلات تجارية بما يحتاجونه من المعجنات المتنوعة، وأصبح لديها اسم يثق به أصحاب المحلات التجارية، كما أنها قريبة جدًا من فتح محل تجاري خاص بها لبيع المعجنات بمدينة المكلا بمساعدة إحدى المؤسسات التنموية».

ومن جانب آخر، قَدمَت سارة أمين -من ذوي الاحتياجات الخاصة- من محافظة تعز إلى حضرموت نازحةً من ويلات النزاع برفقة عائلتها. وفي عام 2019م تمكنت من الالتحاق بدورة تدريبية عن «التصوير الفوتوغرافي» التابعة لائتلاف الخير لتحصل بعد انتهاء الدورة على «كاميرا» كحقيبة تمكنها من بدء مشروعها؛ لتحسين مستوى الوضع المعيشي لعائلتها. نوهت ضابطة قطاع الحماية في ائتلاف الخير ومديرة مشاريع في قطاع الدعم المجتمعي إيمان الزبيري قائلة: «في منتصف 2023م التقيت بالمصورة سارة في أحد الاجتماعات النسوية وكانت هي من توثق الاجتماع، وهذه القصة الناجحة هي من مخرجات المشاريع التمكينية التي يطلقها ائتلاف الخير».

التحديات والصعوبات

تطرقت إيمان الزبيري إلى أن هم التحديات التي تقف عائقًا أمام تطوير مهارات النساء في اليمن بشكل عام هي قلة الوعي، لدى المجتمع والمرأة على وجه الخصوص، بأهمية تطوير المهارات والمعرفة، واكتساب مهنة تقدر من خلالها أن تحقق المرأة اكتفاء ذاتيا. وتضيف: «هنا أتحدث عن النساء في المناطق الريفية التي تغلب عليها العادات والتقاليد. ومن التحديات توجُّه أغلب الفتيات إلى مهنة معينة دون غيرها مما يجعلها طفرة، ويقل الإقبال، في حين أن هناك طلبًا من السوق لمهن أخرى لم تتجه إليها النساء. وعلاوة على ذلك يتطلب من القطاع الخاص التركيز بشكل أكبر على المناطق النائية، وتكثيف الدعم؛ فهناك قصص نسائية مأساوية تحتاج اهتمامه».

من طرفها تقول منى بشير إن الكثير من النساء يعانين من قلة الوعي المالي والثقافة المالية، مما يؤثر على قدرتهن على الحصول على تمويل واستخدامه بطريقة فعالة. وهن بحاجة إلى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لإطلاق مشاريعهن، وتعليمهن في كيفية تسخير هذه التمويلات والتمكين الاقتصادي لتطويرها واستدامتها؛ إذ إن قلة الدخل وعدم وجود فرص عمل مناسبة يعد من المعوقات التي تواجه المرأة. وهنا يمكن حل هذه الإشكالية بتنويع الدورات التأهيلية للمرأة لتحقيق توازن في فرص العمل في الأسواق.

وأردفت بشير قائلة: «تعاني البلاد من أوضاع اقتصادية صعبة في الآونة الأخيرة مما يؤثر سلبًا على قدرة النساء في مجابهة ارتفاع الأسعار وانهيار العملة المتواصل، وهذا بطبيعة الحال يسبب نقصًا في رأس المال، وقد يفشل المشروع في الكثير من الأوقات؛ إذا لم تعمل على خطة تسويقية تسهم في مجابهة تلك المشاكل التي أصبحت في غيرٍ مقدورها. أيضًا يواجه القطاع الخاص انكماشًا في الكثير من المشاريع التي يمولها، ومنها تمكين المرأة اقتصاديًا نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها اليمن على وجه الخصوص».

المعالجات

عددت منى بشير بعض المعالجات التي تساعد على تمويل النساء اقتصاديًا وإشراكهن في المجتمع. من بين هذه المعالجات: زيادة قيمة المنح المالية التي يقدمها القطاع الخاص والمنظمات الدولية المانحة؛ بهدف تحسين مستوى دعم المشاريع النسائية وتمويلها، وجوب تكثيف برامج التمكين الاقتصادي للنساء بما يوفر لهن التدريب والتعليم والدعم التقني والمالي اللازم لتنمية مهاراتهن التسويقية، ومعرفة متطلبات السوق المحلي وتطوير أعمالهن ومشاريعهن الخاصة، وضع خطط مستقبلية، وكذا تبني القطاع الخاص لبازارات ومعارض؛ لعرض منتجات النساء وتعريف السوق والمجتمع بتلك المنتجات بمشاركة وسائل الإعلام في تغطية هذه المعارض، وأن تسهم وسائل التواصل بالترويج للمنتجات.

وأضافت بشير: «ومن المعالجات توسيع نطاق الشراكات الاجتماعية بين المشاريع النسوية، وتقديم الاستشارات والدعم المعنوي لملاك المشاريع، خصوصًا النساء المتأثرات تأثرًا مباشرًا بالصراع كون أغلبهن فقدن مشاريعهن. كما يتوجب أن يكون الهدف الأسمى من هذه الشراكات حل المشاكل الاجتماعية والتسويقية التي تواجه النساء المنخرطات في سوق العمل، والتعزيز من قدرتهن الاقتصادية، وكذلك تقديم فرص عمل للعاطلات أو غير قادرات على الانخراط في سوق العمل. ومن المهم أيضًا توحيد الجهود بين القطاعين العام والخاص، وكذا المنظمات الدولية المانحة للرفع من المستوى الاقتصادي للمرأة اليمنية التي تعد أكثر فئات المجتمع -إلى جانب الأطفال- تضررًا من الصراع المسلح».

وفي الختام، تكمن أهمية تمويلات القطاع الخاص للمرأة اليمنية في تحقيق التمكين الاقتصادي وتعزيز المشاركة الفعالة لها داخل المجتمع المحلي، فإذا تحققت هذه الأهداف المرجوة -التي هي ركيزة مهمة- ستكون المرأة اليمنية دون شك قادرة على البناء والنهضة وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

صحيفة اجتماعية- تنموية- شاملة- مستقلة (شهرية) تصدر عن يمن إنفورميشن سنتر للبحوث والإعلام

يتخصص يمن إنفورميشن سنتر في الدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي الذي يعالج قضايا التنمية والسلام في اليمن

الرؤيـــة

مجتمع يؤمن بأهمية المرأة في إحلال السلام، ويرفع مستوى الوعي العام؛ لتستطيع المشاركة في جميع المجالات التي تمكنها من المشاركة في بناء المجتمع وتنميته.

رئيس التحرير
عبدالعزيز علي عوضه

مكتب صنعاء
د. سوزان مفتاح
د. عبدالجبار التام
عبدالله عُبَاد
حنان حسين
باسل باهارون
يمنى أحمد

مكتب عدن
حنين الوحش
علياء محمد
ليزا عبدالله الحصيني
نور نديم محمد غلام

مكتب الحديدة
ياسمين عبدالحفيظ
أفراح بورجي

مكتب إب
د. عبدالقوي الشميري
هبة محمد

مكتب حضرموت
محمد باوزير
أحمد عمر

المراجعة اللغوية
د.صدام علي حسين
هاجر سامعي

الإخراج والتنفيذ
هاني الناشري

Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر
www.yemeninformation.org
yic@yemeninformation.org

المرأة في التنمية والسلام
WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (21) 2024/3/15

معاناة النساء في اليمن؛ كيف تنقلها وسائل الإعلام في ظل الصراع؟

تحاول عفاف عبده البحث عن برنامج في وسائل الإعلام اليمنية ينقل معاناة المرأة اليمنية التي باتت تتكبد كثيرًا في السنوات الأخيرة، التي تشهد صراعًا مستمرًا منذ أكثر من ثماني سنوات، الذي أثَّر على حياة المرأة اليمنية بشكل كبير.

ياسمين عبدالحفيظ
المرأة في التنمية والسلام

تتحدث المواطنة عفاف لمعدّة التقرير التي صادفتها في إحدى الزيارات الميدانية قائلة: «نتكبد نحن النساء كثيرًا من التعب، ونواجه مرارة العيش في ظل ظروف صعبة تمرُّ بها بلادنا، ورغم ذلك فإنّ وسائل الإعلام اليمنية لم تنقل للعالم معاناتنا كما هي في الواقع، فلا توجد مساحات كافية لتناول قضايانا ومشاكلنا وظروفنا، وكل المشكلات التي نعيشها».

وتضيف: «أتابع كثيرًا من وسائل الإعلام اليمنية، فالذي أجده هو أنّ أخبار الصراع الذي تشهده كثير من المحافظات اليمنية هو الذي يسيطر على وسائل الإعلام المختلفة؛ المرئية والمقروءة والمسموعة. تكاد تكون الموضوعات التي تخصُّ المرأة اليمنية مغيّبة من برامجها، وهو ما يتطلب من القائمين عليها إعادة النظر حول تخصيص مساحة كافية لمناقشة قضايا الفئات داخل المجتمع، منها شريحة النساء».

ترى عفاف أنّه من المهم أن تقدّم وسائل الإعلام العديد من البرامج التي تتناول كل جوانب حياة النساء اليمنيات؛ نضالاتها وكفاحها ونجاحاتها ومعاناتها، وكل ما هو متعلق بها.

تقرير صادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، بعنوان: «دراسة تقييمية للأداء المهني لوسائل الإعلام المرئية 2017م» كشف أنّ 592 تقريرًا وبرنامجًا تتمحور حول مجالات السياسية والصحة والاقتصاد والترفيه، وغيرها من الجوانب.

وذكر التقرير أنّ البرامج السياسية أخذت نسبة 65,4 % من البرامج التي تقدمها، والبرامج الاقتصادية بنسبة17,9 %، أمّا بالنسبة للبرامج الصحية بالقنوات التلفزيونية اليمنية فبلغت 6,4 %. و9% للبرامج الأخرى المتنوعة بين الفنية والتراثية والثقافية. و1,3 % للبرامج الترفيهية.

دور وسائل الإعلام

وحول دور وسائل الإعلام اليمنية في نقل معاناة النساء اليمنيات، يقول محمد الشرعبي (صحفي): «إنّ كثيرًا من وسائل الإعلام اليمنية توظف قضايا المرأة توظيفًا سياسيًا، وتفتقر للمعايير الأخلاقية التي تنتهك الخصوصية التي تتناولها بطريقة تسيء للمرأة أكثر من أن تخدمها».

ويرى أنّ في أحيان كثيرة تقع هذه الوسائل في أخطأ كبيرة، من خلال تقديمها موضوعات تتسبب في إحداث مشاكل كبيرة لها؛ إذ توظف قضاياها بطريقة غير صحيحة.

مؤكدًا: «أن كثيرًا من النساء في اليمن يتعرضنَ في ظل الصراع للتعنيف الجسدي بصورة كبيرة، وكذلك اعتقال النساء بشكل تعسفي ودون أي مبرر، أو بتهم كيدية، بالإضافة إلى إصابة العديد منهنّ بأمراض، مثل سوء التغذية، وغيرها من الأمراض، كذلك هناك العديد من النساء ضحايا الألغام، ومع هذا فإنّ وسائل الإعلام تغفل في تناول مثل هذه القضايا التي تخص النساء».

من جهتها تقول شيماء القرشي (صحفية): «إنّ المؤسسات الإعلامية تتناول قضايا المرأة وفق ما يطلبه المموّلون والجهات المالكة لهذه الوسائل».

موضحة: «يركزون في أحيانًا على قضايا الأطفال، فتجد أغلب المؤسسات الإعلامية تتناول قضايا تهمُّ الطفل، أما إذا كان اهتمام المانحين والمنظمات يركز على المرأة، فتكون الموضوعات مرتكزة حول النساء وهكذا».

وتتساءل القرشي قائلة: «النساء اللاتي نوقشت قضاياهنّ بمختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وبعدة قوالب إعلامية مختلفة؛ هل تغير شيئًا في حياتهنّ؟! لم تجد تلك التناولات أيَّ ردة فعل، وإن حدث لم يكن بالشكل المطلوب، بل إنّ معاناة المرأة لم نجد لها حلًا حتى اللحظة، وما زالت مستمرة».

مؤكدة: «أن كثيرًا من النساء، لاسيما في المجتمعات التي لم تحصل فيها المرأة على حقها من التعليم، لم تصلها تلك التناولات، فالفئة التي تناقش قضاياها دون أن تصلها يدلُّ على أن أمامنا وقت طويل حتى نصل لتقديم محتوى يُحدثُ تغيرًا في المجتمع».

في حين يقول الصحفي محروس باحسين: «إنّ السبب في ضعف دور وسائل الإعلام اليمنية في نقل معاناة النساء في اليمن يرجع إلى عدم تعاون الأهالي والأسر داخل المجتمع مع تلك الوسائل؛ ممّا أدى إلى تضاؤل تغطية قضايا النساء بشكل عام، والتستر على كثير منها؛ نظرًا لقلة الوعي لدى المجتمع».

«إنّ وسائل الإعلام اليمنية أغفلت الجوانب الاجتماعية والإنسانية، ولم تقدم معالجات لقضايا كثيرة، اكتفت بالتغطية الخبرية للأحداث، وهذا أدّى إلى ظهور وسائل إعلام خاصة بالمرأة». هذا ما قالته مروة العريقي (رئيسة تحرير منصة هودج) عن وضع وسائل الإعلام اليمنية في ظل الصراع.

وتتابع العريقي حديثها لصحيفة المرأة في التنمية والسلام: «هذه الوسائل تديرها صحفيات يمنيات استطعنَ من خلالها لفت النظر إلى قضايا نساء بلدهنّ، ومناقشتها، وتقديم حلول أيضًا».

وتواصل قائلة: «ركزت هذه الوسائل حديثة النشأة على قصص نجاح النساء في اليمن، اللواتي تحملن مسؤولية أسرهنّ نتيجة غياب الرجل، في ظروف اقتصادية مزرية تمر بها البلاد، أصعبها أزمة انقطاع الرواتب، وقلة فرص العمل».

تلعب وسائل الإعلام دورًا مهمًّا في تناول قضايا المجتمع بشكل عام، لا سيّما المرأة التي تواجه العديد من المعاناة في ظل الصراع الذي تشهده كثير من المناطق في البلاد، الذي خلف العديد من المشكلات، منها تردّي الخدمات، وانتشار الأمراض، وصعوبة الحصول على التعليم والحقوق الأخرى كافة، وكانت المرأة قد دفعت ثمنًا باهظًا بسبب هذه الأوضاع.

التحديات التي تواجه النساء في السنوات الأخيرة كثيرة ومتعددة، وتحتاج إلى مساحات واسعة في الإعلام؛ سواء المرئي أو المسموع أو المقروء. لذلك يتطلب من وسائل الإعلام اليمنية لا سيّما الحكومية نقل معاناة النساء ومناقشة قضاياهنّ كافة، خصوصًا في المناطق التي شهدت صراعًا وتضررت المرأة فيها بشكل أكبر.

نوعية البرامج

وعن نوعية البرامج التي يمكن لوسائل الإعلام التركيز عليها بما يخصّ نقل معاناة النساء في اليمن خلال مدّة الصراع، تقول زهور عبد الله (إعلامية): «نوعية البرامج التي يمكن لوسائل الإعلام التركيز عليها في التغطية الإعلامية كثيرة، منها قصص إنسانية مؤثرة، ونزول ميداني إلى مناطق النزاع، وتسليط الضوء على معاناة النساء، وإعداد لقاءات مباشرة مع المتضررات، ومعرفة المزيد عن تلك المعاناة».

وتتابع: «والبحث من الميدان عن الحلول والمعالجات، إضافة إلى استضافة مسئولين في الجهات الرسمية المختصة في برامج حية ومباشرة، تضعهم وجهًا لوجه مع النساء ومشكلاتهنّ الناجمة عن الصراع، وسبل الخروج بحلول منطقية ومعقولة».

من جهتها تقول منيرة الطيار (صحفية): «تتزايد أهمية الإعلام ودوره في نقل المعاناة التي يعيشها المواطنون أثناء مدّة الصراع، خصوصًا معاناة النساء؛ إذ تتضاعف المسؤولية عليهنّ، ويصبح دورهنّ كبيرًا؛ سواء من الجانب الاقتصادي لتوفير الغذاء وتأمينه، أو الاجتماعي من خلال تربيتها لأطفالها، وتحمل مسؤولية المنزل حين غياب الرجل أو إصابته بأي جروح أثر الصراع».

وتضيف: «كذلك تحملها للضغط النفسي؛ بسبب ما تمر به البلاد جراء الصراع، وتوقف فرص العمل، الذي يجعلها في مواجهة مع رب الأسرة، الذي أصبح غير قادر على توفير مستلزمات المنزل، فتكون ضحية التعنيف والاضطهاد».

من جهتها تقول نادية عبد الله (ناشطة إعلامية) لصحيفة المرأة في التنمية والسلام: «إنّ هناك الآلاف من القصص المؤلمة للنساء في اليمن والتضحيات التي تقدمها، ولكن للأسف لا تنقل وسائل الإعلام إلّا الشيء اليسير جدًا».

موضّحة: «قصص معاناة المرأة اليمنية كثيرة جدًا وتضحياتها عظيمة، والانتهاكات التي تتعرض لها يوميًا كبيرة، فلدينا مئات الآلاف من النساء النازحات والمشردات في مخيمات النزوح وغيرها، وهناك العشرات وقد يصل إلى المئات من النساء المقطعات أطرافهنّ والمعتقلات والمختطفات».

وتتابع: «لدينا عدد كبير من النساء الأرامل اللواتي اليوم يتحملنَ مسؤولية أسرهنّ بعد فقد عائلهنّ في هذا الصراع، ولدينا الآلاف من أُمّهات المعتقلين والمختطفين ومعاناتهنّ».

تقول نادية: «إنّ كل تلك المعاناة يمكن أن تكون موادَّ إعلامية لعشرات البرامج التلفزيونية والإذاعية لوسائل الإعلام اليمنية كافة، ولكن للأسف ما زالت مقصرة بشكل كبير في نشر واقع المرأة اليمنية».

مؤكدة: «دور وسائل الإعلام في نقل معاناة المرأة اليمنية للأسف لم يصل إلى مستوى المعاناة التي تعيشها النساء في اليمن، وإنّ هناك تقصيرًا واضحًا في نقل كل ما تتكبده، والظروف التي تمر بها بفعل النزاع».

على النقيض تقول هدى حربي (صحفية): «إنّ وسائل الإعلام اليمنية لعبت دورًا مهمًا في نقل معاناة النساء المتضررات في ظل الصراع في اليمن؛ إذ أسهمت في تسليط الضوء على هذه المعاناة، وتعزيز الوعي بها، وتأييد الجهود المبذولة لدعم النساء اليمنيات؛ وذلك من خلال نشر قصص النساء المتضررات وتجاربهنّ».

وأكدت على أنّ وسائل الإعلام اليمنية قد سلّطت الضوء على معاناتهنّ، والتحديات التي تواجههنّ في مختلف المجالات، مثل الصحة والتعليم والاقتصاد والحياة الأسرية، وأيضًا العمل.

وتضيف في حديثها: «إنّ وسائل الإعلام قدّمت المعلومات والتحليلات حول قضايا النساء المتضررات، وأسهمت في زيادة وعي المجتمع للمشاكل التي تواجه النساء المتضررات».

وتتابع: «على وسائل الإعلام اليمنية تكثيف التغطية الإعلامية لقضايا النساء والتعاون مع المنظمات غير الحكومية؛ إذ يمكن لهذه المنظمات تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات والبيانات التي تحتاجها؛ لإعداد تقارير دقيقة وشاملة عن قضايا النساء المتضررات».

وترى حربي أنّه من المهم أن تراعي وسائل الإعلام اليمنية في تغطية قضايا النساء المتضررات من الصراع المعاييرَ المهنية والأخلاقية؛ إذ ينبغي عليها أن تحترم خصوصية هؤلاء النساء وكرامتهنّ.

في السنوات الأخيرة شهدت اليمن افتتاح العديد من الوسائل الإعلامية سواء المقروء أو المرئية أو المسموعة، وتنوعت تخصصاتها بين سياسية وفنية وثقافية وغيرها، وغابت كثير من الجوانب التي كان من المهم أن تتوجه لها التناولاتُ الإعلامية لتلك الوسائل.

كثير من تلك الوسائل همّشت شريحة النساء بشكل كبير، وغيّبت قضاياها التي كان يجب أن تُناول، بل وتُنقَل معاناتها كما هي في الواقع، ولكن أحداث الصراع كانت هي الغالب؛ إذ اتّجهت كثير من الوسائل إلى تغطية أخبار المعارك التي تشهدها المدن والمناطق في البلاد، وحددت مساحات لتناول قضايا النساء بشكل يوضح الحالة السيئة التي وصلت لها منذ اندلاع الصراع.

هذا الأمر شجّع كثيرًا من الأشخاص، منهم النساء، على افتتاح العديد من المواقع والمنصات الخاصة بقضايا المرأة اليمنية، أغلب تلك المواقع تديرها نساء؛ إذ تتناول حياة المرأة اليمنية بكل الجوانب، وتناقشت قصص كثير منهنّ، وتنقل معاناتهنّ ونجاحاتهنّ وطموحاتهنّ، وتقدّم الحلول الممكنة للتقليل من المشاكل التي تواجههنّ والمأساة التي يعشنها في مختلف المناطق اليمنية.

ومن أشهر المنصات التي تتناول قضايا النساء في اليمن منصة هودج، ونسوان فويس، ومنصة شيدر، ومنصة تاء، ومنصة أصوات نساء يمنيات، وصحيفة المرأة في التنمية والسلام، ومنصة خبرات نسائية، وغيرها.

العدد (21) 3/15/ 2024

تحديات تواجه المرأة اليمنية في ظل الصراع

خلف الصراع الذي تشهده اليمن منذ سنوات ليست بقليلة، العديد من التحديات أمام المرأة اليمنية، التي تعمل جاهدة في التغلب عليها ومواجهتها، فهناك النساء اللاتي أجبرهن النزاع على النزوح، وأخريات تكبدن العديد من المعاناة بعد فقدان المعيل، ومن تحمّلت مسئولية فوق عاتقها بعدما انقطع راتبها، أو فقدت مصدر دخلها. خاصةً أنّه في سنوات الصراع قد تمّ تسريح العديد من الموظفين من المنشآت التي تضررت جراء ذلك.

ياسمين عبدالحفيظ
المرأة في التنمية والسلام

إلى جانب ذلك، فقد تكبدت المرأة في اليمن العديد من المشكلات، منها انتشار زواج القاصرات، وتعرضها للعنف بكل أشكاله، ووجدت صعوبة الحصول على الخدمات المختلفة، منها التعليم والصحة وغيرها، وتعرضها للعديد من الأوبئة والأمراض، وحرمانها من حقوقها، كما وجدت صعوبة في حصولها على المساعدات وغيرها.

أثبتت تقارير أممية أنّ اليمن يعدّ من أسوأ البلدان في تعامله مع النساء في العالم، رغم ذلك تحاول النساء اليمنيات مساعدة بعضهنّ، ومحاربة العقبات، ومواجهة المعاناة التي تترصد لهنّ، أمّا بشكل ذاتي، أو من خلال المبادرات والتشكيلات النسوية والمؤسسات التي تهتم بقضايا المرأة، وغيرها من المنظمات النسوي التي عرفتها العديد من مناطق البلاد خلال السنوات الأخيرة؛ وهي دليل على رغبتها وعزيمتها في تغيير واقعها، وصلابتها أمام تلك التحديات التي تحاول النيل منها.

انتشار الأمراض

فقد أكد تقرير أممي ونشر بتاريخ 23 يناير 2023م، بعنوان: «معالجة انعدام الأمن الغذائي في اليمن؛ من تلبية الاحتياجات الفردية إلى بناء قدرات البلاد» أنّ ما يقارب 24 % من النساء اليمنيات هنّ بحاجة لأدوية أمراض سوء التغذية؛ وذلك جراء انعدام الأمن الغذائية الذي تمر به البلاد.

من جهتها، تقول طبيبة نساء وولادة (طلبت عدم ذكر اسمها): «إنّ تدني المستوى المعيشي يعدُّ من أهم الأسباب المؤدية لسوء التغذية لدى النساء في اليمن، بالإضافة إلى قلة الوعي والثقافة حول التغذية بشكل عام، وأهمية تناول الاحتياجات الغذائية اليومية اللازمة».

وتتابع حول أسباب تفشي أمراض سوء التغذية في أوساط النساء اليمنيات: «الإنجاب المتتابع في مُدَد زمنية قصيرة، يعرض المرأة إلى نقص في المدخول الغذائي مقارنة بالاحتياجات الغذائية؛ إذ تحتاج المرأة الحامل والمرضع إلى مدخول غذائي مضاعف؛ نتيجة للتغيرات الفسيولوجية التي تحدث أثناء مدّة الحمل، وبالتالي بسبب التتابع في الحمل في مُدَد زمنية قصيرة».

تواصل حديثها قائلة: «الإصابة بأمراض مختلفة، ولعلَّ أبرزها الأمراض المتعلقة بالجهاز الهضمي، والمنتشرة بكثرة، مثل جرثومة المعدة، والديدان المعويّة، واضطرابات القولون العصبي».

مؤكدة: «نقص تناول مصادر المغذيات الصغرى (الفيتامينات والمعادن)، المتمثلة بشكل رئيسي في الخضروات والفواكه، وهذا النقص يؤدي بدوره إلى اختلال في تحويل الغذاء إلى طاقة؛ ممّا يسبب سوء التغذية بنوعيه».

تقول الطبيبة في حديثها: «إنّ هناك آثارًا مترتبة على أمراض سوء التغذية لدى النساء، منها الهزال والضعف العام، وقلة في النشاط، والإصابة باختلال في العمليات الحيوية في الجسم، واختلال في وفرة مخازن العديد من العناصر الغذائية في الجسم، مثل نقص الحديد الذي يؤدي إلى الإصابة بفقر الدم».

وتضيف: «أيضًا تدني المناعة، وزيادة في حدوث الأمراض، والعدوى المتكررة. والحوامل المصابات بسوء التغذية أكثر عرضة للإجهاض، والولادة المتعسرة، وحدوث تشوهات خلقية لدى المواليد. إلى جانب الإصابة بمشكلات في الشعر والبشرة والأظافر، وبمشكلات نفسية؛ مثل القلق والاكتئاب».

تعدُّ النساء والأطفال أكثر الفئات تضرُّرًا من الصراع. كثير من التقرير الأممية أثبتت تعرُّض العديد منهم للأمراض التي كان سببها تردّي الأوضاع المعيشية في البلاد، ومنها أمراض سوء التغذية.

توفير الحماية للمرأة من العنف

تقول موظفة في إحدى المنظمات الدولية (طلبت عدم الإفصاح عن اسمها): «إنّ المرأة تواجه العديد من التحديات بسبب تدهور الوضع الاقتصادي المتردي؛ منها العنف الجسدي، خصوصًا أنّ أغلب الرجال حاليًا يعانون من ضغوط نفسية، قد تُجبره على الاعتداء على المرأة، فهي الأقرب له؛ سواء أكانت زوجته أم شقيقته، وبذلك تتعرض المرأة للعنف الجسدي والنفسي واللفظي».

وتؤكد: «أنّ المرأة اليمنية تتعرض لجميع أنواع العنف، وزاد معاناتها بسبب عدم تفعيل القوانين التي تحميها وتضمن لها حقوقها، بل تطبيقها سيمثل رادعًا لكل من يعتدي على النساء».

دعم جهود المرأة في إحلال السلام

تقول شيناز الأكحلي (محامية وناشطة مجتمعية): «إنّ استمرار الصراع في البلاد منذ أكثر من تسع سنوات ضاعف من معاناة النساء اليمنيات، منها أن جعل كثيرًا منهنَّ يكافحنَ من أجل لقمة عيش لأطفالهنّ، لا سيما مع فقدان معيلهنّ».

وتضيف: «المرأة أصبحت هي الطرف الأضعف في ظل الصراع باليمن، ومقابل ذلك فهي المنادي الأول والأخير للسلام؛ لذا وجب دعمها في عملية بناء السلام، وتشجيع جهودها في هذا المجال».

تقول الأكحلي في حديثها لصحيفة المرأة في التنمية والسلام: «إنّ التحديات التي تواجه جهود المرأة الساعية إلى إحلال السلام كثيرةٌ، منها عدم وجود المرأة في لجان التفاوض والحوارات الخاصة ببناء السلام وإنهاء الصراع في اليمن».

وتضيف: «أيضًا هي موجودة في مواقع صنع القرار كالسلطة المحلية، ولكن كديكور فقط، أصبح هناك توجه لتعيين نساء لكن لا يمتلكنَ أي سلطة

شيناز الاكحلي

واقعية؛ هنّ فقط موجودات ليقول صناع القرار إنّ هناك إشراك لنساء في صناع القرارات».

المواقف الاجتماعية والثقافية

بهذا الخصوص يقول راشد محمد (معلم وناشط مجتمعي): «تشكل المواقف الاجتماعية والثقافية إحدى التحديات التي تواجه المرأة اليمنية في ظل الصراع؛ إذ إنّ النزاع الذي يحدث في أيّ مجتمع لا شكَّ أنّه سيؤثر تأثيرًا مباشرًا على تلك المواقف من خلال عدة عوامل».

ويضيف: «للصراع تأثير مباشر؛ فعندما تفقد المرأة زوجها أو ابنها أو أخاها، فهي تعاني أشد المعاناة من جراء هذا الوضع التي تعيشه؛ إذ ينعكس ذلك على المعيشة الاقتصادية، ممّا يؤدي إلى تردّي الأوضاع الصحية».

ويرى أنّ المرأة تصبح ضحية لمثل هذه الصراعات؛ فبعضهنّ يتعرضنَ للخطف، وبعضهنّ للمضايقة جراء مواقفهنّ داخل المجتمع، وأيضًا للصراع تأثير نفسي على المرأة حينما تفقد أحد أقاربها أو يتعرض للأسر أو الخطف.

مؤكدًا: «أنّ المرأة هي نصف المجتمع، ولا بُدَّ أن تتأثر بالصراع بشكل عام، وهو ما ينعكس على حياتها الاجتماعية والثقافية».

ويتابع: «كثير من الفتيات والنساء في اليمن بدأنَ يفكرنَ بالسفر إلى خارج البلاد هروبًا من المعاناة التي يعشْنَها، وأخريات يفضلنَ الانتقال إلى مناطق أخرى غير المناطق التي مررن فيها بظروف صعبة، جعلتهنّ يعتقدنَ أنّ البقاء فيها يضاعف معاناتهنّ، وأنّ انتقالهنّ إلى مكان آخر سيخلصهنَّ من تلك المعاناة».

تهيئة فرص عمل للمرأة

في ظل فوضى الصراع وانعدام المشتقات النفطية، الذي أدى إلى ارتفاع سعر المواصلات، وانقطاع الطرق بين المحافظات والمديريات؛ ممّا أسهم في استحداث طرق بديلة، وهذا انعكس على عمل المرأة، التي وجدت صعوبة في البحث عن فرص عمل تناسبها، لا سيما مع فرض وجود رجل من أقاربها أثناء تنقلها.

منال أحمد (اسم مستعار) إحدى تلك النساء اللاتي فقدن كثيرًا من فرص العمل؛ بسبب رفض أسرتها طبيعة عملها، المتمثل في التنقل من منطقة إلى أخرى.

تؤكد منال: «أبي رفض عدة فرص عمل كنت قد حصلت عليها، يتخوف من سفري دون وجود أحد من أشقائي؛ فالطرق أصبحت بعيدة جدًا وخطيرة، ويقول إنّ عادات أسرتنا وتقاليدها لا تتوافق مع تلك الوظائف».

اضطرتْ منال إلى العمل في المنزل لبيع أدوات نسائية، منها الإكسسوارات التي تعمل على صناعتها، وكذلك الطيب والبخور والملابس وغيرها؛ كونها لم تجد عملًا مناسبًا لها كما تقول.

سحر عبدالجبار (معلمة) تقول إنّه إلى جانب وجود عادات وتقاليد تقيّدُ عمل المرأة، فهناك كثير من النساء لم يحصلنَ على فرص عمل، لا سيما في السنوات الأخيرة التي شهدت ارتفاع نسبة البطالة في البلاد.

وتتابع في حديثها: «هناك العديد من خريجات الجامعات لم يجدنَ عملًا بعد تخرجهنّ، منهنّ مَن استسلمت وبقيت في منزلها تنتظر إلى أين تسير بها الحياة، وأخرى تركت شهادتها الجامعية واضطرت للعمل في مجالات أخرى بعيدًا عن تخصصها».

وتضيف: «كما عملت كثير من النساء لفتح مشاريع خاصة؛ منها في من المنزل، مثل تجهيز الوجبات اليمنية والعربية، وفي مجال التسويق الالكتروني، وبيع الأدوات النسائية مثل الملابس والطيب وغيرها».

وتؤكد في حديثها أنّ على الجهات الحكومية المعنية والمنظمات والمؤسسات التي تدعم المرأة، توفير فرص عمل للنساء اللاتي أصبحن يعلْن أسرهنّ ويساعدنَ الرجال في توفير متطلبات الحياة.

تحديات أخرى

يُرجع كثيرٌ من المهتمين القيودَ التي فرضت حول حرية تنقل النساء من التحديات التي تواجه النساء في اليمن أثناء الصراع، إلى جانب فرض اصطحابها رجلًا مرافقًا من محارمها، كذلك التشدد في الحصول على إذن خطي من ولي أمرها.

من هؤلاء مختار عبد العزيز (ناشط مجتمعي)، الذي يرى أنّ فرص حصول المرأة للتعليم وتطوير قدراتها وإبداعاتها قليلة، لا سيما في الأرياف التي اضطرت كثير من الفتيات إلى العمل في الزراعة وتربية الماشية من أجل تحسين دخل أسرها، التي باتت تعاني من تدهور مادي، إلى جانب قيامها بالعديد من المهام، منها جلب المياه، والتحطيب وجمع الأعلاف وغيرها.

وأضاف مختار: «أنّه بسبب الفقر وجدت كثير من الأسر صعوبة في توفير متطلبات تعليم أبنائها؛ ممّا أدى إلى تركهم فصول الدراسة والذهاب لسوق العمل لمساعدة أسرهم، التي تعاني منذ بدء الصراع في البلاد، خاصة الفتيات».

وأضاف: «كثير من أولياء الأمور بسبب الأوضاع المعيشية التي تعيشها أسرهم، أجبروا على تزويج الفتيات في سنٍّ مبكر؛ بهدف التخلص من نفقاتهنّ؛ وذلك لتفكيرهم أنّ زواجها سيجعلها تجد من يتحمل مسئوليتها».

ولا يختلف رأي أسماء الجعدي (رئيسة مبادرة أنا موجود) حول التحديات التي تواجه النساء اليمنيات، التي فرضتها ظروف الصراع؛ إذ تقول: «التحديات تتمثل في الفقر، وقلة فرص العمل، وجهل الأسرة والمجتمع بحقوقها».

وترى أنّه لا بُدّ من تكثيف التوعية بحقوق المرأة، ومساعدة تمكين النساء في الجانب الاقتصادي، وعقد جلسات نفسية للنساء المتضررات بفعل الصراع وتأهيلهنّ.

من جهتها تقول عفاف اليافعي (ناشطة في منظمات المجتمع المدني): «إنّ النساء هنّ الفئة الأكثر تعرضاً للتحديات التي ينتجها الصراع، وهي معاناة لم تستطع المرأة في البلاد التغلب عليها».

موضحة: «عندما تفقد المرأة ربَّ الأسرة تقع على عاتقها المسئولية الأكبر، وذلك يشكل ضغطًا عليها، لا سيّما إن كان لديها أطفال. حتى وإن لم يحدث ذلك، فإنّ الأجر الذي يحصل عليه معيل الأسرة لم يعد كافيًا، فتضطر للبحث عن عمل يفوق أحيانًا قدرتها على التحمل».

تقول في حديثها: «إنه في ظل هذه الظروف التي تعيشها النساء في كثير من المناطق اليمنية لا تستطيع المرأة الحصول على الرعاية الصحية الضرورية». مؤكدة: «كم من مريضة ظلت في بيتها تصارع الألم؛ لعدم قدرتها على توفير قيمة المواصلات التي تنقلها إلى المستشفى».

وتضيف في حديثها: «لا تستطيع كثير من النساء أن تطالب بحقوقها، أو تتحدث عن الظلم الذي تتعرض له؛ كثير من النساء في المناطق التي تعاني من أزمة مياه، تجدهنَّ ينتظرنَ طويلًا أمام محطات المياه للحصول على جالون واحد، وهناك كثير من الفتيات يتركنَ فصولهنّ الدراسية للذهاب إلى طوابير الغاز لاستلام حصتهنّ منه».

تقليل آثار الأزمة الإنسانية على النساء؛ دور الجهات الرسمية

يعاني اليمن من واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، التي تأثرت بها النساء بشكل خاص، ويواجهنَ تحديات هائلة وصعوبات متعددة، فضلًا عن التهديدات الأمنية والاقتصادية والعنف الذي يجتاح البلاد، ومع ذلك، فإنّ الجهات الرسمية تلعب دورًا حاسمًا في تخفيف حدة هذه الأزمة، وتحسين الظروف المعيشية للنساء اليمنيات؛ في هذا التقرير نتعرف على أهم الأنشطة والمشاريع التي تقوم بها الجهات الرسمية للتخفيف من وطأة الصراع والنزوح.

هبة محمد
المرأة في التنمية والسلام

دور الجهات الرسمية في التخفيف من حدة الأزمة على النساء

تعدُّ الجهات الرسمية المختصة بدعم النساء بما في ذلك الحكومة والمؤسسات الحكومية الأخرى، هي المسؤولة عن تنفيذ السياسات والبرامج التي تستهدف تحسين الوضع الإنساني للنساء، لذلك يجب أن تعمل الجهات الرسمية على تعزيز قوانين حماية حقوق المرأة والفتيات وضمان تنفيذها بشكل فعّال، إلى ذلك نلحظ أنّ هناك أنشطة ومشاريع مهمة جدًّا ظهرت خلال مدّة الصراع لجهات معينة، منها اللجنة الوطنية للمرأة، والاتحادات النسائية في اليمن، وكذا الإدارات العامة للمرأة.

تقول نورة السقاف (مدير عام الإدارة العامة للمرأة، محافظة إب): «قامت الإدارة العامة لتنمية المرأة بأداء دور رسمي مهم في تخفيف حدة الأزمة على النساء في اليمن؛ من خلال تنفيذ العديد من المبادرات والمشاريع في مركز المحافظة والمديريات، بالتعاون مع فاعلي الخير، ورجال المال والأعمال».

وتكمل: «تضمنت هذه المبادرات توزيع المعونات الغذائية والمالية والملابس؛ إذ نُفِّذَ مشروع التمكين لعام 2021م، بدعم من الهيئة العامة للزكاة بالمحافظة، وتمكنت 114 أسرة منتجة من جميع المديريات، وأيضًا مشروع التمكين لعام 2023م بدعم من الهيئة العامة للزكاة بالمحافظة؛ إذ تمكنت 50 امرأة من مديريات الظهار والمشنة وجبلة، وكانت غالبية المستفيدات من المشروعين من الأرامل والنساء المعيلات للأسر والنازحات وغيرهنّ من الفئات المستضعفة».

وأفادت أيضًا أنّ منظمات ومؤسسات أخرى قدمت مشاريع مهمة، مثل مشروع المساحات الآمنة، والمراكز المجتمعية للنازحين، التي نُفذت بدعم من صندوق الأمم المتحدة، عبر اتحاد نساء اليمن، ومشاريع الهيئة العامة للزكاة. وأشارت إلى أنّ الإدارة العامة لتنمية المرأة تعمل بجهود كبيرة وتفان؛ لتحقيق التنمية والتمكين للنساء المتضررات من ألنزاع، وتأمل في استمرار الدعم والتعاون من الجهات المعنية؛ لتمكين الإدارة من تحقيق أهدافها؛ للتخفيف من حدة الأزمة على النساء.

وشاركت أيضًا حياة الكينعي (رئيسة اتحاد نساء اليمن، فرع محافظة إب) بالقول: «تعمل العديد من البرامج التي نقوم بها على دعم الأسر من خلال تمكين المرأة، فمنذ عام 2018م وحتى اليوم، نستقبل الفتيات والنساء من عمر تسع سنوات إلى ستين سنة في المساحات الآمنة للنساء والفتيات؛ إذ تدربّنَ على المهارات المهنية التي تناسبهنّ، وتشمل هذه المهارات: الخياطة النسائية، وحياكة المعاوز، وصناعة الإكسسوارات، وصنع المعجنات والحلويات، وتعليم صناعة البخور والعطور، وتربية المواشي والنحل، ومهارات الحاسوب وصيانة الموبايل، وصناعة الأجبان والصابون، وغيرها من المهارات الحرفية».

وتواصل الكينعي: «التدريب متاح للجميع، ونحرص على تمكين النساء المستفيدات، سواء كنَّ نازحات، أو مطلقات، أو أرامل، أو أكثر فقرًا، أو من ضحايا الزواج المبكر، وبعد التدريب تُقدم لهنّ دورة تدريبية لمدة عشرة أيام، تهدف إلى تعليمهنّ كيفية إدارة المشروع، وكيفية إجراء دراسة الجدوى ودراسة السوق، وكيفية التنافس في سوق المنتجات».

وأضافت: «ومن خلال اتّحاد نساء اليمن، وبدعم من الجهات المانحة، نمكّن المستفيدات من المشروع بتوفير مواد ومعدات بقيمة 500 دولار، ونقوم بمتابعتهنّ، وقياس تأثير التدريب والعمل في المشروع الممنوح لهنّ. إنّ هذا المشروع الأساسي يعمل على دعم الأسر اقتصاديًا، وتحسين وضعهنّ المعيشي».

وأفادت أيضًا أنّ الاتحاد يقدّم مشاريع أخرى لدعم الأسر اقتصاديًا، بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة(IOM) ، والجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، واستعداد الاتحاد للالتزام بمواصلة تنفيذ هذه البرامج، وتوفير الدعم اللازم للنساء والأسر، وسعيه للوصول إلى مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع.

تحديات وصعوبات

«تواجهنا تحديات في إدارة تنمية المرأة، ومن أبرز هذه التحديات نقص الموارد المادية؛ ممّا يجعلنا غير قادرين على تنفيذ مشاريع التمكين وغيرها، التي يمكن من خلالها التخفيف من حدة الأزمة على النساء، لذلك، نحتاج إلى التعاون مع جهات أخرى لتوفير الموارد والاحتياجات اللازمة» وفقًا لمدير عام إدارة المرأة نورة السقاف.

فيما أشارت رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة محافظة إب، خولة الشرفي، بالقول: «بالرغم من ضرورة إصدار تقرير عن أوضاع المرأة سنويًا لمعالجة القضايا التي تعوق المرأة في عملية التنمية، فإنّ إخراجه بشكل جيد يتطلب توافر بيانات ومعلومات دقيقة وشاملة، وهنا يبرز المعوق الأساسي؛ إذ يواجه معدّو التقرير صعوبات في الحصول على البيانات والمعلومات من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية».

وتواصل الحديث: «بالرغم من التواصل المباشر مع تلك الجهات، وكتابة رسائل متعددة إلى الوزراء والوكلاء ورؤساء الإدارات، إضافة إلى الزيارات الميدانية لفريق إعداد التقرير، كل ذلك يواجه ببيروقراطية، ولا تستجيب لمنطق المصلحة العامة، وحتى المنظمات الأهلية، رغم التواصل معها، لا تستجيب بشكل إيجابي إلا وفق أوامر من جهات عليا».

وترى الشرفي أنّه بالرغم من الجهود الحكومية التي تبذل في مجال إدماج المرأة في التعليم، والتأكيد على ذلك في خطط التنمية وبرامج الحكومة، فإنّ واقع المجتمع يعكس جملة من التحديات أمام تزايد فرص التحاق الفتيات في مختلف مراحل التعليم».

وتوضح ذلك بقولها: «فضلًا عن تحديات فجوة التعليم القائمة بين الذكور والإناث وفق محددات النوع الاجتماعي، وعدم تكافؤ الفرص بين الجنسين، وزيادة معدلات الأمية بين النساء؛ كل ذلك يتطلب إرادة سياسية ومجتمعية؛ من أجل توسيع فرص أفضل لتعليم الفتيات، وتمكين النساء بشكل عام من بناء قدراتهنّ ثقافيًا ومهنيًا؛ فالأمية وضعف فرص النساء في التعليم من شأنه إعاقة تحقيق التنمية، وإضعاف القدرات الإنتاجية في المجتمع».

مشاريع مستقبلية

تقول الشرفي (رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة محافظة إب): «بالتأكيد إنّ تمكين المرأة وإدماجها في مختلف جوانب المجتمع أمر بالغ الأهمية لتنمية وتقدم أيِّ أمة، وإدراكا لأهمية أدوار المرأة وإسهاماتها، وضعت اللجنة الوطنية مشاريع إستراتيجية كجزء من رؤيتها الوطنية لدعم المرأة اليمنية والارتقاء بها».

وتكمل: «تهدف هذه المشاريع إلى تمكين المرأة وإدماجها في العملية التنموية، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تواجه اليمن حاليًا بسبب الصراع المدمر الذي اجتاح البلاد، والهدف النهائي هو الارتقاء بالمجتمع، وتعزيز التنمية، وإعادة بناء الأمة؛ من خلال تسخير إمكانات المرأة وضمان مشاركتها الفعّالة».

وتؤكد بالقول: «وهناك كثير من المشاريع لدى اللجنة الوطنية للمرأة، التي تهدف لتنمية المرأة على اختلاف أهدافها وأحجامها، ولكن في هذه المساحة الصغيرة سنذكر بعض المشاريع التي ستسهم في تحقيق مكاسب حقيقية للمرأة».

ذكرت الشرفي أهم تلك المشاريع؛ منها مشروع تمكين المرأة وإدماج النوع الاجتماعي؛ إذ يهدف المشروع إلى تعزيز دور المرأة وتمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، والبدء على وضع وثيقة السياسة والرؤية الوطنية للدولة، وفي إطار ذلك يقوم المشروع بتقديم الدعم المؤسس لوحدات المرأة والأسرة والطفل في الوزارات والمحافظات القطاعية، وبناء القدرات للإدارات العامة للمرأة، وسيلعب المشروع دورًا رائدًا في توثيق التقارير الوطنية الخاصة بالمرأة وأنشطتها.

وأشارت أيضًا أنّ هناك مشاريع مراكز تنمية المرأة والأسر المنتجة، التي تنفذ في جميع المحافظات المختارة على حسب إحصائيات معينة، وبدعم من الجهات المختصة (الغرفة التجارية، مركز الأسر المنتجة بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل، والإدارة العامة للمرأة، واللجنة الوطنية للمرأة)، وتهدف لتحسين أوضاع المرأة، وتعزيز مكانتها، وإدماجها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتقوم المشاريع بتنمية المرأة روحيًا وثقافيًا لمعالجة الضرر الذي تسبب به النزاع».

وأضافت: «أيضًا مشروع المركز الوطني لتنمية المرأة والسلام، إيمانًا بالدور الفاعل للمرأة اليمنية في مجال بناء السلام، جاء هذا المركز ليضيف لمكتسبات المرأة في مجال السلام والتنمية؛ إذ سيُنشَأ برؤية واضحة، تأكيدًا لدور المرأة الفاعل في بناء وطنها، وترسيخ دعائم السلام والتنمية».

وتكمل: «وسيقوم المركز بتفعيل مشاركة المرأة في كل المجالات، ورفع خبراتها ومهاراتها التدريبية، وقدراتها في التواصل، واحترام التباين في العادات والثقافات، والتعايش السلمي بين فئات المجتمع اليمني المختلفة، وسيلعب المركز دورًا رائدًا في الإدماج الاجتماعي للنساء العائدات من معسكرات النزوح واللجوء، وتثبيت دعائم الوحدة الوطنية والسلام».

إنشاء سوق دائم للأسر المنتجة

تقول الشرفي: «الرؤية المستقبلية للجنة الوطنية للمرأة تتضمن مشروع إنشاء سوق دائم للأسر المنتجة والمنتجات المحلية؛ لإتاحة فرص العمل للنساء المتمكنات اقتصاديًا، وسنقوم بتقديم دراسات المشروع للجهات الداعمة، والتنسيق مع الأسر المنتجة والمؤسسات المنتجة، وتحديد نوع الإنتاج، والتنسيق مع الجهات المعنية لتحديد مكان مناسب لإنشاء السوق، وتشكيل هيئة إدارية وتأهيلها لإدارة أنشطة المشروع كافة، واعتماد موازنة كافية لتسيير أعمال فروع اللجنة الوطنية للمرأة».

توصيات ومعالجات

فيما تضع الشرفي عددًا من التوصيات التي قد تساعد في التخفيف من آثار الأزمة الإنسانية على النساء في اليمن، خاصة خلال السنوات الأخيرة، من هذه التوصيات تقول: «النظر إلى المرأة وقضاياها بعدِّها قضايا المجتمع برمته، وليست قضيّة فئوية، وإدراج هذه النظرة في الخطاب السياسي الرسمي والحزبي، والتأكيد على أنّ ضعف وجود المرأة في مجالات التعليم والمشاركة السياسية والنشاط الاقتصادي الحديث إنما يشكل أهم نواقص التنمية البشرية في اليمن».

وأشارت في سياق حديثها على ضرورة تعديل القوانين كافة التي لا تزال تتضمن نصوصها تمييزية ضد المرأة، وتفعيل الإرادة السياسية إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق؛ من خلال إقرار الكوتا كآلية تميز إيجابي لمدّة زمنية محددة، واعتماد رؤية جديدة لبرامج محو الأمية، وخلق حوافز داعمة للالتحاق بها.

وتوصي الشرفي بضرورة التوسع في عمليات التدريب والتأهيل المهني، وإكساب النساء المهارات الحياتية، والتوسع في إدماج المرأة ضمن المشاريع التنموية في المجتمع المحلي، والربط المباشر بين محو الأمية للنساء الريفيات وتوفير فرص عمل مدرّة للدخل، وإيجاد أساليب أكثر فاعلية في دعم النساء وتمكينهنّ في بناء مشاريع اقتصادية صغيرة؛ من ذلك، إيجاد أساليب فاعلة من البنوك تجاه عملية الإقراض.

العدد (21) 3/15/ 2024

دور النساء اليمنيات في المصالحة وإعادة السلام؛ نماذج وتحديات

تعدُّ اليمن واحدة من الدول التي تشهد صراعًا مستمرًا ومعقّدًا، وتخضع لتداعيات إنسانية واجتماعية واقتصادية خطيرة، وفي ظل هذا السياق، ظهر دور المرأة اليمنية بوضوح كقوة رئيسية في جهود إحلال السلام وتعزيز المصالحة، فعلى الرغم من التحديات والمخاطر التي تواجهها، تظل المرأة اليمنية متمسكة بالأمل، وتعمل بجد لتحقيق السلام الدائم في بلدها.

هبة محمد
المرأة في التنمية والسلام

وتعدُّ المرأة اليمنية شريكًا حيويًا وفاعلًا في المحادثات السياسية والجهود الدبلوماسية التي تهدف إلى إنهاء الصراع في اليمن، وإنّ مشاركتها المثمرة في هذه العمليات لها تأثير قوي على صنع القرار، وتعزيز الحوار البنّاء بين الأطراف المتنازعة، وتظهر النساء اليمنيات بوصفهنّ وسطاء ووجوه مؤثرة في الجهود المبذولة لتحقيق السلام والمصالحة، في هذا التقرير نتعرف أكثر على دور النساء اليمنيات في إحلال السلام والمصالحة المجتمعية.

أدوار المرأة من أجل السلام في اليمن

دور المرأة اليمنية في إحلال السلام في اليمن لا يمكن إهماله أو التقليل من قيمته، فبالرغم من التحديات الهائلة التي تواجهها، فإنّها تظل قوة حقيقية ورائدة في جهود بناء السلام والمصالحة في البلاد، وأحد الأدوار الرئيسية التي تلعبها المرأة اليمنية هي المشاركة في العمليات السياسية والمفاوضات، ودعم الحوار والمصالحة على المستوى المجتمعي.

تقول سفيرة النوايا الحسنة والسلام الدكتورة آمنة محسن العبد: «أسهمت المرأة اليمنية في إحلال السلام في اليمن؛ من خلال عدة أدوار تتمثل في حضور اللقاءات الخاصة بعمليه السلام، وكذلك المشاركة في تبني تبادل الأسرى، والبحث عن المفقودين، وإدراج أسمائهم في لجان المشكلة، وكذلك المساعدة في فتح الطرقات والمعابر، والمساعدة في إعطاء الإغاثات وتوصيلها للنازحين، وإعداد كشوفات بالنازحين».

وتواصل: «أيضًا شاركت المرأة في اللقاءات والمباحثات الرسمية وغير الرسمية في الكويت، وغيرها من البلدان، والمباحثات التي عقدت بين أطراف النزاع لإحلال السلام، ولعبت المرأة دورًا في ذلك من خلال المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، التي تشكلت للدفاع عن السلام، وتقديم المساعدة، وتبادل المعلومات، وتشكيل شبكات جديدة خاصة بالسلام، منها شبكة التضامن النسوي، وإنشاء مؤسسات، وتنفيذ مبادرات سلام خلال مدّة الصراع. على سبيل المثال، منظمة نساء حضرموت، ومؤسسة فتيات مأرب، وفي أبين مبادرة معًا للسلام في الداخل والخارج».

وعن كيفية مشاركة المرأة اليمنية في المحادثات السياسية والجهود الدبلوماسية لإحلال السلام في اليمن؛ تقول العبد: «تسهم المرأة اليمنية في صنع السلام على المستويات المحلية والوطنية، وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1235حول السلام والمرأة والأمن، وتعد النساء هنّ الأكثر تأثرًا بالنزاعات المسلحة؛ إذ تترتب على ذلك آثار مباشرة على النساء والفتيات، ولهذا السبب، صدرت الاتفاقيات الدولية لضمان عدم عيش المرأة في خوف ورهبة من التعذيب أو العنف الجنسي».

وأفادت أنّ هذه الاتفاقيات تتضمن نصوصًا خاصة تضمن الحماية الخاصة للمرأة، وتُضاف هذه النصوص إلى حماية قواعد القانون الدولي الإنساني، التي تحمي غير المقاتلين خلال النزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية.

وأوضحت أنّه على الرغم من المحاولات المبذولة لوقف تصعيد العنف في اليمن من خلال الاتفاقيات برعاية دولية، فإنّ الطريق إلى السلام المستدام لا يزال بعيد المنال، ويتطلب مناقشة مسارات حل النزاعات ضرورة أكبر من ذي قبل، وأنّ مشاركة النساء في بناء السلام وحفظه يعدُّ بلا شك المفتاح المفقود الذي لم تستبعده الدولة، من خلال إشراكهنّ في الوفود الرسمية في اللقاءات والمباحثات التي يمكن أن تحقق تقدمًا حقيقيًا نحو السلام.

وترى آمنة أنّه من خلال القرار رقم 1325، بدأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في إدراك أهمية دور النساء في حل المنازعات ومنعها. ومع ذلك، في اليمن ودول أخرى تواجه النساء اللاتي يشاركنَ في بناء السلام تحديات خطيرة قد لا تؤدي بالضرورة إلى توقفهنّ عن مواصلة عملهنّ، فعلى الرغم من ذلك، فإنّهنّ يجدنَ طرقًا لمقاومة هذه البيئة المتزايدة الشراسة.

فيما تقول جميلة القادري (رئيسة منظمة الثبات الاجتماعية التنموية): «تشارك المرأة اليمنية في دعم الحوار والمصالحة على المستوى المجتمعي، وتنظيم المبادرات المحلية والمشاريع الاجتماعية، التي تعمل على تعزيز الوحدة بالتعاون بين الأفراد والمجتمعات، تعمل النساء اليمنيات على تعزيز ثقافة السلام وقيم التسامح ونشرها بين أفراد المجتمع».

وتواصل: «وقد قُمنا في منظمة الثبات بتنفيذ عدد كبير من البرامج التدريبية، التي استهدفت النساء المتضررات من الصراع؛ هذه البرامج ساعدت النساء على اكتساب مهارات جديدة في مجالات الخياطة والتطريز، وأيضًا صناعة المعجنات والحلويات، ومستحضرات التجميل، وغيرها من المهارات الحياتية، وإعداد خطط لمشاريعهنّ بأقل التكاليف، وعرض منتجاتهنّ في المعرض السنوي للأسر المنتجة. هذا النوع من التدريب يمكن أن يكون مفيدًا جدًا للنساء، وتحفيزهنّ على بناء المستقبل، وتخفيف الفقر، والاعتماد على الذات».

وأيضًا تتصح آمنه ألا تُترك النساءُ اليمنيات صانعاتُ السلام وحدهنّ، بل يجب دعمهنّ؛ من أجل التوصل إلى سلام دائم، ويجب على المجتمع الدولي والمؤسسات المعنية أن يعملوا معًا لتقديم الدعم اللازم للنساء اليمنيات، سواء من خلال توفير الموارد والتدريبات، أو تمكينهنّ من المشاركة الفعّالة في صنع القرارات.

دور النساء في السلام والحوار خلال الصراع

وذكرت آمنة أنّه منذ بداية الصراع عام 2014م لعبت النساء اليمنيات دورًا مركزيًا كمفاوضات ووسيطات، سواء كان ذلك بالإفراج عن ضحايا الاختفاء القسري، أو فتح ممرات إنسانية آمنة، أو مكافحة تجنيد الأطفال.

وتفصل ذلك بالقول: «وهؤلاء النساء اللاتي يشاركنَ في خلق حوارات في مناطق النزاع يتحدينَ أولئك الذين يسيئون استخدام السلطة؛ ممّا يجعلهنّ عرضة لأنماط مختلفة من التنمر والمضايقات، ووصمهنّ بأشياء لم تكن فيهنّ؛ من أجل ألّا يشاركن في الأنشطة الإنسانية وأنشطة السلام».

وتشارك الناشطة السياسية عفراء محمد بالقول: «دور المرأة اليمنية في إحلال السلام في اليمن لا يمكن إهماله، أو يخرج عن دائرة الاهتمام على مر التاريخ؛ فقد لعبت المرأة اليمنية جزءًا مهمًا من النضال من أجل التغيير، ومن أجل السلام، وكان لها الدور الأكبر والواضح في مدّة النزاع؛ فقد عملت النساء اليمنيات بشكل جزئي ومثابر على تحقيق السلام بالإمكانيات المتاحة، رغم القيود المفروضة عليها».

وأشارت عفراء أنّ المرأة اليمنية فرضت نفسها من خلال المشاركة في العديد من اتّفاقيات السّلام المحلية، أو التي كانت بإشراف مجلس الأمن الدولي، وكذلك أسهمت بشكل كبير في قطاع المساعدات الإنسانية، وتوزيعها على مخيمات اللاجئين من النساء الأطفال، من خلال مشاركتها في المجتمع المدني، والعمل مع المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الخيرية في تقديم الدعم والخدمات، وتمكين النساء المتضررات من الصراع.

دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني

«يفترض أنّ وسائل الإعلام والمجتمع المدني تلعب دورًا كبيرًا في توعية المجتمع، ودعوة النساء للمشاركة في السلام والمصالحة؛ نظرًا لأنّ النساء وأطفالهنّ أكثر عرضة للعنف في النزاعات المسلحة. ومن خلال المنصات التي أقيمت ووسائل الإعلام، يجب أن تسلط الضوء على الدور المهم للنساء في السلام، والمطالبة بإشراكهنّ رسميًا في الوفود واللقاءات والمباحثات لتحقيق السلام الدائم والشامل، ويتعين على وسائل الإعلام تبني هذا الدور في قنواتها الرسمية وغير الرسمية، للإسهام في التوعية، ونشر الوعي بأهمية إشراك النساء في العملية السياسية والسلمية وغيرها» وفقًا لسفيرة السلام آمنة محسن.

جهود نسائية لدعم عملية السلام في اليمن

تتعدد النماذج النسائية التي ناشدت من أجل السلام، وعملت بكل جهد وتفانٍ من أجل المصالحة الوطنية بكل الإمكانياتِ المتاحة؛ من بين هؤلاء الدكتورة آمنة محسن، التي سخرت حياتها لأجل أن يكون للمرأة صوت في عمليات السلام والأمن في اليمن، وقامت بعدة أنشطة ومبادرات، تركز هذه المبادرات على حصر النازحين، وتقديم المساعدة الإنسانية، والدعم المادي، والتدريب والتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء، بالإضافة إلى ذلك، تهدف المبادرات إلى توعية النازحين بالصحة النفسية، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

تعدُّ المشاركة في برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر أحد أبرز المبادرات التي قامت بها الدكتورة أمنة محسن؛ إذ تمكنتِ النساء

د. آمنة محسن

النازحات من الحصول على تمويل لمشاريعهنّ الخاصة، وتحقيق الاعتمادية الاقتصادية، وقد نُفِّذَت هذه المبادرات بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمات أخرى.

واجهت الدكتورة آمنة محسن وفريقها صعوبات كثيرة في تنفيذ هذه المبادرات؛ ومن بين هذه الصعوبات، تعرض النازحين والنازحات لفقدان أوراقهم الرسمية والثبوتية؛ ممّا أدّى إلى أضرار في توفير الخدمات الأساسية لتعليم أطفالهم. كما تعرضت النساء لمخاطر التحرش والعنف الجنسي؛ نتيجة لتعطل الأجهزة الأمنية خلال مُدّة الصراع، وفي ظل غياب قوانين رادعة للمتحرشين والمغتصبين. وقد سعت الدكتورة آمنة وفريقها إلى منع هذه الظاهرة وحماية النساء.

بالإضافة إلى ذلك، باشرت الدكتورة آمنة محسن في خارطة الطريق النسوية، التي وضعتها النساء القياديات بإشراف شبكة التضامن النسوي ومسار السلام ولجنة (نحو سلام دائم وشامل)، وقد شاركت أيضًا في وساطات السلام، وسلام بأيدي نساء يمنيات، بالمشاركة مع الأمم المتحدة في دولة الأردن، وتوقيع البيانات التي تطالب بحل النزاع، ومشاركة النساء في عملية السلام، وذلك من خلال المشاركة في الوفود الرسمية.

وقامت آمنة بالتوقيع على البيانات التي تطالب بإحلال السلام، وإشراك النساء في عمليه السلام بالوفود الرسمية، وكذلك عمل منصة مبادرة معًا للسلام بالداخل والخارج، والمشاركة بأوراق عمل مع المنظمات العربية، وفتح فرع باسم مبادرة السلام بالداخل والخارج في ليبيا.

تحديات وصعوبات

عن الصعوبات التي تواجه المرأة اليمنية في العمل على إحلال السلام، ودعوة المصالحة في اليمن، تقول جميلة القادري (رئيسة منظمة الثبات الاجتماعية التنموية): «من أبرز التحديات التي تواجه النساء في عمليات السلام والمصالحة الوطنية، عدم وجود الإرادة السياسية لذوى القرار السياسي، ومن هنا لا يُدرج اسمها ضمن الوفود الرسمية والمباحثات لإحلال السلام المركزي والمحلي من قبل الدولة، ولكن المرأة نجحت من خلال المشاركة برأيها، والمساعدة في مباحثات السلام من قبل منظمات المجتمع المدني، ولكن هذا لا يكفي، نريد قرارًا سياسيًا من الدولة بإشراك النساء في المفاوضات والمباحثات واللقاءات الرسمية وغير الرسمية تكون للمرأة نسبتها في المشاركة».

فيما ترى الناشطة السياسية عفراء محمد، أنّ أهمَّ التحديات هو الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعاني منه كثير من النساء اليمنيات؛ نتيجة الصراع الطويل في اليمن، الذي أدّى إلى تدهور الوضع الاقتصادي؛ فقد تضررت النساء بشكل خاص من هذا الوضع، إذ لا يمكن الوصول إلى فرص العمل والتعليم الأساسي، وهذا يقيد المشاركة الفعّالة للمرأة في عملية السلام.

خطوات من أجل إشراك المرأة في عمليات السلام

تقول الدكتورة آمنة محسن: «يجب أن تعمل كل المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تحت تحالف واحد باسم السلام الدائم والشامل، وتكون الجهود موحدةً لإحلال السلام، والمطالبة بإشراك النساء بالوفود الرسمية وغير الرسمية من قبل الدولة ومنظمات الأمم المتحدة، ومن أجل ألّا تكون الجهود مبعثرة لا تؤدي إلى رفع صوت النساء، والوقوف بحزم لإشراك النساء والوقوف بأحزابهنّ ومنظماتهنّ، يجب أن تكون يدًا واحدة وصوتًا واحدًا لإشراك النساء في السلام ومواقع صنع القرار، وتنفيذ قرار 1325 بالواقع، وليس حبرًا على الورق».

وترى عفراء أيضًا أنّ تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في المجتمع خطوة أساسية من خلال توفير الفرص والموارد اللازمة لمشاركتها بشكل فعّال في عملية السلام، وأيضًا ضرورة زيادة التمثيل النسائي في المؤسسات الحكومية والمنظمات السياسية والمفاوضات السلمية لتعزيز دور المرأة في صنع القرارات، وتعزيز قدراتها القيادية.

وأشارت جميلة القادري بالقول: «يجب تعزيز الحوار والمصالحة في المجتمع اليمني، وتشجيع النساء على المشاركة في هذه العمليات، وينبغي إنشاء مساحات آمنة للحوار، وتشجيع النساء على التعبير عن آرائهنّ ومخاوفهنّ وإسهامهن في إيجاد حلول، وتعزيز حماية النساء، وتقديم الدعم اللازم للناجيات من العنف والاستغلال الجنسي، وينبغي تشديد القوانين وتنفيذها بشكل فعّال؛ لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوفير خدمات الدعم والعلاج النفسي للنساء المتضررات».

صحة النساء اليمنيات الأكثر تأثرًا بالصراع

أدى الصراع المستمر في اليمن، منذ تسع سنوات، إلى تدهور الأوضاع الصحية لقرابة 21.6 مليون شخص، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية في تقريرها الصادر في العام 2023م.

علياء محمد
المرأة في التنمية والسلام

وذكر التقرير أن النزاع أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية؛ الأمر الذي تسبب في انعدام الأمن الغذائي وانهيار النظام الصحي. وقدر إجمالي المرافق الصحية التي خرجت عن الخدمة بـ46% بسبب قلة الموارد المالية وعدم توفر الكهرباء والأدوية والإمدادات والمعدات اللازمة للعمل.

وقد تسبب الضغط الكبير على القطاع الصحي في اليمن إلى زيادة الاحتياجات الصحية للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع بما فيهم النساء، وكانت الاستجابة الطبية غير كافية؛ مما زاد من معاناتهن الصحية.

يسلط هذا التقرير الضوء على الآثار الصحية التي تعرضت لها النساء نتيجة التغيرات السريعة في الاحتياجات الصحية في اليمن جراء الصراع.

تدهور خدمات الصحة الإنجابية

تعرضت أم محمد، البالغة من العمر 30 عامًا، لولادة متعسرة أثناء الصراع، ولم تجد مستشفى يستقبل حالتها، وتقول: «تعرضت لولادة متعسرة، وكثير من المستشفيات لم تقبل حالتي نظرًا لضرورة ولادتي بعملية قيصرية. وبعد جهد طويل أجريت العملية، وبعد خروجي من غرفة العمليات خرج المستشفى عن الخدمة، وحينذاك لم أتلقى الرعاية الطبية اللازمة لي ولطفلي».

في فبراير من العام 2023م، ذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن 5.5 مليون من النساء والفتيات في سن الإنجاب بحاجة إلى خدمات الحماية والصحة الإنجابية المنقذة للحياة؛ ففي كل ساعتين تموت امرأة واحدة أثناء الولادة، مع أنه في الوضع الطبيعي يمكن الوقاية من الأسباب. هذا، وقد بين التقرير أن 1.5 مليون من النساء الحوامل والمرضعات تعرضن لسوء التغذية الحاد.

تقول أنجيلا علي صالح -طبيبة نساء وتوليد-: «من واقع تجربتي الصحية في العمل أثناء الصراع، عانى القطاع الصحي من التدهور، وقلت كفاءته في تقديم المساعدة للمرضى، وكان للنساء حصة من هذه الآثار نتج عنها انعدام الشعور بالأمان، وتعرضت النساء لحالة من القلق الدائم الذي بدوره أثر سلبًا على المناعة ضد الأمراض».

وترى أنجيلا أن عدم توفر المراكز الصحية المتاحة لمتابعة الحمل انعكس سلبًا على صحة الأم والجنين، وزادت مضاعفات الحمل والوفيات في الأمهات والمواليد.

مضيفة: «تعرضت الكثير من النساء لحالات طارئة، كالنزيف، التي كانت تستدعي تدخلات صحية عاجلة منقذة للحياة. وبسبب النقص في العلاجات والأدوات الصحية زادت نسبة الوفيات بين الأمهات».

وعن حالة الأمراض السرطانية أكدت أنجيلا حدوث قصور شديد في متابعة الفحوصات الدورية والعلاج المنتظم؛ ونتيجة لذلك تفاقم المرض لبعض الحالات ووصل إلى مراحل متقدمة لا علاج له.

تدني مستوى الصحة النفسية

«لا شك أن الصراع أثر على جميع الفئات في المجتمع، لكّن المرأة أكثر من تأثر نفسيًا»، هذا ما أكد عليه محمد إسماعيل المستشار النفسي ومدير «مركز أكسجين حياتك للصحة النفسية».

ويرى أن التأثيرات والصدمات النفسية للمرأة أثناء النزاعات تصيبها أكثر من بقية الفئات في المجتمع؛ نظرا لطبيعتها وشخصيتها ونفسيتها، بالإضافة إلى التكوين السيكولوجي لها؛ إذ إنها تتأثر دائمًا بالأحداث سواء بالسلب أو بالإيجاب؛ لأنها ذات مشاعر جياشة وتمثل نقطة الاحتواء للجميع والنقطة الأساسية التي يستند عليها الرجال والأطفال فهي القلب النابض لحياة الرجل والأسرة في المجتمع».

مضيفًا: «يعاني 22 % من اليمنيين من الاضطرابات النفسية؛ فالأحداث المتسارعة التي حدثت في اليمن في السنوات الأخيرة كانت مدمرة لنفسية المرأة بشكل خاص؛ فقد تأثرت بالصراعات والنزوح وعدم الاستقرار، الأمر الذي عرضها لقلق مستقبلي، وترك أثرًا واضحًا وظاهرة سميت بـ(القلق الجماعي) بعد أن كان القلق فرديًا يصيب حالات فردية».

مشيرًا إلى أن القلق الجماعي ينتج حين يقع حدث مرتبط بالمرأة، كفقدان أحد أفراد الأسرة أو المعيل لها، وهذا يصيبها بحالة نفسية سلبية تنعكس على جميع أفراد الأسرة، وتشملهم حالة من القلق بشكل أكثر، وينتقل القلق للأشخاص المحيطين بها؛ لأنها مصدر التأثير.

ويتابع القول: «أسهمت النزاعات والصراعات القائمة في البلاد في إخراج المرأة عن طبيعتها وتكوينها الأساسي العاطفي والإيجابي، وتحولت إلى امرأة تقاوم الكثير من الظروف، وتعاني الكثير من الاضطرابات النفسية المباشرة وغير المباشرة من خلال التأثر بالعوامل المختلفة كالنزوح وعدم الاستقرار».

تُوصف مؤشرات زيادة الاضطرابات النفسية بين النساء اليمنيات بالمرعبة؛ إذ إن أكثر من سبعة ملايين يمني يعانون من اضطرابات نفسية وفقًا لمنظمة الصحة العالمية.

وحول ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي وارتباطه بالحالة النفسية، أوضح محمد إسماعيل أن معدل العنف القائم على النوع الاجتماعي ازداد بفعل سوء الحالة النفسية نتيجة عوامل مختلفة، أهمها: تدني المستوى المعيشي للأسرة، وفقدان المعيل مصدر الدخل الذي انعكس على المرأة، وتعرضت الكثير من النساء للعنف الجسدي واللفظي، وزادت نسبة الطلاق.

ويؤكد أن الكثير من أرباب الأسر لجأوا إلى تزويج بناتهم في سن مبكرة؛ هربًا من الأوضاع الاقتصادية الصعبة والنزوح؛ الأمر الذي يؤثر صحيًا ونفسيًا على الفتاة. وشدد محمد إسماعيل على أهمية التدخل المباشر والجِّدي من قبل وزارة الصحة والقائمين في مجالَ الطب النفسي، مثل الأطباء والمختصون. بالإضافة إلى تفعيل دور المؤسسات والمراكز المتخصصة والمنظمات الدولية، وبشكل مباشر، لإنشاء مراكز نفسية مختلفة وزيادة البرامج الداعمة للمرأة اجتماعيًا ونفسيًا وصحيًا، ويجب أن تكون برامجَ تطبيقية.

إمكانية وصول النساء إلى الرعاية الصحية

تركت الأزمة الاقتصادية في البلاد آثارًا سلبية على إمكانية وصول النساء إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة، وفاقم الصراع المستمر من حدة الفقر وانعكس ذلك على إمكانية وصول النساء إلى مرافق الرعاية الصحية وتوفير الأدوية.

هذا، وقد شهدت اليمن نقصًا حادًا في الأدوية، وانتشار الأدوية المخالفة لمعايير التصنيع؛ الأمر الذي زاد من تفاقم الحالة الصحية للنساء.

نعمة أحمد إحدى النساء المتأثرات من تكاليف العلاج الباهظة لمرض السرطان، تقول: «عجزت عن تغطية تكاليف علاجي، وتكاليف التنقل بين الحين والآخر لأخذ الجرعات؛ مما زاد حالتي سوءًا».

في سياق متصل، أفادت سمر نايف -صيدلانية- أن الأزمة الاقتصادية أسهمت في ارتفاع أسعار الأدوية، وأصبح الكثير عاجزين عن شرائها. وتضيف: «تعاني الكثير من النساء من أمراض مزمنة -كالضغط والسكر وأمراض القلب- وغياب الأدوية اللازمة وارتفاع أسعارها مثّل تحديات جديدة على المرضى، وفاقم من معاناتهم بسبب العجز عن توفير الأدوية الضرورية وإغلاق شركات الأدوية أبوابها أمام المرضى».

خطوات الوصول إلى الرعاية الصحية للنساء

تحتاج النساء وصولًا مستمرًا إلى نظام رعاية صحية ينقذهن من خطر الموت أو الإصابة بالمرض. ومن الممكن اتباع عدد من الخطوات لضمان ذلك، أبرزها: إيجادً بيئة صحية آمنة بالنسبة للنساء الحوامل والأمهات المرضعات، تقديم الرعاية الكاملة والفورية قبل الولادة وبعدها، توفير الأدوية والأجهزة الضرورية لعلاج الأمراض المزمنة، تقديم برامج التوعية والتعليم الصحي للنساء أثناء الصراعات لزيادة الوعي بالرعاية الصحية والوقاية من الأمراض. بالإضافة إلى توفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء اللاتي يعانين من تأثيرات نفسية ناتجة عن الصراعات وظروف الحياة الصعبة.

العدد (21) 3/15/ 2024

الصراع يحفزُ اليمنيات نحو المشاريع الصغيرة

فقدت كثير من الأسر مصادر دخلها جراء الصراع، مما أدى إلى تدهور الوضع المعيشي لها، ودفع عددًا من النساء إلى البحث عن فرص عمل وإن كانت برواتب قليلة، وأخريات قررن فتح مشاريع خاصة بهن لمساعدة أسرهن في توفير ما يحتاجون من متطلبات الحياة الضرورية.

ياسمين عبدالحفيظ
المرأة في التنمية والسلام

في العام 2018، قررت أمل وهيب -امرأة من مدينة الحديدة وأم لأربعة أبناء- فتح معمل خاص في منزلها لصناعة البخور بعدما تراجع مصدر دخلها، وأصبح زوجها عاطلًا بعد أن كان يعمل في محل صغير لبيع بعض المواد الغذائية مثل الحلويات والبسكويت وغيره. وصل الصراع إلى مدينتها مثل غيرها من المناطق اليمنية، وتسبب في تضرر الأسر اقتصاديًا.

تقول أمل: «عانينا كثيرا بعد أن فقد زوجي عمله، واضطررت لبيع قطعة ذهب كانت بحوزتي لشراء احتياجات صناعة البخور وأدواته، وبدأت مشروعي بمساعدة أمي وشقيقاتي من المنزل».

وتضيف: «في البداية لم يكن هناك إقبال على شراء منتجاتنا، وبعد أشهر تحسن عملنا. هذا المشروع ساعدني كثيرًا في توفير متطلبات الحياة لأفراد أسرتي، واستطاع زوجي خلالها البحثَ عن عمل ونجح في ذلك، واستمر عملي، واستطعنا معًا أن نوفر كل احتياجاتنا».

في مدينة الحديدة انطلقت العديد من النساء للعمل من خلال العديد من المشاريع الخاصة بهن، هناك من قررت فتح محل تجاري خاص بها، وأخريات عملن في تصنيع المنتجات المختلفة مثل تجهيز العطور والطيب وإكسسوارات الزينة للنساء، ومنهن من تقوم بتصنيع المثلجات وبيعها، ونساء كانت مشاريعهن تجهيز الوجبات المنزلية لتغطية الحفلات والمناسبات المختلفة. وهذه المشاريع ظهرت بكثرة خلال السنوات الأخيرة التي زادت الأوضاع المعيشية فيها سوءًا.

نماذج لمشاريع وتحديات واجهتها

في العام 2019م بدأت ملاك محمد -فتاة من الحديدة- مشروعها الخاص بالمعجنات بدعم من والدها الذي حرص على أن تكون سندًا لنفسها بعد رحيله في ظل الوضع المعيشي الصعب الذي تمر به كثير من الفتيات في اليمن.

استطاعت ملاك في خمس سنوات أن تصنع لها اسم في مجتمعها، وبات يعرفها الناس في المحافظة ويشيدون بما تقدمه من خلال مشروعها الذي حمل اسم «الملكة ملاك للحلويات والمعجنات والجاتو».

وتضيف ملاك في حديثها لصحيفة المرأة في التنمية والسلام قائلة: «كان والدي يشجعني منذ بدأت العمل، ويقول لي "اجتهدي هذه السنة أكثر في عملك وسأبذل جهدي في شراء ثلاجة لك" لحفظ الكيك والوجبات التي أقوم بتجهيزها، وتحتاج إلى تبريد. لكن الأقدار شاءت الأقدار وتُوفي بعد عام».

فقدت ملاك من كان يقف بجانبها في مشروعها، إلا أنها قررت أن تواصل دون تردد كما كان يرغب، خاصة بعد أن شعرت أن وضعها المادي يتحسن، ولم تحتَجْ إلى أي مساعدة من أحد، وهو ما جعلها تجتهد أكثر.

يختلف مشروع أم كنان -التي تسكن في الحديدة- عن مشروع ملاك، فهو عبارة عن تسويق لأدوات المكياج وكل ما يخص النساء من حقائب وأدوات أخرى. اتجهت أم كنان للعمل في هذا المشروع بهدف تغيير روتين الحياة، والاعتماد على نفسها والتعرف على كثير من الأفراد.

تقول أم كنان: «بعد مرور أسابيع دون أي طلب على منتجاتي، قررت التواصل بمختص تسويق لمعرفة كيف بدأوا مشاريعهم، واستفدت من تجاربهم وطريقة عملهم، وبدأت أشعر بالراحة بعد أن كنت متوترة».

مؤكدة أن مجال التسويق بشكل عام صعب رغم حلاوته، يحتاج إلى الصبر وكثير من التنازلات حتى تستطيع الحصول على ثقة المجتمع ويتقبلون مشروعك ويقبلون على شراء المنتجات التي تسوقها. وتضيف: «أحتاج رأس مال، فقد تعبت من الهم والتفكير في كيفية سير عملي دون حدوث أي معوقات، وكذلك أفكر في افتتاح صالون تجميل نسائي؛ لأني أحب هذا المجال كثيرًا وكل شيء يختص بالمكياج».

وتقول ملاك عن الصعوبات التي واجهتها: «بدأت مشروعي بإمكانيات بسيطة جدًا، ولم أكن أملك ثلاجة تبريد، فاعتمدت على ثلاجة بلاستيكية كنت أضع داخلها قطع الثلج ومن فوقه أضع الوجبات التي تحتاج للتبريد».

استمرت معاناة ملاك حتى حصلت على ثلاجة صغيرة من جدتها، ومن خلالها استطاعت أن تتخلص من متاعب كثيرة كشراء الثلج أو الحصول على درجة برودة جيدة للوجبات. وما زالت تطمح في أن تحصل على ثلاجة كبيرة وأن تفتتح محلًا خاصًا بها، وأن يحظى مشروعها بشهرة جيدة. مؤكد أنها واجهت العديد من الصعوبات والتحديات التي تجاوزت كثيرًا منها بإصرار وعزيمة.

شيماء -فتاة تعيش في الحديدة- هي الأخرى بحثت عن مصدر دخل لها ولأسرتها بعدما انقطع راتبها، فكان مشروعها عبارة صناعة البخور الذي أسمته «كسرة بخور»، واستطاعت أن تنجح وتحقق شهرة في مجتمعها.

تقول شيماء: «افتتحت مشروعي بجهدي الذاتي وبدعم من زوجي وأهلي، وبدأت أعمل في إطار الأهل. الحمد لله الجميع شجعني وأحب عملي الذي توسع حتى شمل جميع من أعرف، وداخل المجتمع. ورغم أن كثيرًا من المشاريع اشتهرت بصناعة البخور، فإنني رغبت في أن يكون البخور الذي أصنعه ذا طابع خاص وبجودة عالية من ناحية نوعيته وطريقة تغليفه».

تؤكد شيماء أن لديها أفكارًا كثيرة بخصوص تطوير مشروعها لكنها تحتاج إلى رأس مال كاف حتى تصل منتجاتها للأسواق المحلية والخارجية، وتحظى بشهرة عالمية، وهي تطمح إلى أن يكون لها محلٍ صغير في أحد أسواق المدينة، ولو كان «كشكا»، المهم أن تجد مكانًا لتسويق منتجاتها.

تواجه شيماء العديد من التحديات كارتفاع أسعار المواد الخام التي تتطلبها في تصنيع منتجاتها، بالإضافة إلى تكاليف التغليف، موضحة: «يتطلب مني طباعة ألف علبة، سعر الواحدة يتراوح بين مائة وخمسين إلى مائتي ريال، إلى جانب التسويق الإلكتروني في حال احتجت إلى إعلان، وهذا مكلف جدًا».

تتفق النساء اللائي يعملن في المشاريع المتخصصة في تجهيز المأكولات على أن أبرز التحديات التي تواجههن تتمثل في ارتفاع أسعار المواد واختفاء بعض ما يحتجنه من الأسواق، وكذلك انعدام الغاز المنزلي في بعض الأحيان، بالإضافة إلى تراجع الإقبال على الشراء؛ نظرا لتردي الأوضاع المادية لدى الكثير من الأسر.

حول هذه المشاريع

يقول ماجد الداعري -مهتم بالشأن الاقتصادي-: «هناك عوامل عدة شجَّعت عددًا من النساء على افتتاح مشاريعهن الصغيرة رغم الصراع، منها ظروف الحياة الصعبة وانهيار العملة وفقدان النساء لفرص العمل في ظل تردي وضع المعيشة لدى كثير من الأسر. كل هذا من أجل توفير دخل لهن ولأسرهن ليستطعن مواجهة ظروف الحياة بعد أن أصبحت المرتبات لا تكفي لسد أهم الاحتياجات الأساسية بسبب فقدانها ٪80-70 من قيمتها الشرائية بسبب انهيار صرف العملة المحلية».

ويرى الداعري أن الدافع من افتتاح العديد من المشاريع هو تعطل كثير من فرص العمل والمشاريع وانقطاع المرتبات أيضًا، واعتبار المشاريع الصغيرة فرصة للمرأة ليكون لها مصدر للعيش، ولتجنب مخاطر الانحراف الأخلاقي أو الانجرار نحو مستنقعات الأعمال القذرة التي تكون الظروف والحاجة من أهم الأسباب الدافعة إليها.

من جهته يقول الباحث الاقتصادي نبيل الشرعبي: «تتعدد الأسباب بدءًا من حب المرأة للعمل، وانعدام فرص العمل والحاجة إلى مصدر دخل آمن وكريم، وصولاً إلى القلق

ماجد الداعري

الذي خلفه الصراع؛ خوفًا من فقدان ما كانت تدخره هؤلاء النساء من مجوهرات؛ لمواجهات تحديات الحياة. إضافة إلى تزعزع الثقة بالقطاع المصرفي والخوف من عدم القدرة على الاستفادة من الوديعة في حال أودعن ما جمعن من مال في بنك ما؛ بسبب تطبيق إجراء عدم تسليم الوديعةً كاملة عند الحاجة إليها إلا بالتقسيط غير المجدي وبما لا يسمح بالاستفادة منها».

ويضيف: «ترسخت قناعة ألا أمل يلوح في الأفق عن انفراج الوضع والدخول في عملية سلام وعودة الأمور إلى طبيعتها، وما يترتب عليه من توقف الرواتب الحكومية والبقاء في البيت دون عمل ودون مصدر دخل في ظل تزايد الحاجة لتوفير متطلبات الحياة؛ ولذلك لم يكن أمام هؤلاء النساء غير التفكير في ضرورة إيجاد مصدر دخل، فكانت المشاريع الصغيرة والأصغر هي المخرج».

ويتابع: «إنَّ ما شجع على هذا التوجه هو تجارب لنساء اقتحمن هذا المجال ووجدن التشجيع والمساندة وحققن نجاحات صارت محل حديث الناس ومحط تناول الإعلام، وهذا كان له أثر كبير في تحفيز نساء أخريات على العمل في هذا المجال».

ويرى الشرعبي أنه من خلال التمعن في واقع بعض الأسر قبل افتتاح مشاريعها وبعده، نجد أن الوضع قد صار أفضل بكثير؛ فقد تمكنت هذه الأسر من مواصلة تعليم أبنائها وتوفير متطلباتهم، وسداد جزء من الديون التي تراكمت عليها، والوفاء بما عليها من متطلبات كإيجار السكن الذي تقيم فيه، والأهم أن هذه الأسر حافظت على كرامتها من المهانة والذل، مثل اللجوء إلى التسول أو انتظار المساعدات من الآخرين.

وفي معرض رده عن سؤال: كيف ساعدت تلك المشاريع في تحسين دخل الأسرة في ظل الصراع؟ يقول الشرعبي: «وفقًا لنوعية المشروع والخدمة التي يقدمها، تنوعت مظاهر التحسن في مستوى دخل الأسر؛ فالمشروع الذي يقدم خدمة نوعية يكون التحسن في مستوى دخل الأسر أعلى، والعكس صحيح».

الحلول والمقترحات

يؤكد الشرعبي وجود عدد من الطرق لتشجيع هذه المشاريع مما يساعد في توسيعها وتطويرها فتعود بالنفع على الأسرة والمرأة والمجتمع، ويقول: «قبل التشجيع والتحفيز، لا بد أن تعرف المرأة أسس إدارة مشروعها بطرق وأساليب تضمن لها الاستمرار وتقديم خدمة نوعية، والقدرة على تحقيق عوائد ربحية تمكنها من الوفاء بما عليها من التزامات وغير ذلك».

مؤكدًا على ضرورة حصر هذه المشروعات وعمل تقييمات لها، ومعرفة احتياجات تطويرها وتوسيعها، وهذا مسؤولية الجهات المعنية والكيانات الداعمة. ويجب أن يرافق ذلك عمليات تدريب وتأهيل على مستويين هما: الإدارة، وتقديم خدمة نوعية.

مضيفًا في حديثه: «إلى جانب قيام الجهات المعنية بتسهيل الحصول على القروض وتسديدها، والتوجه نحو المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية العالية، والإعفاء الكامل لهذه المشروعات من جميع الرسوم الضريبية وغيرها».

مشيرًا إلى وجوب التركيز على هذه المشروعات من خلال القصص والتقارير الصحفية لتعريف المجتمع بها، وحثه على دعمها بشراء منتجاتها أو ما تقدمه من خدمات. وشدد على دور القطاع الخاص، المتمثل في تقديم الدعم اللازم، في أن يوجه لهذه المشاريع جزءًا من دعمه ومساعدتها في توفير جانب من المستلزمات الأولية مثل الديكور واللوحات الإعلانية.

لم يكن أمام النساء في اليمن إلا التوجه إلى سوق العمل لمساعدة أسرهن في توفير متطلبات الحياة، خاصة مع توقف الرواتب، وتسريح كثير من الموظفين من المنشآت التي تعرضت للإفلاس وتراجع دخل الأفراد بفعل الصراع.

المرأة اليمنية والعنف الرقمي

يشكل العنف الرقمي تهديدًا خطيرًا على حقوق المرأة وكرامتها في اليمن؛ إذ يسهم في تقييد حريتها ونشاطها الاجتماعي والاقتصادي وقدرتها على التعبير بشكل عام، ويعد شكلًا من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

حنان حسين
المرأة في التنمية والسلام

والعنف الرقمي ظاهرة حديثة وُجدت بفعل تطور التكنولوجيا الرقمية في العالم. فما هو العنف الرقمي؟ وما أسبابه؟ وما آثاره؟ وما الحلول التي يمكنها أن تحد منه؟

ما العنف الرقمي؟

يُعرَّف على أنه أي استخدام للتكنولوجيا الرقمية لإلحاق الضرر أو التهديد أو السيطرة على شخص آخر، له العديد من الأشكال، ويحدث عبر الإنترنت أو من خلال الأجهزة الإلكترونية أو الشبكات الاجتماعية.

فهمي الباحث –مختص في الأمن الرقمي– يقول: «لا يختلف العنف الرقمي عن العنف في أرض الواقع، إلا في الآليات والأدوات المستخدمة. والعنف الرقمي ضد النساء والفتيات هو عنف قائم على النوع الاجتماعي باستخدام الأدوات التقنية، التي يدخل ضمنها وسائل التواصل الاجتماعي أو تطبيقات التراسل الفوري، لكنه بالتأكيد سيكون له تبعات تتعدى الحياة الرقمية، يشمل ذلك التنمر والابتزاز والتهديد؛ وهذا قد يؤثر نفسيًا وجسديًا على الضحية».

أشكال العنف الرقمي

حلمي عبدالقوي غالب –مختص في منظمة يودیت– يتحدث عن أشكال متعددة للعنف الإلكتروني، بقوله: «في عصرنا الرقمي الحالي، إذ تتغلغل وسائل التواصل الاجتماعي في كل جانب من جوانب حياتنا تقريبًا، ظهر في الساحة معركة جديدة من العنف ضد المرأة».

ويضيف: «هذه المساحة الإلكترونية، على الرغم من أنها توفر إمكانيات للتواصل والتمكين، فإنه يمكن أن تصبح أرضًا خصبة لشتى أشكال الإساءة، وغالبًا ما تترك عواقب وخيمة على الضحايا».

يؤكد حلمي أن هناك أشكالًا متعددة للعنف تواجهها النساء على وسائل التواصل الاجتماعي، منها:

– التنمر الإلكتروني: هذا الشكل المستمر من المضايقة يتضمن هجمات متكررة من خلال الرسائل والتعليقات والصور الضارة؛ بهدف ترهيب الضحية وإذلالها وعزلها. إن إخفاء هوية الأشخاص على المنصات الإلكترونية يشجع الجناة على ارتكاب الجرائم، وغالبًا ما يستهدفون النساء بناءً على مظهرهن، أو جنسهن، أو آرائهن.

– المضايقة: تتضمن اتصالات غير مرغوب فيها ومسيئة، بما في ذلك التحرشات الجنسية غير المرغوب فيها والتهديدات والتعليقات المُهينة. قد يستخدم الجناة وسائل التواصل الاجتماعي لإغراق النساء بالرسائل والتعدي على خصوصياتهن، وتتبع أنشطتهن عبر الإنترنت، مما يخلق شعورًا بالخوف والقلق.

– التتبع الإلكتروني: هو استخدام المراقبة المستمرة وغير المرغوب فيها عبر وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لتتبع تحركات الضحايا ومراقبة تفاعلاتهم عبر الإنترنت، وحتى جمع معلومات عن حياتهم الشخصية. يمكن أن يكون هذا الشعور المستمر بالمراقبة مزعجًا للغاية، وله آثار نفسية وخيمة.

– التهديدات: تسمح إخفاء الهوية عبر الإنترنت للجناة بإصدار تهديدات بالعنف أو الأذى ضد النساء، وغالبًا ما يكون لها تأثير مرعب. ويمكن أن تمتد هذه التهديدات إلى أحبائهم، مما يزيد من الخوف والترهيب الذي تشعر به الضحايا.

– التشهير عبر الإنترنت: يتضمن ذلك مشاركة معلومات شخصية عن الضحية بشكل ضار، مثل العنوان ورقم الهاتف والصور الخاصة، دون موافقتها. ويمكن أن يؤدي هذا الانتهاك للخصوصية إلى تعرض النساء لمزيد من المضايقة والإيذاء خارج نطاق الإنترنت.

– خطاب الكراهية عبر الإنترنت: يمكن أن تصبح منصات التواصل الاجتماعي أرضًا خصبة للكراهية والخطاب المعادي للنساء الذي يستهدف النساء بناءً على جنسهن أو دينهن أو عرقهن. ويمكن أن يؤدي التعرض لهذه الرسائل المليئة بالكراهية إلى خلق بيئة عدائية عبر الإنترنت، مما يؤدي إلى الشعور بالانعزال.

الابتزاز الرقمي: يتمثل في ابتزاز النساء بصور أو فيديوهات مخلة أو بما يشكل عيبًا بالنسبة لهن، وبذلك يُمكن للمبتز ترهيبهن وأخذ ما يريد، ويمكن أن يصل بالضحية إلى الانتحار.

أسباب العنف الرقمي ضد النساء في اليمن

يعود العنف الرقمي ضد النساء في اليمن إلى العديد من الأسباب، منها ما ذكرته إيلاف رشيد –مهندسة ديكور وإنيميتور (إنشاء أفلام الكرتون)– بقولها: «من أسباب العنف الرقمي استغلال المجرمين لعدم خبرة الفتيات بالعالم الرقمي؛ كأن لا تستطيع تقوية حسابها الشخصي على مواقع التواصل الاجتماعي، فيتم اختراق حسابها وسحب بياناتها بسهولة ومن ثم ابتزازها».

وتردف: «ثقافة مجتمعنا تمنع الفتاة من أن تنشر بياناتها وصورها على شبكات التواصل الاجتماعي، دون أن تمنع الآخر من الإساءة واحترام الاختلاف في الثقافات. وإن حدث أن نشرت إحدى الفتيات صورها أو بياناتها وتداولها الأشخاص الآخرين بشكل مهين، فإنهم لا يُعاقبون، ويقع اللوم على هذه الفتاة؛ لأن هذا عيب ولا يجب أن يحدث، ويجب أن تتحمل هي عاقبة ذلك؛ لأنها نشر صورًا لها بشكل شخصي».

المهندس عزمي غالب –مختص في منظمة يوديت– يتحدث من وجهة نظره عن أسباب العنف الرقمي قائلًا: «العنف الرقمي منتشر بشكل كبير للغاية، وهو يعد من نتائج الصراع في البلاد، ومنها الابتزاز الإلكتروني. واتخذ بعض الأشخاص من الابتزاز الإلكتروني مصدرًا للدخل، بل وبدأ بعضهم بالعمل فيها كعصابات. ومن الأسباب غياب الوعي بالثقافة الرقمية، وعدم وجود وعي كاف بمخاطر العنف الرقمي وكيفية مواجهته، وكذلك عدم الاستخدام الآمن للأنترنت».

عزمي يؤكد أن هناك أسبابًا متشعبة أخرى قائلًا: «هناك الكثير من الفتيات اللاتي تعرضن للعنف الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي بسبب علاقات عاطفية مع أطراف مجهولة على مواقع التواصل الاجتماعي، والسبب الرئيسي هو الفقر وضعف الحالة المادية عند الضحية أو للمبتز».

ويضيف: «هناك فتيات يقمن بإجراء مكالمات مقابل بعض الأموال، ولا يعلمن أن الطرف الآخر قد يكون مبتزًا. ومن جهة أخرى قد يخترق المبتز الأجهزة الإلكترونية بهدف الحصول على المال. وهنا نجد أن الوضع المادي والفقر هما عاملان أساسيان لانتشار العنف الرقمي تجاه النساء».

ويرى آخرون أن انتشار استخدام الإنترنت والأجهزة الإلكترونية في اليمن سهّل للأشخاص الوصول إلى النساء ومضايقتهن، بالإضافة إلى استمرار الصراع في اليمن، وهذا أدى إلى التمييز ضد المرأة وضعف الحماية القانونية لها.

آثار ومنغصات

يرى حلمي عبد القوي أن هناك آثارًا قد تلحق بالنساء اللاتي يتعرضن للعنف الرقمي بأشكاله، ويقول: «تسبب الأشكال المتنوعة من العنف أضرارًا جسيمة للنساء، منها الآثار النفسية بدءًا بالضيق العاطفي والقلق، ووصولاً إلى الاكتئاب واضطرابات النوم وحتى اضطراب ما بعد الصدمة. ومنها الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن يتجاوز أثرها العالم الافتراضي، ليؤثر على حياة النساء الشخصية والمهنية ويعوِّق مشاركتهن الكاملة في المجتمع».

التحديات التي تواجه الحد من العنف الرقمي

يرى فهمي الباحث (مختص في الأمن الرقمي) أنّ هناك تحديات قد تواجه الحد من هذه الظاهرة بقوله: «إنّ غياب القوانين وغياب الجهات المختصة في مثل هذه القضايا يشكل عائقًا كبيرًا في التوصل إلى حلول. وقلة الوعي لدى النساء والفتيات بالمخاطر الموجودة على الأنترنت يجعلهنّ ضحايا سهلة، وبالتالي نسعى بشكل فردي، أو في مبادرات، إلى العمل على التعاون وتوضيح ما يمكن توضيحه للجهات المختصة للمساعدة في حل القضايا، أو في التوعية للضحايا ومستخدمي الإنترنت عمومًا».

الحلول المقترحة لمكافحة العنف الرقمي

يتطلب مكافحة العنف الرقمي ضد النساء في اليمن مجموعة من الحلول، وفهمي الباحث يرى أنّ هناك مجموعة من المعالجات يمكن القيام بها للحد من العنف الرقمي، وهي كما ذكرها بحديثه: «هناك ما هو على المستوى البعيد، مثل إصدار قوانين لمكافحة مثل هذه الجرائم، وتأهيل الكوادر المختصة في الجهات الحكومية لكسب ثقة الضحايا. وهناك ما هو على المستوى القريب، مثل تكثيف حملات التوعية بالقضايا الرقمية ومخاطرها التي تسهم في رفع مستوى الوعي والحذر، وبالتالي الحد من الانتشار».

ويرى عزمي غالب أنّ هناك مجموعة من المعالجات منها ما صرّح به قائلًا: «القيام بحملات توعية، ودورات تدريبية، وورشات عمل للتوعية بالعنف الرقمي، وكيفية حماية الأجهزة الإلكترونية من الاختراقات، وغيرها من الدورات المشابهة».

ويضيف: «يجب استهداف الفتيات على وجه الخصوص؛ كي يتجنّبْنَ الوقوع ضحايا للعنف الرقمي. من المقترحات أيضًا أن يتم النشر في مختلف وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بمنظمات المجتمع المدني ومنظمات بناء السلام، بمخاطر العنف الرقمي، وأسبابه، وكيفية التعامل معه، وإيجاد حلول ومقترحات للوقاية منه».

ويضع حلمي عدة نقاط للتصدي لهذه الأشكال من العنف منها:

– تعزيز الجانب القانوني: فيجب سن تشريعات قوية تجرم العنف الرقمي ضد النساء، وتضع عقوبات صارمة للمرتكبين من الجهات المعنية.

– تعزيز محو الأمية الرقمية: عن طريق تعليم النساء بالمهارات والمعرفة اللازمة للتنقل في الفضاءات عبر الأنترنت بأمان، وحماية أنفسهن من الهجمات الإلكترونية، عن طريق دورات تعليمية وورش عمل تدريبية.

– تحسين مساءلة المنصات: تحتاج منصات التواصل الاجتماعي إلى تنفيذ سياسات قوية لتنظيم المحتوى وآليات الإبلاغ لمعالجة المحتوى الضار وضمان سلامة المستخدم، بالإضافة إلى تعزيز مجتمعات الدعم، فإنّ بناء شبكات الدعم عبر الأنترنت وخارجها يمكن أن يوفر موارد مشجعة لا تقدر بثمن للنساء اللواتي يتعرضن للعنف عبر الأنترنت.

– تعزيز التوعية بمخاطر العنف الرقمي: يجب على منظمات المجتمع المدني والمدارس والجامعات تعزيز التوعية بمخاطر العنف الرقمي ضد النساء، وكيفية حماية أنفسهن منه.

ويضيف: «يتطلب مكافحة العنف ضد المرأة على وسائل التواصل الاجتماعي عملًا جماعيًا من الأفراد والمنصات وصانعي السياسات، بشكل يمكننا السعي جاهدين نحو بيئة رقمية أكثر سلامة".

إن العنف الرقمي ضد المرأة اليمنية يعدُّ ظاهرة تطورت بتطور العالم الرقمي، فكلّما توسع العالم وتكاثفت الجهود نحو مجتمع أكثر تطوّرًا، نجد السلبيات تظهر بشكل كبير؛ لذلك يُعدُّ العنف الرقمي ضد المرأة اليمنية مشكلة وعائقًا أمامها تتطلب اهتمامًا عاجلًا من قِبل جميع الجهات المعنية؛ إذ يتسبب في إلحاق الضرر بها على المستويات كافة.

"اتخذ بعض الأشخاص من الابتزاز الالكتروني مصدراً للدخل"

العدد (21) 3/15/ 2024

الصراع في اليمن.. تأثيرات وقيود تضع النساء عرضة للخطر

شهدت اليمن صراعات متتالية، وتسببت هذه الصراعات بتأثير مدمر على البنى التحتية للبلاد، وكانت النساء اليمنيات الأكثر تأثرًا بعواقب النزاع؛ إذ تشكلت كثير من القيود التي تمنع الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وقد أدى الصراع في اليمن إلى زيادة حالات العنف بجميع أشكاله؛ الأمر الذي وضع النساء اليمنيات في مواقف أكثر عرضة للخطر.

علياء محمد
المرأة في التنمية والسلام

تأثيرات أسرية

منى أحمد، البالغة من العمر ثلاثينَ عامًا وأم لطفلين، فقدت زوجها أثناء الصراع ووجدت نفسها أمام أدوار إضافية أُلقيت على عاتقها، تقول: «انخفض مستوى معيشة الأسرة بعد موت زوجي، وزادت الأعباء المادية واضطررت إلى الخروج للبحث عن فرصة للعمل. تنقلت من مكان إلى آخر ومررت بحالة نفسية صعبة انعكست آثارها على أبنائي».

وترى شوقية العبسي –ناشطة نسوية ورئيسة مؤسسة (أنا من أجل بلدي)– «أن الصراع أثر بشكل كبير على النساء؛ إذ صارت المرأة في فوهة المدفع، وتعرضت لمواجهات كبيرة جدًا وتحديات من أجل البقاء. وقد تحملت على عاتقها الأمور الأسرية بشكل كامل سواء كانت زوجة أو أختًا أو ابنة؛ لأنها تحملت أعباءً أكبر وأكثر مما هو عليه قبل الصراع».

مضيفة: «تترك النزاعات آثارًا كبيرة على حياة المرأة الأسرية بسبب التغييرات الكاملة في أدوارها؛ فالصراع يجبر النساء على تولي أدوار جديدة نتيجة تحملها مسؤولية الأسرة في حال غياب معيلها، الأمر الذي يخلق حالة من الخوف وانعدام الأمن».

ووصفت العبسي الصراع بالوجع الأكبر للنساء بسبب تعقيدات الحياة التي تسببت بانهيار كثير من الأسر، ووحدها المرأة من تتحمل الظروف القاسية والتحديات التي يكون لها أثر مدمر.

مشيرة في حديثها إلى أن الصراع أجبر كثيرًا من النساء على بيع ممتلكات الأسرة من أجل العيش بكرامة، ومع طول زمن الصراع لم يعد هناك أي شيء يستحق بيعه، فكان النزوح والتنقل للبحث عن المنظمات الداعمة هو آخر الحلول. وهذا أيضًا كان بالنسبة للنساء أكبر تحد في ظل انتشار الفساد وعدم وجود الرَّقابة والمساءلة، مما عرضهن لانتهاكات وتحرشات من أجل الوصول إلى المساعدات الإنسانية.

تأثيرات اجتماعية واقتصادية

أثَّر الصراع على النساء في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويعد العنف والنزوح والفقدان من بين أهم الآثار التي تعرضن لها خلال الصراعات، وتركت ندوبًا عميقة ومستدامة على حياتهن.

وأفادت الناشطة النسوية حياة الرحبي أن للصراع آثارًا اقتصادية كبيرة على النساء؛ إذ تسبب التدمير في البنى التحتية لكثير من القطاعات الحيوية في اليمن بتدهور الاقتصاد وانعدام فرص العمل وفقدان الوظائف، الأمر الذي أثَّر بدوره على قدرة النساء في تأمين دخلهن اليومي ودعم أسرهن. وتسبب أيضًا في تفاقم ظاهرة الفقر وحدوث تفاوت اقتصادي بين الجنسين.

مضيفة: «شكَّل ارتفاع الأسعار الجنوني تحديًا كبيرًا أمام النساء اللواتي قررن القيام بمشاريع صغيرة خاصة بهن بعد أن فَقَدن وظائفهن وأُصبن بحالة من الإحباط نتيجة قلة فرصة الربح وعدم استقرار صرف العملة».

وأشارت الرحبي في حديثها إلى سيطرة الرجال على مواقع صنع القرار واستغلال الصراع القائم في البلاد، وحرمان المرأة من حقوقها من خلال عدم تفعيل الجانب الرقابي ومحاسبة المفسدين وترك الأمور على ماهي عليه، الأمر الذي أدى إلى حرمان النساء من التنقل في الهيكل الهرمي الوظيفي بحسب ما كفله لها القانون.

وفي سياق متصل، ذكر التقرير الصادر في العام 9102 عن مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية أن الصراع في اليمن أجبر العديد من النساء على العمل في مهن جديدة داخل المنزل أو الانضمام إلى سوق العمل؛ بسبب تدهور الوضع الاقتصادي. مبينًا أن الصراع فرض قيودًا إضافية على مشاركة النساء في سوق العمل مما يجعل من الصعب عليهن الحصول على فرص عمل والمشاركة الفعالة في القوى العاملة.

وحول التأثيرات الاجتماعية التي طالت النساء بسبب الصراع، أكدت حياة الرحبي أن الصراع كان سببًا في زيادة حالات العنف الأسري بأنواعه، وزيادة حالات زواج القاصرات والزواج القسري بسبب الفقر وانعدام لقمة العيش –خاصة في المناطق النائية– وغياب عائل الأسرة، بالإضافة إلى غياب الدولة واستغلال حالة الطوارئ التي تعيشها البلاد.

مضيفة: «يغيب القانون أثناء الصراع، وتتعرض النساء للعنف الجسدي والجنسي والاختطاف والأسر والتعذيب؛ مما يترك فيهن آثارًا نفسية وجسدية عميقة تنعكس سلبًا على قدرتهن على المشاركة في المجتمع والحصول على فرص تعليمية ووظيفية».

التعليم والرعاية الطبية

يعد الوصول إلى التعليم والرعاية الطبية تحديًا آخر تواجهه النساء، بسبب دمار البنية التحتية جراء الصراع. وقد خرجت الكثير من المدارس والمراكز التعليمية والمستشفيات والعيادات عن الخدمة؛ الأمر الذي حد من الوصول إلى الخدمات التعليمية والطبية الأساسية.

وذكرت شوقية العباسي أن الصراع دمر عددًا كبيرًا من المدارس، واُستخدم بعضها كملاجئ للأشخاص النازحين، مما أدى إلى صعوبة الوصول إلى التعليم للفتيات، وتعرقلت مهام السعي إلى الدراسة. ونتيجة لذلك ما زالت حلقة الأمية والفقر والتهميش مستمرة بالنسبة للنساء.

مضيفة: «تسرب عدد كبير من الفتيات من التعليم لعدم قدرتهن على تلبية طلبات ومستلزمات التعليم التي لم تُراعِها الأحداث الدائرة على أرض الواقع. ونتيجة لذلك اتخذت الكثير من الأسر قرار تزويج بناتهن القاصرات من أجل التخفيف من عبء المصاريف، وصونًا للفتيات، خاصة عند الأسر النازحة».

حلول ومعالجات

«تحتاج النساء المتأثرات من الصراع إلى دعم متعدد الجوانب يشمل الدعم النفسي والاجتماعي والطبي والمهني والتعليمي»، هذا ما أكدت عليه الناشطة حياة الرحبي في حديثها عن أهم الإجراءات المطلوبة لضمان أمن النساء ومساعدتهن وإعطائهن الدعم اللازم للنهوض والتعافي.

موضحة أن النساء بحاجة إلى تعزيز دورهن في المجتمع، ولن يتم ذلك إلا عن طريق حماية النساء والفتيات اللائي وقعن ضحايا للعنف، وتوفير أماكن خاصة للإيواء، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدة النساء على التعافي والتغلب على آثار الصراع، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لإعادة بناء خدمات الصحة والتعليم وتقديم الدعم والفرص الاقتصادية للمتضررات من النزاعات، من خلال توفير التدريب المهني والفرص الريادية لتمكينهن اقتصاديًا. ومشددة على أهمية تكاتف جهود المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني؛ لتوفير هذه الخدمات والمعالجات المناسبة لتلبية احتياجات النساء المتأثرات من الصراع.

ارتفاع نسبة الأمية بين اليمنيات أبرز آثار الصراع

يعد التعليم من الحقوق الأساسية للإنسان، وهو أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورغم ذلك، فإن اليمن تعاني من معدلات عالية من الأمية، خاصة بين النساء.

حنان حسين
المرأة في التنمية والسلام

نورة أحمد (اسم مستعار)، تبلغ من العمر 24 عامًا، امرأة من إحدى القرى التي تجاور العاصمة صنعاء وتبعد عنها كيلومترات قليلة. تعاني نورة من صراع مرير مع واقعها الذي يجبرها على قطع مسافات طويلة كي تصل إلى الجامعة، ولديها زوج وطفلان وعائلة، وأعمال ملزمة بها كربة بيت، وأعمال ريفية أخرى كالرعي والزراعة.

عانت نورة الكثيرَ من المشاكل مع زوجها كي تقنعه بضرورة استكمال تعليمها الجامعي، وتقول: «منع والدي أخواتي من مواصلة تعليمهن بعد الصف السادس. كنت محظوظة لانتقالي إلى بيت زوجي المجاور للمدرسة حينها، وحاليًا أبذل الكثير من الجهد والوقت لمواصلة تعليمي الجامعي؛ فأنا أستغرق أربع ساعات يوميًا في المواصلات».

تتحدث نورة بكثير من التوتر وهي تتعجل بخطواتها نحو المواصلات استعدادًا للعودة إلى منزلها، فهي تؤمن أن العائلة تأتي في المقام الأول، وهي ملتزمة بتجهيز جميع احتياجات طفليها من مأكل ومشروب وتحضيرهم من الليلة السابقة، وما إن تعود حتى تعمل على تدفئة الطعام وتقديمه مملوءًا بالمحبة والأمل بغد أفضل.

آراء مجتمعية

علي ناصح -عامل في بقالة- يتساءل: «لماذا يجب على الفتيات أن يلتحقن بالتعليم؟» وتجيبه امرأة تتسوق: «الفتاة نهايتها بيتها وزوجها وأطفالها، لكن التعليم أساسي للجميع، وعلى أقل تقدير حتى تتمكن من مراجعة الدروس مع أطفالها مستقبلًا». هذه هي التعليقات المتداولة في البيئة اليمنية عامة، خاصة في المناطق الريفية.

إحصائيات

تعد اليمن من الدول الفقيرة، وقد أدى الصراع إلى تدهور الوضع التعليمي في اليمن بشكل كبير، مما تسبب في ارتفاع نسبة الأمية بين النساء بشكل أكبر. وحسب إحصائيات رسمية فإن نسبة الأمية بين الإناث في اليمن تبلغ نحو 65%.

وفي تقرير لليونيسف بعنوان «تحديات كبيرة تواجه تعليم الفتيات» للعام 2021م، يوجد في اليمن أكثر من مليوني طفل خارج المدرسة، والغالبية العظمى منهم من الفتيات، والتعليم الأساسي ما يزال غير متاح لكثير منهن، لا سيما اللواتي يعشن في المناطق الريفية النائية.

من جهتها، نشرت منظمة الأمم المتحدة للنساء في تقرير لها عام 2023م، بعنوان «المرأة اليمنية: ريادة نحو المستقبل»، تقول فيه إن نسبة وصول النساء والفتيات إلى التعليم ما هي إلا 35%، و6% منهن فقط من يحصلن على فرص عمل مدفوعة الأجر.

واقع محتوم

يرى مجموعة من الخبراء والباحثين أن هناك العديد من الآثار التي قد تترتب على ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في اليمن، أولها صعوبة الحصول على فرص العمل الذي يناسبهن وليتمكن من إعالة أنفسهن أو عائلاتهن بالشكل المناسب مستقبلًا. ويرى آخرون أنهنَّ قد يواجهن خطر العنف بشكل متزايد؛ إذ تصبح المرأة الأمية أكثر عرضة للاستغلال من قبل الرجال. كما أنَّ الأمية قد تؤدي إلى حرمان المرأة من فرص العمل والمشاركة في الحياة العامة.

أحلام المقالح -مدربة في مجال المنظمات- ترى أن النساء قد يواجهن الكثير من الآثار السلبية، وتقول: «بشكل عام، تتأثر النساء من جميع النواحي، فقد يزداد العنف والتمييز في المجتمع بشكل كبير ضدهن، وقد يواجهن صعوبات من غياب الوعي الصحي لديهن مما يشكل تهديدًا على وضعهن الصحي، وهذا يجعل الآثار تتوسع بشكل سلبي».

وتضيف أحلام: «ولا ننسى أن الفقر الناتج عن غياب التعليم قد يحرمهن من الحصول على وظائف ممتازة، وقد يصبحن عالة على أسرهن. إن تبعات الصراع من انقطاع للخدمات الأساسية، وتدمير المدارس ونقص الكادر التعليمي بسبب موجة النزوح، إضافة إلى التهديدات الأمنية التي طالت بعض المدارس في ظل الصراع، كل ذلك يعد من التحديات الكبيرة التي واجهت العملية التعليمية بشكل عام».

وترى هدى باعلوي -مديرة (مركز المرأة والتدريب) في جامعة عدن- أن الصراع ألقى بظلاله على وضع المرأة من الناحية المعيشية وسبب تراجعًا في مستوى التعليم بشكل كبير، وأصبح تعليم المرأة أمرًا ثانويًا، وليس من الأولويات، مما تسبب بالكثير من المآسي».

وتضيف: «من هذا الآثار والمآسي بروز ظواهر كثيرة، مثل الزواج المبكر وتعدد الزوجات، وانتشاره بشكل كبير. إن توسع دائرة الصراع تسبب في ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل كبير ضد النساء، لكن هناك تحفظات مجتمعية تمنع إظهارها للإعلام».

أسباب ومسببات

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في اليمن في زمن الصراع، وتتعد المسببات التي تقف وراءها. ذكرت أحلام المقالح بعضها، قائلة: «أكثر الأسباب التي تؤدي إلى انحسار التعليم هي الأوضاع الأمنية التي ساءت منذ اندلاع الصراع، والعادات والتقاليد المنتشرة؛ فلا يهم تعليم الفتيات، ولا يعد هذا من الأولويات».

وذكر عدد من الباحثين مجموعة من الأسباب التي قد تؤدي إلى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء اليمنيات ما يلي:

العادات والتقاليد المجتمعية؛ إذ ما تزال بعض التقاليد الاجتماعية التي تمنع الفتيات والنساء من التعليم موجودة، مثل اعتقاد بعض الأسر أن التعليم ليس ضروريًا للفتيات والنساء عُمومًا. وكذلك توسع نطاق ظاهرة الزواج المبكر، مما يسبب حرمان الفتيات من أخذ حقهن في التعليم.

نزوح كثير من الأسر من منازلها، سواء نزوحٌ داخلي بين المحافظات أو خارجي إلى الدول المجاورة؛ وهذا عطَّل العملية التعليمية؛ إذ اضطرت الكثير من الأسر إلى النزوح إلى مناطق لا يوجد فيها مدارس، أو اضطرت الفتيات والنساء إلى العمل للمساعدة في إعالة أسرهن.

- تدمُّر المدارس في النزاعات المسلحة، مما أدى إلى إغلاق هذه المدارس أو نقلها إلى مواقع أخرى، مما أدى إلى صعوبة وصول الفتيات والنساء إلى التعليم.

- انخفاض الموارد المالية؛ فقد أدى الصراع إلى انخفاض الموارد المالية المتاحة للتعليم في اليمن، وهذا قلَّص من عدد المعلمين والكتب المدرسية والمرافق التعليمية الأخرى.

- قلة فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة في المجتمع، وقد تواجه النساء الأميات صعوبة في العثور على عمل جيد؛ فأصحاب العمل عادةً يفضلون تشغيل النساء المتعلمات.

الحلول المقترحة لمعالجة ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في اليمن

تُقدم الصحفية أحلام المقالح بعض الحلول قائلة: «تتمثل أبرز الحلول في توعية الأهالي بأهمية تعليم الفتيات، ودعمهن في مواصلة تعليمهن بشكل مستمر. إن الاهتمام بالتعليم يعد ضرورة لا بد من القيام بها، والعمل بشكل جاد على توفير بيئة آمنة لهن، لاستكمال تعليمهن بشكل صحيح وآمن».

هذا ويرى الباحثون ضرورة إعادة فتح المدارس التي دُمِّرت وأغلقت إثر الصراعات المسلحة، والقيام على صيانتها وإصلاحها وتأمينها بشكل كامل. إضافة إلى توفير الموارد المالية اللازمة للتعليم، مثل المعلمين والكتب المدرسية والمرافق التعليمية الأخرى.

أما أهم المقترحات التي قد تسهم في الحد من أمية النساء في اليمن فهي التخلص من التقاليد المجتمعية التي تمنع النساء من مواصلة تعليمهن، خاصة في الأرياف، وكذا منع الزواج المبكر عن طريق إنشاء بعض القوانين. ويجب تشجيع النساء والفتيات على مواصلة تعليمهن والحصول على فرص وظيفية تتيح لهن العيش حياة كريمة لهن ولأسرهن.

يمثل ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في اليمن مشكلة خطيرة تؤثر على المجتمع بشكل عام، وتتطلب بذل جهود كبيرة من أجل حلها؛ لذا فإن من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من هذا التحدي، وضمان حق المرأة في التعليم.

العدد (21) 3/15/ 2024

النوع الاجتماعي في اليمن.. والصراع

يُعدُّ الصراع الحالي في اليمن أحد أصعب النزاعات المسلحة في تاريخ اليمن الحديث، وقد أدّى إلى آثار مدمرة على جميع فئات المجتمع اليمني، بما في ذلك النوع الاجتماعي. وقد تأثرت النساء والفتيات بشكل كبير للغاية بنتائج النزاعات المستمرة.

حنان حسين
المرأة في التنمية والسلام

تعرضت النساء لكثير من أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي مثل العنف الجسدي والنفسي وغيره، وازدادت حدة التمييز ضدهنّ، وقلصت فرصهنّ في التعليم والعمل والمشاركة المجتمعية وغيرها.

التأثير المباشر

الدكتور صالح حميد أستاذ الاجتماع في جامعة صنعاء، يرى بأن الصراع خلقَ بيئة جديدة، هُمِّشت فيها المرأة على مختلف المستويات؛ إذ يقول: «المرأة كانت هي الضحية، وتحملت أوزار هذه النزاعات، وأقرب مثال على ذلك يتجسد على مستوى الأسرة؛ إذ نجد المرأة مهمشة ودورها مستضعف، فالنساء استُخدمنَ كأدوات في الصراع، فبعضهنّ تعرضن للعنف الجسدي والنفسي وغيره، وهذا العنف لم يكن وليد اللحظة، لكنه نتج لاستمرار الصراع في اليمن على مدى سنوات».

في حين تؤكد الدكتورة حليمة جحاف (مديرة مركز النوع الاجتماعي بجامعة صنعاء) أنّ جميع المواطنين تأثروا نتيجة الصراع في اليمن، بقولها: «الرجال والنساء والأطفال تأثروا دون استثناء بنتائج الصراع، إلّا أنّ المرأة كانت أكثر تأثراً من غيرها لأسباب عدة، منها: فقدانها للمعيل (أب – زوج – أخ)؛ بسبب دواعي الصراع ونتائجه؛ ممّا اضطرها للبحث عن عمل ومصادر للرزق».

وأضافت: «انعدام الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وغاز، حمّل المرأة أعباءً إضافية؛ نتيجة بحثها هي عن هذه الضرورات أو بدائلها سواء بالمدن أو الأرياف".

وأردفت جحاف: «انقطاع الرواتب أيضًا ألقى بضلاله على المرأة اليمنية؛ نتيجة لعدم وجود مصدر دخل للمرأة الموظفة نتيجة انقطاع الراتب؛ إمّا عليها بشكل مباشرة إن كانت موظفة، أو على ربّ الأسرة؛ ممّا انعكس سلبًا على المستوى المعيشي والاحتياجات الضرورية في المنزل".

وأضافت: «حالات الخوف والجزع والتوتر النفسي جراء النزاعات من حولها، وعدم إحساسها بالأمان؛ ممّا انعكس سلبًا على الحياة الأسرية، فزادت حالات الخلافات والتوترات والطلاق".

وتضيف: «الأطفال أيضًا لم يكونوا بمعزل عن ذلك، فكان تأثرهم بالصراع كبيرًا للغاية، وأحد أهم هذه التأثرات متصل بالجانب الصحي وانتشار كثير من الأوبئة والأمراض. فضلًا عن تدهور الحالة الاقتصادية، وعدم قدرة الأهالي على توفير الأساسيات من مأكل ومشرب، بالإضافة إلى تأثر حالتهم التعليمية؛ نتيجة انعدام الرواتب، وتضرر المدارس، وشحة الموارد التي أثّرت على الخدمات التعليمية اللائقة".

دور النساء مقارنة بالرجال

كانت النساء والفتيات في اليمن قبل بدء النزاع، يحققنَ تقدمًا ملحوظًا على صعيد المساواة بين الجنسين؛ إذ زادت نسبة النساء الملتحقات بالتعليم الجامعي، وزاد عددهن في سوق العمل، وشاركن بشكل محوري وكبير في الحياة السياسية والمجتمعية. لكن للأسف، فقد تراجع هذا التقدم بشكل كبير بسبب آثار النزاع على مدى سنوات.

وداد البدوي (صحفية) ترى أنّ الصراع جعل النساء يتحملن مسؤولية كبيرة في مجتمعهنّ؛ إذ تقول: «النساء فقدنَ خصوصيتهنّ بشكل كامل بسبب النزوح والصراع، هناك في بعض الحالات أكثر من ثلاثة أسر اضطرت للنزوح والسكن في منزل واحد؛ ممّا أفقد نساء هذه الأسر خصوصيتهنّ بشكل تام".

وتضيف إلى ذلك: «تعرضهنّ لضعف في الحالة الاقتصادية، وعدم قدرتهنّ على توفير الأساسيات من مقومات الحياة الكريمة".

وتستطرد: «النساء أكثر مَن تحمّل نتائج الصراع، في السنوات السابقة، خاصة في ظل انقطاع الرواتب؛ ممّا جعلهنّ يتحملنَ مسؤولية كبيرة على عاتقهنّ؛ بسبب فقدانهنّ لربِّ البيت في الصراعات، أو بسبب دخول بعضهم في حالات نفسية؛ نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية وانعدام الراتب».

وتؤكد وداد أنّ النساء قُمنَ بدور محوري في قيادة الدفة نحو الأمان؛ إذ قامت كثير من النساء والفتيات بالبحث المستمر للحصول على مصادر دخل لتأمين احتياجات الأسرة، وهناك عدد كبير منهنّ ذهبنَ للعمل في مهن لم تكن مرغوبة لديهنّ، أو لم يكن لديهنّ خبرة فيها، كالطبخ والخياطة.

وتضيف: «بعضهنّ قُمن ببيع مدخراتهنّ الشخصية، مثل الذهب والأموال، من أجل إعالة أُسرهنّ».

صالح حميد (دكتور علم الاجتماع بجامعة صنعاء) يرى أنّ النساء هنّ أكثر تأثرًا بنتائج الصراع المسلح في البلد؛ إذ يقول: «النساء قُمنَ بأدوار إضافية في مدّة الصراع، إلى جانب دورهنّ في المَنزل كربات للمنازل، فالصراع اضطرهنّ للخروج للبحث عن أعمال وإعالة أسرهنّ بشكل كبير؛ بسبب تدهور الوضع الاقتصادي عامة. خرجت المرأة إلى سوق العمل لمعونة زوجها وأبيها وابنها، وهذا ما شكل صعوبة لدى المجتمع اليمني بعدِّه مجتمعًا ذكوريًا».

فَعلى الرغم من التحديات التي واجهت المرأة اليمنية، فإنّ لها أدوارًا رئيسية في مقاومة النزاع وبناء السلام في اليمن، فقد عملنَ ناشطات مدنيات، وتطوعنَ في منظمات الإغاثة الإنسانية، وغيرها من الأعمال المجتمعية.

أبرز الأدوار

إكرام الرقيحي (مستشارة الحماية والنوع الاجتماعي) تتحدث عن أبرز الأدوار التي لعبتها النساء في النزاع، بقولها: «تعيش اليمن منذ سنوات أوضاعًا سيئة وصراعات عديدة، كان لها تأثير مباشر في تغيير العديد من الثقافات والأدوار التي كان المجتمع قائمًا عليها، خاصة الأدوار المبنية على النوع الاجتماعي».

وتضيف الرقيحي: «لعبت المرأة دورًا كبيرًا في دعم المتضررات من الصراع؛ من خلال رفع الوعي المجتمعي حول أهمية حمايتهنّ من الانتهاكات، ومساعدتهنّ للوصول للخدمات المقدمة من بعض الجهات والمؤسسات والمنظمات، سواء أكان الدعم نفسيًا، أم التمكين الاقتصادي، أو الحماية القانونية."

التحديات

تواجه النساء والفتيات في اليمن عددًا من التحديات في ظل الصراع؛ الدكتورة حليمة جحاف تتحدث عن أبرز التحديات إذ تقول: «هناك العديد من التحديات التي واجهت النساء؛ وهي: انعدام الأمن، والتعقيدات الأمنية بسبب الوضع الذي فرضته ظروف الصراع، وأيضًا الحدّ من حركة النساء بحرية وبسهولة، وقلة مصادر الدخل وشحة سبل الحياة الكريمة، بالإضافة إلى انعدام الخدمات، وندرة الإمكانيات الصحية؛ ممّا فاقم من انتشار الأمراض الخطيرة والمستعصية. ومن الآثار السلبية كذلك تراجع قضايا المرأة، من حيث المشاركة، والدمج بالوظيفة العامة نتيجة تغيّر الأولويات".

الدكتور صالح حميد، يرى أنّ النساء تعرضنَ لكثير من التحديات؛ إذ يقول: «النساء يتعرضنَ لكثير من العنف في الأسرة وخارجها، وبعضهنّ يواجهنَ نظرة دونية أثناء خروجهنّ للعمل».

ويؤكد حميد: «أنّ المرأة أصبحت حاليًا هي الأساس، وتخلصت من النظرة الدونية، التي ترى أنّها ليست قادرة على الصمود ومجابهة التحديات والتهميش من قبل المجتمع، بل أثبتت وجودها، وأنتجت لها فرصًا عديدة».

ويضيف: «كذلك من الفروقات التي تعرضت لها النساء، حرمانهنّ من خدمات كثيرة نتيجة للنزاعات المسلحة، ومنها الحصول على المساعدات الغذائية، فالمانع كان عدم وجود رجل لكي يتتبع الأشخاص المسؤولين عن هذه المعونات في الحي الذي تسكنه، فهي امرأة لا تستطيع الدخول لمجالس الرجال».

"إضافة إلى عدم القدرة على التنقل بحرية من مكان لآخر، خاصة النساء النازحات، فالصراع سلب منهنّ خصوصيتهنّ وقيّد حركتهنّ».

وأردف: «كذلك من آثار الصراع السلبية أنّ المرأة تراجعت في العملية التعليمية، لأنها اتّجهت لسوق العمل بعَدِّه أولويّة لها؛ كي تتمكن من الحصول على مصادر دخَل لأسرتها، نتيجة لانعدام وجود العائل لهنّ، أو وجوده ولكن بانقطاع راتبه، وعدم قدرته على الحصول على دخل كافٍ للأسرة».

وأضاف: «انهيار المنظومة الاقتصادية لدى العائلة، دفع بعض النساء لبيع مدّخراتهنّ الشخصية، وبعضهنّ اتجهنَ نحو العمل بمشاريع منزلية، وبعضهنّ ذهبنَ للعمل في أعمال كانت مقتصرة على الرجال فقط».

ومن ناحيتها إكرام الرقيحي تحدثت عن أبرز التحديات التي واجهتها النساء، بقولها: «بسبب الصراعات أصبحت نسبة كبيرة من النساء هنّ المعيلات؛ بسبب فقدان الزوج أو المعيل إلى جانب السكن والنزوح إلى مناطق متفرقة؛ ممّا اضطرّ المرأة للخروج للعمل حتى وإن كان هذا العمل لا يمتلك أي مقومات الحماية وحفظ الكرامة؛ وذلك لحماية أسرتها وأطفالها من أخطار الصراعات".

وتضيف: «المرأة هي الضحية الأولى في النزاعات المسلحة؛ إذ سعت فيها المرأة إلى الخروج للعمل والحصول على مهارات مختلفة، حتى وإن كانت هذه المهارات أغلبها محصورة في الصورة النمطية للمرأة في المجتمع اليمني، مثل (الخياطة، والتطريز، وصنع الحلويات والمعجنات، والمشاريع الصغيرة... وغيرها».

وأضافت: «واجهت المرأة زيادة الخلافات الأسرية بينها وبين الرجل، وتوسعت الفجوة بينهما بسبب استهدافها؛ لأنّها أصبحت هي المعيل الوحيد وربّ الأسرة الذي يتحمل أعباء بالغة الصعوبة».

الأضرار

تتحدث إكرام الرقيحي أنّ النساء والأطفال يشكلون نحو ثلاثة أرباع من إجمالي 4,5 مليون نازح في اليمن، كما تعول النساء تقريبًا 26% من العائلات النازحة. (حسب إحصائيات نشرتها الأمم المتحدة في اليمن).

وتضيف بالقول: «تستمر سلوكيات التمييز ضد النساء في إعاقة قدرة النساء على دعم أنفسهنّ وعائلاتهنّ. وتحتاج نحو 7,1 مليون من النساء في اليمن (حسب إحصائيات الأمم المتحدة) للوصول إلى الخدمات التي تقي العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعالجه، إلّا أنّ هذه الخدمات ما زالت محدودة للغاية أو غائبة كُليًا في بعض المناطق".

وتردف: «خلّفت النزاعات آثارًا سلبية خطيرة على المرأة؛ لعدة أسباب: أبرزها الانهيار الاقتصادي وانهيار الخدمات، الذي ترتّب عليه انعدام الخدمات الصحية، والحرمان من التعليم، والزواج المبكر، والأصعب من هذا العنف ضد المرأة، الذي يعدُّ أحد أهم الانتهاكات الواقعة على المرأة".

وتختم: «نريد هنا أن نسلط الضوء على دور المنظمات العاملة في المجال الإنساني، التي تعمل على دعم النساء للوصول للخدمات وحمايتهنّ ومساعدتهنّ في مجال التدريب والتمكين الاقتصادي، وبعض نقاط الضعف التي تواجه هذه المشاريع، منها أنّ هذه المشاريع قد تكون في أغلب الأوقات غير مبنية على دراسة الواقع وتحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمع. بالإضافة إلى غياب التنسيق الفعلي مع المنظمات المحلية لتسهيل التعرف على أهم الاحتياجات، وكيفية الوصول إلى الفئة المستهدفة بشكل مباشر وواضح».

الحلول والمعالجات

تتطلب مواجهة آثار الصراع على النوع الاجتماعي في اليمن اتخاذ مجموعة من الحلول والمعالجات.

حليمة جحاف، تؤكد أنّ هناك العديد من المقترحات، منها ما تحدثت عنه، بقولها: «التوصل لحلول سريعة بما يضمن صرف الرواتب بصورة منتظمة، وفتح المطارات والموانئ؛ ممّا قد يُسهم في تسهيل حركة الناس سواء للعلاج أو العمل أو غيرها من الأسباب».

وأضافت: «العمل الجاد والسريع في ترميم البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية، والسلع الأساسية والاحتياجات الطبية، بالإضافة إلى توفير الدّعم النفسي لمستحقيه من جميع الفئات. ورفع كفاءة النساء وتمكينهنّ اقتصاديًا وإداريًا وسياسيًا بما يعزز من مكانتهنّ، ويجعلهنّ شريكا فاعلا في تنمية اليمن. أخيرًا نأمل بالتوصل لحل سياسي بأقرب وقت؛ لأن من شأنه أن يغير كثيرًا من التحديات».

د. صالح حميد يرى أنّ أبرز الحلول هي: «أولًا نشر الوعي بأهمية دور النساء في المجتمع، وعلى منظمات المجتمع المدني إيجاد حلول ومشاريع مستدامة تمكّن المرأة من العمل، والوصول إلى التمكين الذاتي الجزئي».

ويُضيف: «وكذلك القيام بتقديم دراسات وأبحاث متخصصة إحصائية بالنساء العاملات، اللائي خرجنَ من أعمالهنّ، ومَن لم تستطع إيجاد عمل قبل الصرع وبعده، وعرض الأضرار التي تعرضنَ لها، وعرض هذه الدراسات للجهات المسؤولة والمنظمات؛ لمساعدتهنّ في إنشاء مشاريعهنّ، وتمكينهنّ اقتصاديًا من خلال مشاريع مناسبة معهنّ».

ويؤكد: «سنّ قوانين وتشريعات للحد من تعرض النساء للعنف بكل أشكاله، إضافة إلى السعي نحو إشراكهنّ في الأعمال الاجتماعية في مجال بناء السلام».

إكرام الرقيحي، ترى أنّ أبرز المعالجات من وجهة نظرها تنطوي في رفع الوعي المجتمعي والمؤسسي في القطاعات والمؤسسات الوطنية والمحلية كافة حول أهمية عمل دراسات ومسوحات ميدانية قبل إعداد الخطط لأي مشروع؛ للتعرف على أهم الاحتياجات الفعلية من منظور النوع الاجتماعي.

بالإضافة إلى رفع الوعي المجتمعي عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي حول حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق المرأة بشكل خاص، من منظور إسلامي، إلى جانب التشريعات والقوانين الدولية والمحلية.

كذلك ترى الرقيحي أنّ العمل على دمج النوع الاجتماعي في الخطط والإستراتيجيات والبرامج التي تنفذ في مختلف القطاعات من شأنه أن يُسهم في الحدِّ من التأثير السلبي على المرأة.

وتتحدث بالقول: «يجب إعداد خطة وطنية للعمل على قرار (1325) المرأة والسلام، وإشراك المرأة؛ لأهمية دورها وإسهامها في منع الصراعات وحلها، وفي بناء السلام».

أدّى الصراع في اليمن إلى تأثيرات سلبية عديدة على النوع الاجتماعي، ويعدُّ تحقيق المساواة بين الجنسين في اليمن بعد الصراع تحديًا كبيرًا، ولكنه ضروريٌّ لتحقيق التنمية المستدامة، فيجب أن تتضمن هذه الجهود حماية حقوق النساء والفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

عائشة.. قصة نضال حقيقي بين جحيمي الصراع والتقاليد

تستيقظ عائشة الخامسة فجرًا، صوت الرياح تنخر خيام سكنها. وهو دأب يومي؛ إذ عليها أن تقضي وقتًا مناسبًا في إشعال الحطب لغلي الشاي كجزء رئيس في وجبة إفطار الأسرة، تضم إلى جانبه بقايا خبز من اليوم الفائت وشيئًا يسيرًا من حليب الماعز.

حنين الوحش
المرأة في التنمية والسلام

تضع عائشة طعام الإفطار في وعاء من الخزف، وتغطيه بقطعة قماشية لحمايته من الذباب والحشرات، وتبقيه جاهزًا إلى أن يحين موعد استيقاظ أطفالها الخمسة وزوجها المقعد، ثم تأخذ حبلًا وتحزم به عبوات الماء الفارغة بربطهن إلى بعض ليسهل عليها حملهن إلى البئر المجاور. تغادر عند السابعة صباحًا مخيمها الذي يتوسط مجموعة كبيرة من الخيام الموزعة بشكل عشوائي، حيث تقيم أكثر من مائة أسرة نازحة، شرقي مديرية (ذُو بَاب) القريبة من باب المندب.

تقطع عائشة مسافة ألف متر للوصول إلى البئر، وتتمكن -إن وصلت باكرًا- من ملء عبوات الماء (سعة عشرة وعشرين لترًا)، وتتركها عند موضع البئر إلى أن يستيقظ أطفالها ويتناوبون على حمل العبوات الصغيرة، فيما تبقى الكبيرة في انتظار عودة أمهم من إحدى الجمعيات النسائية التي تعمل فيها بشكل طوعي حين تستهدفهن منظمةٌ ما بين وقتٍ وآخر بمشروع مؤقت يُحدث تحولًا ملحوظًا في الطريقة التي تعيش بها الأسر المستهدفة.

تقول عائشة: «قضيت وقتًا طويلًا وأنا أبحث عن عمل، زوجي أصيب بلغم أرضي في العام 2018 وفقد بسببه ساقه الأيمن وكان عليّ أن أتولى شأن إعالة الأسرة المكونة من أبيهم وأنا وأطفالنا الخمسة، عمر أكبرهم 11 عامًا والأصغر 4 أعوام».

زواج قسري

تجيد عائشة القراءة والكتابة وهو ما يميزها عن غالبية سيدات (ذو باب)، المديرية المستضيفة لها كنازحة، وتقول: «عملت كمعلمة متطوعة، طرقت أبواب جميع المنظمات بحثًا عن عمل، أيِّ عمل، فأنا لدي قدرة على القراءة والكتابة وفهم كل ما يوكل إليّ من مهام، لكني لا أمتلك سوى شهادة الإعدادية؛ إذ لم أكمل دراستي لأسباب لها علاقة بالعادات والتقاليد».

تستطرد عائشة: «أسر كثيرة تمنع النساء من التعليم في قريتنا باعتبار أن المرأة خُلقت للبيت فقط، وقلةٌ من الأسر تعطي بَناتها فرصة للتعلم إلى الصف التاسع، وما عدا ذلك فهو معيب؛ إذ تصبح في نظرهم امرأة شابة مهيأة للزواج».

تزوجت عائشة في سن الثانية عشر من ابن عمها الذي يكبرها بستة أعوام، وبدأت بأداء دور ربة البيت، فأنجبت ثلاثة أطفال قبل أن يجبرها الصراع المسلح على مغادرة البيت. غادرت الأسرة من مديرية (موزع) إلى (ذو باب) المديرية المجاورة، وفي مخيم النزوح أنجبت توأمها الأخير. عمل زوجها في رعي الأغنام قبل أن يصطاده لغم أرضي من مخلفات الصراع في منطقة الحريقية، إحدى قرى (ذو باب)، المطلة على باب المندب.

«كان حلما أن أكمل تعليمي وأن أصبح شيئًا ما في المستقبل، معلمة أو طبيبة لكنني مُنعت من ذلك»، تتحدث عائشة وعيناها تحفران في الأرض، ترفع بصرها إلى الأعلى وتضيف: «ما منعتني منه العادات والتقاليد المريضة مكنني الصراع من جزء منه. لست الوحيدة، بل إن غالبية النساء هنا لجأن للبحث عن عمل لإعالة أسرهن، إما بسبب مقتل العائل الوحيد لكل أسرة، أو لمنع أرباب الأسر من اللحاق بالصراع وحمل السلاح؛ إذ لا وظيفة أخرى متوفرة عدا هذه».

مغادرة الجحيم

لم يكن سهلا على عائشة الحصول على عمل في بيئة محفوفة بالمتاعب كتلك، إلى جانب عدم امتلاكها لخبرات أو مهارات سابقة، فضلا عن المؤهل التعليمي؛ وهو ما جعلها تعود إلى نقطة البداية. توضح قائلة: «بدأت العمل في جمعية محلية، التي وفرت -بدعم إنساني- خمس مكائن خياطة وبدأنا نتاوب عليها، لكن الظروف القسرية منعتني من مواصلة ذلك وغادرتها بعد أن امتلكت بعض الخبرات».

أسرٌ كثيرة تمنع بناتها من التعليم في قريتنا؛ لأن المرأة في رأيهم خُلِقت للبيت فقط

تتابع: «كما أخبرتك في البداية، طِفْتُ الكثير من المنظمات بحثًا عن عمل، وعملت متطوعة كمعلمة بدون مقابل وكنت أعود لأطفالي بلا شيء وأخجل من انتظارهم؛ لهذا رجعت إلى مكاني في الجمعية. وبدلًا عن العمل كمتدربة، كنت أزور المخيمات المجاورة لنا وأنظر في حاجة الأسر، بعضهم لديه ملابس ممزقة وبعضهم يريد ملابس جديدة، لهذا كنت أوفر لهم ما يحتاجونه بمبالغ زهيدة، وهكذا بدأت أشعر بالإنتاج».

دخلت عائشة فصلًا جديدًا مع توافد الأسر عليها لرتق ملابس أطفالهم، لكن الأكثر انفراجة لحياة عائشة الشبيهة بالحلقة المغلقة، أنها نالت ماكينة خياطة وحقيبة قماش كبيرة بدعم من إحدى المنظمات المحلية ضمن مشاريع صندوق الأمم المتحدة، وهو مشروع استهدف حينها الجمعيات وأصحاب المشاريع الصغيرة، تقول: «حصلت على مكينة خياطة قبل شهر، أبقيتها في الجمعية وهناك أعمل بها، وأنوي نقلها إلى المنزل بعد توسعة الخيمة».

وتضيف، وهي تستنطق البهجة البادية من عينيها: «أحلم بخياطة كثير من الملابس وإنشاء معرض صغير لبيع الثياب وهو سيكبر مع الوقت بلا شك، وبهذا أوفر عيشًا كريمًا لأسرتي. سأواجه بعض الصعاب؛ فزوجي لا يريدني أن أعمل، وبصعوبة يتقبل أمر خروجي من المنزل، إلى جانب والدي الذي يسمع شائعات سيئة عن المنظمات ويصدقها».

تنهي كلامها بالقول: «مثلما واجهت جحيم الصراع سأواجه جحيم العادات والتقاليد التي تنتقص من المرأة، ولن أقول إنني تغلبت عليهما إلا إذا حققت حلمي».

عائشة ليست الوحيدة

تواصلنا مع رئيسة جمعية الزهراء التي تعمل بها عائشة، فقالت السيدة بلقيس: «عائشة نموذج واحد لعشرات السيدات اللائي ينتظرن دورهن من الدعم، لتحسين معيشة أسرهن؛ لهذا يعملن بنشاط دؤوب في الجمعية وبشكل طوعي. ونادرًا ما يتم استهدافنا من قبل المنظمات رغم أن لدينا حزمة كبيرة من المشاريع».

تؤكد بلقيس أن الجمعية تحتضن عددًا كبيرًا من النازحات، أجبرهن الصراع وفقدان العائل على البحث عن عمل لتوفير مصدر دخل يسد رمق أطفالهن. وأشارت إلى أن سرعة الفهم وامتلاك الخيال والبديهة هو ما يميز عائشة عن غيرها.

ودعت بلقيس المنظمات الداعمة إلى إشراك الجمعية في تنفيذ بعض المشاريع، وتقول: «نحن جمعية نسوية تنموية، نمتلك هيئة إدارية مدربة من النساء اللواتي يمتلكن مهارات التحدث بأكثر من لغة، إلى جانب طاقم نشيط من عضوات الجمعية، وعبركم نلتمس الدعم من المنظمات ذات العلاقة».

العدد (21) 3/15/ 2024

النساء الريفيات في اليمن تحت ظلال الصراع

تعدُّ المرأة الريفية في اليمن إحدى الفئات الأكثر تأثّرًا بالصراع المستمر في البلاد، فهي تواجه تحديات كبيرة، وتعاني من آثار سلبية على جوانب حياتها الاجتماعية والاقتصادية.

هبة محمد
المرأة في التنمية والسلام

إنّ تحليل تأثير الصراع على المرأة الريفية يمثل خطوة مهمة لفهم الوضع الراهن، وتحديد الاحتياجات والمسارات المستقبلية لتمكين هذه الفئة المهمة من المجتمع.

يهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على تأثير الصراع على المرأة الريفية في اليمن والتحديات التي تواجهها. سيتم تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراع على حياة المرأة الريفية، بما في ذلك التأثير على قضايا مثل التعليم، والصحة، والعنف الجنسي، وتمكين المرأة اقتصاديًا.

الصراع وحياة المرأة الريفية في اليمن

يشكل الصراع الدائر في اليمن تحديًا هائلًا يؤثر على حياة السكان بشكل عام، ولكن تعاني النساء الريفيات من تأثيراته بصورة خاصة ومباشرة، وإنّ الصراع الطويل والمستمر يضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، ويفقدها الاستقرار والتنمية المستدامة.

وعن حياة المرأة الريفية في الكفاح ومواصلة العيش في ظل سنوات الصراع، تقول رئيسة جمعية الريف التعاونية النسوية في مديرية يريم محافظة إب، منى رباط: «في ظل الصراع استمرت المرأة الريفية في أداء أدوارها داخل المنزل أو في المزرعة؛ كدعامة أساسية للإنتاج الزراعي في المناطق الريفية».

وتضيف: «تمثل المرأة أكثر من 60% من العمالة في إنتاج المحاصيل، وأكثر من 90% في تربية الثروة الحيوانية، كما دفعت النزاعات المستمرة في اليمن المزيد من الأسر إلى حافة الفقر؛ ممّا ضاعف عدد حالات الزواج المبكر للفتيات؛ للحصول على المال، وتخفيف الأعباء المادية».

وتكمل: «ويظل النشاط الوحيد الذي يقوم به الرجل هو تسويق الحيوانات وبيعها في الأسواق، ولا يسمح للمرأة الريفية بالقيام بذلك. كما تتحمل المرأة العبء الأكبر في جميع المهام المنزلية ورعاية الأطفال ورعاية الأسرة بشكل عام».

وأشارت رباط أنّ نتيجة الصراع التي أثّرت على الوضع الاقتصادي للبلاد تضاعفت بسببها المسؤولية على المرأة الريفية، ما قد يصل استمرارية العمل إلى ست ساعات فأكثر، وبشكل يومي، في جلب المياه المنزلية والحطب كوقود للطبخ؛ بسبب ارتفاع أسعار المياه، وارتفاع أسعار غاز الطبخ المنزلي، إضافة إلى نزوح العديد من الأسر إلى مواطنهم الأصلية في الريف.

وتشرح رباط أدوار المرأة الريفية وطبيعة الحياة؛ إذ قالت: «وطبيعة المرأة الريفية أنّ لديها كثيرًا من الأطفال، وغالبًا ما يكونون صغارًا جدًا، ويحتاجون إلى رعاية كبيرة، وتتحمل النساء عبء العمل الثقيل في المسؤوليات المنزلية، ولا سيما جمع المياه والحطب، وكذلك في الأعمال المنزلية والطهي ورعاية الأطفال، وهذا يستغرق وقتًا وطاقة كان من الممكن استغلالها لتوليد الدخل والأنشطة الأخرى».

وأضافت: «تتحمل المرأة مسؤولية رعي الماشية، وكذلك التربية المنزلية لها، التي تحتاج في النظام (التقليدي) إلى إطعامها قسرًا باليد، وهي مهمة تقوم بها عادة النساء كبريات السنّ، وتتحمل النساء عبء العمل الزراعي الثقيل خلال مواسم الزراعة ورعاية المحصول والحصاد».

وتقول سماح حلقوم (مدير إدارة المرأة الريفية في إذاعة صنعاء): «للأسف حضور المرأة الريفية يكاد يكون مهمشًا إلّا من حالات خاصة، مع أنّ هناك إعلانات طويلة باسم المرأة الريفية، لكنها للاستغلال الدعائي ليس أكثر؛ كون مجتمعنا ذكوريًا».

وتوضح ذلك بالقول: «فأحيانًا يكون العنوان العريض المرأة الريفية في عمليات الدعم والمساندة، في حين أنّ المستفيد الحقيقي هو الرجل، مع أنّ المعني بالنشاط في حقيقة الأمر هو المرأة الريفية المتحملة الدور الأكبر في العمل الريفي، سواء في الأرض أو في تربية الثروة الحيوانية أو التعليف، إلى جانب مهامها التقليدية كربة بيت وأم وزوجة».

فيما تقول نسيم المعمري (رئيسة جمعية الأرامل والمطلقات، مديرية النادرة، محافظة إب): «النساء والفتيات الريفيات في اليمن هنّ الأكثر تضرّرًا من الصراع؛ ممّا نتج عنه من آثار النزوح والحرمان من الخدمات والمعاناة اليومية، وفقدان سبل العيش والبطالة بشكل مضاعف، وقد أدّت هذه الأزمات المتفاقمة بالنساء الريفيات والفتيات إلى مستوى ما تحت خط الفقر والجوع».

تأثيرات وتحديات ريفية

تقول منى رباط: «في مجتمع ذكوري مثل اليمن، يُنظر إلى الرجال على أنّهم يوفرون (طبقة حماية) للعائلات، ودون هذه الحماية، يعتقدون أنّ النساء سوف تتعرض للاعتداءات الجسدية والتحرش؛ لذلك فإنّهم يتصرفون تصرفات صارمة في حالة مخالفة النساء للأوامر، التي قد تصل إلى العنف الأسري».

وتوضح تأثير الأزمة الإنسانية في اليمن على نساء الريف بالقول: «ومع تعطيل الأزمة لشبكات المياه وارتفاع أسعار الغاز المنزلي، تواجه النساء أخطارًا متزايدة أثناء قيامهنّ بجلب المياه وجمع الحطب من أماكن بعيدة، وهذا يعرضهنّ لمخاطر الطريق، ومخاطر الألغام، وبقايا المتفجرات الناتجة عن الصراع».

وأفادت أيضًا: «أنّ الأسر النازحة وحتى المجتمع المضيف في الأرياف لا تعطي أولوية لتعليم الفتيات؛ بسبب ضعف الأوضاع المادية، وحاجتهم إلى الفتيات للقيام ببعض الأعمال المنزلية والزراعية، علاوة على ذلك تدمير بعض المدارس الريفية، وعدم قدرة الدولة على دفع المرتبات، عطّل العملية التعليمية للجنسين، لكن الفتاة تأثرت بشكل أكبر؛ كون أولياء الأمور بالكاد يوفّرون رسوم للذكور لدخول المدارس الخاصة».

وأكدت رباط أنّ استهداف النساء الريفيات بالمساعدات الإنسانية ضعيف جدًا مقارنة بالرجال؛ بسبب عدم قدرتهن على الوصول إلى اللجان للتسجيل، أيضًا عدم وجود وثائق الثبوت الشخصية للنساء في غالبية الأحيان (بطاقة أو جواز سفر).

وأوضحت أيضًا أنّه بسبب ضعف الظروف الاقتصادية الصعبة، ومواجهة الرجال للضغوط المادية، يتحول الأمر في كثير من الأحيان إلى عنف أسري ضد المرأة والطفل معًا، وخلال السنوات الماضية واجهت الأسر التي تعيلها نساء في اليمن فقرًا شديدًا سواءً في الريف أو الحضر، وتتعرض لخطر انعدام الأمن الغذائي بشكل أكبر، وتفتقر معظم الأسر التي تعيلها نساء إلى مصدر دخل ثابت؛ ممّا يؤدي إلى تفاقم تعرضها للفقر والاستغلال وسوء المعاملة.

وأضافت: «ولا تزال النساء الريفيات يفتقرن إلى إمكانية الوصول إلى الائتمان؛ بسبب التعقيدات الإجرائية، ونقص الضمانات؛ وبسبب نقص ملكية الأراضي وانخفاض الوعي، وفي ظل غياب أسواق خاصة بالنساء، وكذا العادات والتقاليد التي لا تسمح للمرأة الريفية بالوصول إلى الأسواق المختلطة لممارسة أعمال البيع والشراء».

وتوضح أيضًا أنّ المعايير الثقافية والاجتماعية والمخاوف الأمنية، تشكّل عائقًا كبيرًا أمام الآفاق الاقتصادية للمرأة الريفية، وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق، وانتشار مستوى الأمية الريفية؛ ممّا يؤدي إلى انعدام الثقة بالنفس، وذلك ناتج عن انخفاض مستويات التعليم، حتى بالنسبة لعدد قليل من النساء صغريات السنّ اللاتي يعلمنَ.

وتشارك حلقوم بالقول: «كذلك تعاني المرأة الريفية من عدم قدرة المنظمات للوصول إليها، أو نقل مظلوميتها، وقلة المقترحات المساعدة لها، وعدم تمتعها باستقلالية كافية عن الرجل. ومن الملاحظ عدم اتخاذ منظمات المجتمع المدني إجراءات تستفيد منها المرأة الريفية؛ كونها تعتمد على أرقام أو معلومات موجودة سلفًا من جهات مشتتة، قد لا تتناسب مع الجهة المستهدفة، فبالتالي لا تفيدها، وتهدر الإمكانات المتاحة عبثًا».

وتنصح بالقول: «لذا قبل كل شيء، على منظمات المجتمع المدني الاهتمام بمسوحات ميدانية، والقيام بدراسة جدوى أيّ مشروع تحتاجه المرأة الريفية، حسب المنطقة، وحسب الاحتياج، وحسب الإحصائيات، والتنسيق مع الجهات المختصة التي تملك دراية كافية بتلك الاحتياجات، إلى جانب المرأة الريفية نفسها في تلك المنطقة».

فيما تقول المعمري: «تواجه المرأة الريفية قدرًا هائلًا من الضغوط والتحديات المجتمعية بشكل قد يجعل فرصتها في تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية تحدّيًا يكاد يكون من المستحيلات، ومن ضمن التحديات التمييز الجنسي؛ إذ تواجه المرأة الريفية تمييزًا، وعدم مساواة في الوصول إلى فرص العمل، وغياب وسائل الرعاية الأسرية».

فيما تطرح خيرية الماسي (مدير إدارة تنمية المرأة الريفية في مديرية يريم) مقترحات لمواجهة التحديات التي تعوق المرأة الريفية، منها: التوسع في إنشاء الجمعيات المعنية بتنمية المرأة في الريف، مع السعي للوصول للسيدات في منازلهن؛ من خلال الزيارات المباشرة لتوعية الأسر الريفية بأضرار زواج القاصرات، وإقراض الريفيات دون فوائد بهدف تأسيس مشاريع صغيرة.

شادية العراسي امرأة ريفية صنعت المعجزات

شادية العراسي، المرأة الريفية البسيطة في قرية البلد، عزلة عراس، محافظة إب، تزوجت مبكرًا، وغادرت صفوف التعليم في سنٍّ مبكرة، لم يترك لها الزمن مساحة لتعيش شبابها وتحصل على حقها في التعليم والرعاية الصحية، أنجبت خمس فتيات وفتًى وحيدًا، فتحول زواجها إلى كابوس مع زوج وقفت في وجهه أسباب الرزق؛ لم يجد عملًا، لكنّها كانت خير مثال للمرأة الريفية التي تتحدى الصعاب، وتصنع التغير الاجتماعي نحو التنمية الريفية.

شادية ومواجهة التحديات

أمام مسؤولياتها الأسرية في زوجها وبناتها، أصرت شادية أن تتحدى المستحيل، فأخذت قرضًا بسيطًا واشترت به مكينة خياطة، والتحقت بمؤسسة خديجة لتعليم الخياطة والتطريز، فكانت تأتي يوميًا من قريتها إلى مدينة يريم مشيًا على الأقدام، وكانت في حالة من الصراع بين واجباتها الأسرية وحبها للتعليم والبحث عن مصدر دخل لعائلتها.

ومع تطور مهاراتها في الخياطة والتطريز، بدأت شادية في إنتاج ملابس للأطفال وملابس نسائية، قامت بتسويق منتجاتها في المجالس النسائية والجمعيات المحلية، وبدأت تواجه تحديات جديدة في إدارة أعمالها وتسويق منتجاتها، ولذلك قررت أن تتعلم المزيد.

شاركت شادية في دورات تدريبية في إدارة المشاريع والتسويق والتنمية المحلية، وأصبحت عضوًا فعّالًا في مؤسسة خديجة، وكُلفت بتدريب النساء في مجال الخياطة والتطريز والمهارات الحياتية، وعملت أيضًا في مشاريع تنموية مع منظمة GIZ الألمانية والصندوق الاجتماعي للتنمية، وتخرجت العديد من النساء تحت إشرافها، ومن بينهم المعاقات والمهمشات.

إنجازات ونجاحات

أنشأت شادية مشروعها الخاص بفتح سوبر ماركت مع زوجها، وكان لها إنجازات عظيمة هدفها التغيير والتنمية في قريتها، منها إنشاء جمعية العزلة التنموية في مجال التدريب والتأهيل، وفتحت فصول محو الأمية والخياطة والتطريز، واستهدفت الفئات الضعيفة المهمشة من المجتمع، أيضًا قامت بإنشاء مركز للأسر المنتجة بعزلتها يخدم أربع عزل مجاورة.

كما تمكنت العراسي من الحصول على دعم ياباني لبناء وحدة صحية تخدم المرأة والطفل، وتقلل من وفيات النساء والأطفال، وأنشأت مشروع مدرسة البنات بعراس، بدعم من الصندوق الاجتماعي، بعد أن خاضت مع الشخصيات الاجتماعية والمجلس المحلي بمنطقتها العديد من جلسات التفاوض على بناء مدرسة للبنات بالقرية؛ لكي يرتفع عدد الفتيات في التعليم بعد حرمانهنّ لسنوات.

لقد أصبحت شادية مثالًا للمرأة العظيمة، يضرب بها في خدمة المجتمع والتأهيل والرعاية الاجتماعية والتمكين وتعزيز دور المجتمع في التغيير والحصول على الخدمات، لقد كبرت شادية وكبرت بناتها، وتخرجت العديد من الطالبات والمتدربات على يديها، وتحظى شادية بحب كل من حولها؛ نظرًا لعظمة سيرتها وما قدمته للمجتمع.

شادية لم توقف عجلة العلم والمعرفة؛ أكملت تعليمها الثانوي والتحقت بالجامعة، وأصبحت مدربة معتمدة في المهارات الحياتية من قبل عدد من المنظمات والمراكز المتخصصة، وأيضًا مستشارًا اجتماعيًا لحل الخلافات في عزلتها.

شادية العراسي تذكرنا بقوة الإرادة والقدرة على التغيير الإيجابي، حتى في أصعب الظروف، قصتها تعكس رغبة الإنسان في تحقيق النجاح، وتحسين حياته وحياة من حوله، وتبيّن أنّ التعليم والمعرفة والتنمية المهارات الحياتية يمكن أن تكون وسيلة قوية لتحقيق ذلك.

المرأة في التنمية والسلام WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (21) 15/3/ 2024

دور المنظمات الدولية في توفير الدعم والحماية للنساء المتضررات من الصراع

تقوم المنظمات الدولية بدور مهمّ وبارز في حماية المرأة أثناء الصراع، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والثقافي لها؛ كون المرأة هي المتضرر الأول من الصراع؛ فحمايتها من الضرر الناتج عن الصراع يعدُّ أحد واجبات المنظمات الدولية الداعمة للمرأة اليمنية أثناء الصراع.

أفراح بورجي
المرأة في التنمية والسلام

بهذا الخصوص تقول فاطمة محمد يسلم (عضو منظمة المرأة العربية): «للحديث عن هذه المسألة، التي يئنُّ منها نساء اليمن كافة نتيجة هذه الصراعات، فإنّ ما تقدمه المنظمات الدولية لا يرتقي إلى مستوى المعاناة التي تطال المرأة في هذه المدّة الحرجة».

لهذا أوضحت يسلم: «هناك منظمات عملت تدخلات أعدُّها أنا شخصيًّا غير مدروسة وتُكرّر نفسها؛ كونها لا تستند إلى نتائج تحليل الاحتياجات الفعلية وفق النطاق الجغرافي لكل منطقة، وإنّ ما تعانيه المعنَّفات في هذه الصراعات من عنف لفظي وجسدي ومجتمعي، سواء على مستوى المرأة أو الفتيات – لن تعالجه هذه التدخلات البسيطة المقدمة من منظمات المجتمع المدني، التي في أحيانٍ كثيرة تستهدف الفئات نفسها، في حين تُحرَم منها نساء أكثر احتياجًا».

وتتابع فاطمة يسلم: «لو أخذنا على سبيل المثال العون القضائي المُقدّم للمعنّفات، فإنّ الآلية المتبعة من قبل بعض المنظمات الداعمة تجعل بعضهم يستغل هذه الآلية للتّكسب والاستفادة من المنحة المقدمة للمعنّفة، وكذا برامج الريادة للتمكين الاقتصادي، تفتقر إلى المتابعة والتقييم والاستدامة؛ إذ تستهدف محيطًا جغرافيًّا محدّدًا».

«كما أنّ ضعف تكافؤ الفرص في التوزيع العادل للبرامج من قبل المانحين يستوجب أن تعيد هذه المنظمات النظر في سياساتها؛ كي تكون نتائجها فاعلة، وتتواكب مع المحاور الأساسية المقدمة من الأمم المتحدة، التي يجب أن تكون من أولوياتها إعادة الإعمار لتوفير بيئة آمنة».

وتؤكد يسلم: أنّ معظم الضحايا من متضرري الصراع ممّن لا تتوفر لهم التوعية في ظل بيئة غير آمنة، وكذلك التمكين الاقتصادي دون توفير تسهيلات لرائدات المشاريع الصغيرة، وكذا عدم وجود حماية لمنتجاتهنّ في ظل السوق المنافس للمنتجات، بالإضافة إلى القروض غير الميسرة لاستمرار مشاريعهنّ وحفظها من التعثر؛ ممّا يجعلها عبئًا بدلًا من أن تكون حماية ورعاية، وهذا بالطبع يعود لغياب التنسيق بين المانحين والجهاز المركزي للإحصاء كجهة خبيرة في مجال تحليل البيانات وتحديد الاحتياجات؛ من خلال المسوحات الميدانية التنسيقية مع الشؤون الاجتماعية والعمل؛ لتطبيق خططهم وفق إستراتيجية مدروسة تحدد الاحتياجات الفعلية وأولوياتها.

وبحسب تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية نهاية العام 2019م بعنوان: (اليمن: من أسوأ البلدان في العالم للنساء)؛ وأوضح التقرير أنّ اليمن يحتل المرتبة الأخيرة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي للسنة الثالثة عشرة على التوالي.

وأكد التقرير: أنّ النساء ما زلْنَ يعانين من عدم المساواة في النوع الاجتماعي المترسخ بشدة في مجتمع موغل في النزعة الذكورية، وذي أدوار صارمة بين الجنسين. وبالرغم من أنّ النزاع في اليمن خلَّف تأثيرًا رهيبًا على كل المدنيين بصفة عامة، فإنّ النساء والفتيات تأثرنَ بهذا الوضع بنسب متفاوتة، وأدّت الصور النمطية السلبية بشأن أدوار النوع الاجتماعي والمواقف الذكورية، والنظام القانوني التمييزي، وانعدام المساواة الاقتصادية، إلى مفاقمة الوضع الهش للمرأة فيما يخصُّ تعرضها للعنف.

وأردف التقرير: أدّت أعمال النزاع المسلّح إلى معاناة اليمنيين بسبب حدة الأزمة الاقتصادية، وتضرّر البنية التحتية، وانهيار الخدمات، لكن بالإضافة إلى ذلك تعيَّن على النساء أن يواجهنَ محدودية الحركة؛ بسبب المعايير الثقافية السائدة بين الجنسين، وأيضًا لأنّهنّ مسئولات عن توفير الطعام، وتقديم العناية في منازلهنّ، كان لزامًا عليهنّ أن يتعاملنَ مع التحديات المرتبطة بمحدودية الوصول (أو انعدامه) إلى الطعام، والماء، والصرف الصحي، وخدمات العناية الصحيَّة، التي شهدت تدهورًا مطّردًا بسبب استمرار النزاع.

تقول مودّة خالد قدار (المدير التنفيذي لمؤسسة جود للأمن الإنساني، ومنسقة مشروع القمة النسوية السادسة): «تقوم المنظمات الدولية بدور مهمّ في توفير الدعم والحماية للنساء المتضررات من الصراعات، وتهدف هذه المنظمات إلى تعزيز حقوق المرأة، وضمان حمايتها، في ظل الظروف القاسية التي تواجهها خلال النزاعات؛ إذ يُنفذ هذا الدور بواسطة مجموعة متنوعة من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى توفير الدعم العاجل والطويل الأمد للنساء المتضررات».

برامج تساعد النساء المتضررات

أردفت مودة، هناك برامج تقدّم الدعم والحماية للنساء في حالات الصراع، يمكن ذكر بعض الأمثلة، منها: برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، ويعمل هذا البرنامج على تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في صنع القرار، ويدعم بناء القدرات والتمكين الاقتصادي للنساء المتضررات. والصندوق الإنمائي المستقل للعدالة الجنسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي (UN Trust Fund)، الذي يعدّ ثاني أهم البرامج التي تساعد النساء المتضررات من الصراع، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز حقوق المرأة، والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودعم النساء والفتيات المتضررات من الصراعات.

وتكمل مودة في سياق البرامج والأنشطة التي تقوم بها المنظمات الدولية لدعم النساء المتضررات وحمايتهن جاء برنامج الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، الذي يقوم على تعزيز المساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق المرأة في جميع جوانب الحياة، ويقدّم الدعم والحماية للنساء المتضررات من الصراع.

وفي السياق ذاته تقول مودة: «البرامج كثيرة إلى جانب ما ذكر، منها: اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ الذي يوفر الدعم الإنساني والطبي والنفسي للنساء والفتيات المتضررات من الصراعات، بما في ذلك الرعاية الصحية والمأوى والدعم النفسي، وكذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) التي تقدّم الدعم للأطفال المتضررين من الصراعات، بما في ذلك الفتيات والفتيان، وتعمل على ضمان حمايتهم من العنف والاستغلال والإساءة».

تحديات

يقول أحد المختصّين والمهتمين بمجال المنظمات: «لا توجد تحديات أمام المنظمات في الحصول على التسهيلات من قبل وزارة التخطيط والتعاون ومكاتبها، ولكن المنظمات أصبحت تفرض مشاريع ذات طابع توعوي أكثر منه تنموي، ولا يخدم المرحلة الراهنة؛ لهذا تواجه بعض المنظمات الاعتراض على طبيعة المشاريع، خاصة وأنّنا بحاجة إلى التوجه للتنمية الريفية، والتشجيع على المشاريع الزراعية والثروة السمكية والحيوانية، وتمدين الريف؛ ليُسهم في استقطاب العمالة لتخفيف الضغط على المدن، واستثمار النساء المعنَّفات في مثل هذه المشاريع في هذه المساحات المفتوحة، التي ستسهم بدورها في مساعدة المرأة لمنحها الدعم النفسي. ومشاريع كهذه ستسهم في معالجة التحديات التي نواجهها في العواصم، وسيمنح فرصًا أكبر للبناء والاستدامة، الذي يعدُّ من أولويات المرحلة الراهنة بالنسبة للمنظمات الدولية، كما يجب أن تتوجه المنظمات في تدريبها إلى مجالات معالجة المشكلات وكيفية الرفع بها، لتمكين المرأة على المستوى الحقوقي والاقتصادي والسياسي، ورأيي الشخصي أنّ المنظمات أمام تحدٍّ أساسي هو العشوائية وضعف التنسيق فيما بينها أثناء اختيار المشاريع ودراستها».

آراء مستفيدات

تقول ذكرى حسن: «في بداية الصراع، فقدت أخي وهو المعيل الأول لي، بعد أن توفي والدي قبل سنوات، أصبحت بلا معيل، ولديَّ أخوات، ولكنّ كلًّا منهنّ في مدينة، وبسبب الوضع الاقتصادي الصعب، لا يستطعنَ مساعدتي. وفي أحد الأيام، سمعتُ أنّ هناك منظمة تقوم بدعم النساء المتضررات من الصراع، اللواتي لا يوجد لديهنّ معيل، ذهبت للتسجيل، فأعطوني استمارة طلب لتعبئتها، وبعد شهر من تاريخ الطلب، جاءت الموافقة على طلبي، وهنا بدأ وضعي الاقتصادي بالتحسن».

تتابع ذكرى: "حصلت على ماكينة خياطة وكثير من الأقمشة المطرّزة، وتدرّبتُ بعد أنَّ أخذت الأدوات لمدة شهر، وهنا أصبح لديَّ مشروع صغير، أكسب منه لقمة عيش، وهأنا اليوم لديَّ محل للخياطة".

تؤكد ذكرى أنّ منظمة اليونيسف ساعدت كثيرًا من النساء في مدينة حجة، وأصبح للنساء اللواتي فقدنَ أزواجهنّ أثناء الصراع عملٌ ومشاريع يكسبنَ منها قوت يومهنّ؛ لتحسين وضعهنّ الاقتصادي، وتنمية الأفراد الذين ليس لديهم أيّ أحد يقوم بإعالتهم.

إحصائيات

في فبراير 2023م صندوق الأمم المتحدة للسكان يطالب بـ 7 ملايين دولار لاستمرار خدماته في اليمن، وبحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد تمكن من الوصول إلى أكثر من 2,7 مليون من النساء والفتيات في اليمن خلال العام الماضي، بدعم شركاء من بينهم (كندا، الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة، الدنمارك، الاتحاد الأوروبي، أيسلندا، مركز الملك سلمان للإغاثة الإنسانية، مملكة هولندا، النرويج، قطر، السويد، سويسرا، مكتب وكالة التنمية الأمريكية للمساعدات الإنسانية وصندوق التمويل الإنساني في اليمن).

المرأة اليمنية هي المتضرر الأول من الصراع، في أحيان كثيرة تفقد المرأة المعيل؛ إذ تتدهور حالتها الاقتصادية، وتلجأ إلى طلب المساعدة، وهذا ما يجعل كثيرًا من المنظمات تقوم بدعمها لتلبية احتياجاتها وحمايتها من الضرر الذي يعود عليها.

المرأة في التنمية والسلام WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (21) 15/ 3/ 2024

مبادرات شبابية داعمة للنساء المتأثرات بالصراع في اليمن

تعد المبادرات الشبابية من أهم الأدوات المسهمة في إحداث التغيير الإيجابي في المجتمع، ويشكل إسهامها أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية.

علياء محمد
المرأة في التنمية والسلام

المبادرات الشبابية جزء من عملية التعافي للنساء المتأثرات بالصراع، ووسيلة من وسائل توعية المجتمع بقضايا المرأة المتأثرة من الصراعات، وهذا لمسناه في دور الشباب في نشر الوعي بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وتوفير الدعم النفسي من خلال الاستماع لقصصهن ومشاكلهن، وتوجيه النساء المتأثرات إلى المصادر المناسبة للدعم والمساعدة، سواء كان ذلك من خلال المنظمات غير الحكومية أو الجهات الحكومية المختصة.

تمكين النساء اقتصاديًا

تتوجه الكثير من المبادرات الشبابية إلى تقديم مشاريع وفرص لتمكين النساء المتأثرات من الصراع اقتصاديًا. من خلال تقديم الدعم المادي والتدريب المهني، وتنفيذ الورش التدريبية والبرامج التعليمية التي تسهم في تطوير مهارات النساء وتعزيز قدراتهن؛ للحصول على فرص عمل أفضل وتحقيق التقدم الشخصي والمهني، وتحسين ظروفهن المعيشية، وبالتالي تعزيز استقلاليتهن وتمكينهن من المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

«مبادرة ترابط التنموية» إحدى أهم المبادرات الشبابية التي قدمت عددًا من التدخلات الإنسانية لدعم النساء اللائي تأثرن من جراء الصراع القائم، من خلال عدد من المشاريع التنموية. وعن أهم إنجازات المبادرة تقول أمة الرحمن العفوري رئيسة المبادرة: «قدمت المبادرة كثيرًا من المشاريع الإنسانية والتنموية لكل فئات المجتمع المتأثرة بالصراع، ومن ضمن هذه الفئات النساء اللاتي خصصنا لهن مشاريع خاصة بالتمكين الاقتصادي، وقدمنا فيها عددًا من الأنشطة، كان أهمها: إقامة دورات تدريبية للنساء في مجال الخياطة والنقش والتطريز بالإضافة إلى جانب دورات خاصة بالإسعافات الأولية».

مضيفة: «بعد أخذ الدورات قمنا بافتتاح معرض لعرض منتجات النساء التي صنعنها، وعرضناها للبيع والاستفادة من أرباحها. وكان هذا المعرض في محافظة تعز. ونفذنا مشروع التمكين الاقتصادي لنساء الشوارع (المتسولات) والأسر الفقيرة في محافظة عدن، واستهدف المشروع (30) امرأة تم تدريبهن في مجال النقش والكوافير وصناعة البخور». وأشارت في حديثها إلى أن الهدف من المشروع هو إيجاد فرص عمل تساعدهن في حياتهن اليومية، وللتخفيف من أعباء المعيشة التي يكابدنها.

توفير الوعي والدعم النفسي

ترك الصراع آثارا نفسية كبيرة للمرأة بسبب الضغوط والتجارب الصعبة التي عاشتها، وبرزت أهمية أنشطة الدعم النفسي الاجتماعي في تقديم الدعم للنساء المتأثرات من الصراع من خلال تقديم خدمات الاستشارة والتوجيه النفسي؛ للخروج بهن من الحالة النفسية الصعبة، وكذا تعزيز الوعي بحقوقهن وتعزيز الثقة بأنفسهن.

«مبادرة نساء البيضاء» هي أهم المبادرات النسوية والشبابية التي قدمت الدعم النفسي للنساء المتأثرات من الصراع، تقول هدى المظفري: «قمنا بعمل جلسات دعم نفسي للنساء، واستمعنا للكثير من القصص والتجارب عن طريق المساحات الآمنة الخاصة بالتعبير عن الآلام والصعوبات التي يواجهنها. وأيضًا قمنا بعمل جلسات توعية عن كيفية التعامل أثناء حدوث الصراعات، وكيفية التعامل مع مشاعر الخوف أثناء زيادة حالات العنف. وأقمنا عددًا من الدورات التدريبية في مجال الإسعافات الأولية لمجموعة من النازحات، ووفرنا النصائح اللازمة لكيفية التغلب على الضغوط والتعايش مع الوضع لأجل الأسرة».

ولفتت إلى أن المبادرة وزعت حقائب صحية وأدوات إسعافات أولية للنازحات، بالإضافة إلى إعداد المدارس وتجهيزها كسكن إيواء للأسر النازحة، وقدمت لها المساعدات العينية والمواد الغذائية -كالبطانيات وأدوات الأكل وغيرها- من خلال القيام بعمل كشوفات إحصاء عن عدد الأسر النازحة من محافظات أخرى.

وفي سياق متصل، أوضح عمرو محفوظ -رئيس «مبادرة قطرة غيث الشبابية»- عمَّا قدمته من مشاريع للنساء أثناء الصراع، كان أهمها: إشراك النساء في الأعمال الإنسانية والخيرية، وتدريب النساء وتأهيلهن من بعد التخرج من الكليات. بالإضافة إلى تدريب الكوادر النسائية في مخيمات النازحين في مشروع التمكين، ومساعدتهن في الأعمال اليدوية، مثل دورات الخياطة والتطريز والنقش.

مضيفا: «تم إشراك النساء في أعمال المسوحات الميدانية، وفي مشروع الاستجابة الطارئة من خلال توعية مخيمات النازحين وعامة الناس بأهم الأمور الصحية. وتم تدريب وتأهيل كوادر نسائية في (مشروع أنا المنقذ) في مجال الإسعافات الأولية، بالإضافة إلى عمل العديد من المهرجانات التي يتم الإشارة فيها إلى أهمية دور المرأة في المجتمع».

ضحايا الألغام بين النساء في اليمن.. قوة إرادة في مواجهة الموت المتربص

ينص القانون الدولي الإنساني 1980م حول استعمال الألغام وغيرها من الأدوات المتفجرة على أن استعمالها يقتصر على مدة العمليات العدائية شريطة وجود تمييز بين أوقات النزاع والسلام، مع الضمان عدم إيقاع ضرر بين السكان المدنيين. ومن جانبه، يحظر القانون اليمني لعام 1997م استخدام زراعة الألغام المضادة للأفراد. غير أن الأطراف المتصارعة ضربت بهذه القوانين عرض الحائط ولم تتخذ أدنى معايير السلامة للمدنيين، أو حتى وضع خرائط أثناء زرع الألغام، بل كانت تزرعها بصورة عشوائية بحسب تقارير رسمية ودولية.

أحمد باجعيم
المرأة في التنمية والسلام

هذا التقرير يكشف واقع النساء ممن وقعن ضحايا للألغام في اليمن؛ فإن الجرائم المرتكبة بهذه الوحشية ترسم صورة مأساوية لواقع يماثل الجحيم على الأرض بحق المدنيين عامة والنساء.

إن زراعة الألغام في اليمن تعد ظاهرة خطيرة ومروعة تشكل تهديدًا حقيقيًا للمدنيين في العديد من المحافظات والمناطق التي تقع على مقربة من خط المواجهات، كما أنهم يعيشون ظروفًا إنسانية قاسية وصعبة، والموت يحيط بهم من جميع الاتجاهات ومن باطن الأرض، ومع هذا يصبح التدخل الدولي لحماية النساء وتقديم الرعاية اللازمة لهن -كونهن أكثر الفئات تضررًا- مطلبًا مُلحًا.

أعداد المتضررات

ذكرت وكالة أنباء «شينخوا» الصينية في تقرير لها في 8 مارس 2023م، أن أعداد النساء المتضررات من حقول الألغام في اليمن تشهد ارتفاعًا مستمرًا، فقد تناولت الوكالة إحصائيات رسمية على لسان مسؤولين في (عدن – صنعاء) تقول إن عدد مجموع النساء اللاتي وقعن ضحايا للألغام بين القتل والإصابات خلال سنوات الصراع قد بلغ نحو (2093) امرأة في العديد من المحافظات.

وأشارت الوكالة التابعة للحكومة الصينية، في تقريرها تحت عنوان «خطر الألغام ومخلفات الصراع شبح يؤرق حياة النساء في اليمن»، أن مشكلة الألغام هي الخطر الطاغي الذي ينغص حياة المدنيين، خصوصًا النساء والأطفال.

وأوضحت «شينخوا» أن العديد من المناطق اليمنية تلوثت بالألغام والذخائر والقذائف المتفجرة نتيجة الصراع الدامي منذ تسع سنوات، وراح ضحيتها الآلاف من المدنيين الأبرياء على الرغم من تطهير الألغام والذخائر المتفجرة والمقذوفات ونزعها من العديد المناطق، غير أن الموت يتربص بالنساء والأطفال في كل مكان.

وفي إحصائية ذكرتها عضو اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان الدكتورة ضياء محيرز أن اللجنة رصدت ما بين الفترة 1 أغسطس 2022م وحتى 31 يوليو 2023م (161) واقعة تفجير ألغام في عدد من محافظات (الجوف- مأرب – الحديدة – تعز – البيضاء – لحج – الضالع – حجة)، وسقط فيها (55) قتيلاً و (124) جريحًا من بينهم نساء وأطفال.

إلى ذلك، تطرق موقع «الجزيرة نت»، في تقرير له تحت عنوان «بينهم 127 طفلا وامرأة.. إصابة مئات المدنيين في الحديدة باليمن بسبب الألغام في 2022م»، أن عدد ضحايا الألغام والذخائر المتفجرة وصل إلى نحو (289) مدنيًا في محافظة الحديدة غربي اليمن خلال عام 2022م، من بينهم (15) امرأة. وأشار التقرير إلى أن عدد ضحايا الألغام منذ اندلاع النزاع تجاوز عشرة آلاف مدني أغلبهم من النساء ثم الأطفال؛ فقد زُرع خلال سنوات الصراع ما يفوق مليوني لغم وعبوة ناسفة في مختلف أراضي البلاد وبصورة عشوائية.

وأوضح التقرير الذي صدر في 7 فبراير 2023م، على لسان تقارير دولية، أن اليمن شهدت أكبر عملية زراعة ألغام وذخائر متفجرة وعبوات ناسفة في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م. وتعد محافظة الحديدة أكثر المحافظات اليمنية تضررًا من الألغام بين أوساط المدنيين، خصوصًا النساء؛ كون الألغام زُرعت بشكل عشوائي في المزارع والطرقات والأماكن التي تعتاد الذهاب إليها النساء.

تحديات

تقول الدكتورة ضياء محيرز إن أبرز التحديات التي تواجه نزع الألغام في اليمن هي عدم وجود خرائط واضحة عن مناطق التي تمت فيها زراعة الألغام ونوعيتها، وكذلك عدم وجود كوادر محلية مؤهلة للتعامل مع هذه الألغام ونزعها في مدة قصيرة؛ مما يجعل محاولة نزعها في المستقبل أمرًا في غاية الصعوبة. بالإضافة إلى ذلك، يعد استمرار حالة التوتر بين الأطراف المتصارعة عائقًا لأنه يُصعِّب عملية تنقل الفرق بين المناطق والمحافظات. ومع ذلك، هناك جهود دولية وإقليمية تعمل بنزع الألغام، لكنها تظل محدودة نظرًا للكم الهائل من انتشار زراعة المتفجرات في الأراضي اليمنية.

وأشارت محيرز في الوقت ذاته إلى أن استمرار زراعة الألغام بطرق عشوائية دون وضع خرائط توضيحية هو تحد جديد أمام الجهود الرامية إلى تخليص اليمن منَ الألغام والذخائر المتفجرة؛ إذ يعد هذا انتهاكًا صارخًا لـ«اتفاقية حظر الألغام» لعام 1997، التي تعد اليمن طرفًا فيها، مما يمثل تهديدًا مباشرًا على حياة المدنيين، ويتسبب إما في القتل أو التشويه الجسدي والنفسي.

قصص دامية

تخلِّف الألغام المتفجرة الكثير من القصص المأسوية، لا سيما بين النساء، بعضهن تفقد حياتها وبعضهن يُصبن بإعاقة دائمة وفقدان لأعضاء من جسدها. تتعدد القصص والروايات وتختلف الضحايا والإصابات والمناطق، لكن السبب يظل القاسم المشترك بينها؛ فالألغام والعبوات الناسفة التي تزرعها الأطراف المتناحرة ما هي إلا موت متربص بالأبرياء.

قصص تدمي لها القلوب وتتفطر بها الأفئدة، ومع هذه كله يصعب تصديق الصبر والتحمل والتحدي الذي تمتلكه النساء المتضررات من الألغام. في هذا الصدد، تحكي إحدى الناجيات بعد أن فقدت أحد أطرافها الأربعة بسبب انفجار لغم أرضي، ونجت من موت محقق بأعجوبة إلهيَّة.

وتقول (أم مصلح) القاطنة في إحدى القرى القريبة من مدينة الحديدة: «كنت أنا وشقيقتي نعمل في الزراعة وتربية الماشية، وقبل أربع سنوات -عام 2020- انفجر لغم أرضي بشقيقتي، فنقلناها إلى مستشفى الثورة بمدينة الحديدة، وبعد مضي عدة أيام في العناية المركزة فارقت الحياة. وبعد بضعة أشهر من الحادث انفجر لغم آخر أثناء رعيي للمواشي مما تسبب بموتها جميعًا. نعم نجوت من الحادثة لكنها أفقدتني مصدر رزقي».

وتتابع (أم مصلح): «بعد سنتين من حادثة شقيقتي، وفيما كنت ذاهبة إلى إحدى المزارع للعمل بالأجر اليومي وقفت على لغم أرضي انفجر بي ودخلت في غيبوبة لعدة أيام، صحوت من غيبوبتي وأنا في العناية المشددة ويدي اليسرى مبتورة، ودخلت في حالة نفسية صعبة. ومن لطف الله وحكمته بحياتي فقدت يدي وحسب، ولو أن الانفجار توسط منتصف جسدي لكنت الآن ميتة».

كل هذه المآسي التي واجهتها المكافحة (أم مصلح) لم تجعلها تستسلم، ولم تيأس، وفكرت بأن تعتمد على نفسها في توفير لقمة عيشها بعيدًا عن التسول أو الاتكاء على الآخرين، تضيف: «بعد أن سمع أحد المسؤولين في مستشفى الثورة بقصتي وببحثي عن عمل على الرغم من فقدي لأحد أطرافي العلوية قدم لي فرصة عمل كمنظفة صحية في المستشفى. واليوم أكملت العام الأول في المهنة الجديدة»، منوهة أن مضاعفات حادثة اللغم على يدها المبتورة ما يزال باقيا ويتسبب لها بين الحين والآخر بحمى على مستوى جسدها بكامله مما يلزمها الفراش في بعض الأحيان، ومبينة أن الاستقرار النفسي والمادي للمصابين مهم جدا.

وفي قصة أخرى مشابهة تقول (رحمة): «في إحدى ليالي صيف 2019م أصبحت منطقة المطار القريبة من منطقة المنظر بمحافظة الحديدة شبه خالية من الناس، فالجميع رحلوا ونزحوا إلا أنا وأولادي لم نستطع النزوح بسبب وضعنا المادي والمعيشي الصعب وكذلك لا نريد التشتت. صبرت على ما أراد الله بي وبأطفالي، فقد تُوفي زوجي مع بداية اندلاع الصراع وبقيت مع أطفالي ولم نغادر المنطقة، وكذلك العائلات التي حالها المعيشي صعب».

وتتابع سرد قصتها المليئة بالغصة والألم الحسرة وأيضًا: «ضاق بي الحال، وأصبحنا لا نملك حتى قوت يومنا. خرجت في أحد الأيام من البيت أقصد أي شخص أصادفه في طريقي ليساعدني، وجرت بي خطواتي إلى مكان به ألغام، وكان معي طفلي ذي الأربعة الأعوام، وانفجر بنا لغم أرضي».

فقدت (رحمة) طفلها، وفقدت أيضًا ثلاثة من أطرافها (يدها اليسرى ورجليها)، وهكذا أصبحت مقعدة فاقدة لأهم أعضائها لا تقوى على شيء إلا بمساعدة ذويها، ورغم هذه كله فهي مؤمنة وراضية بأنها ما تزال على قيد الحياة. وتقول: «كثير من الناس القريبين مني، ومنهم الأطفال، غيبتهم الألغام المزروعة بطرق عشوائية عن الحياة، وبعضهم فقدوا بعض أطرافهم».

إن ضحايا الألغام من النساء والأبرياء في تزايد مستمر، خصوصًا في المناطق التي ينتشر فيها هذه العبوات؛ وهذا يتطلب من الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة والدول الإقليمية بذل جهود مضاعفة لنزع الألغام وتطهير الأراضي اليمنية منها، وتأمينها أمام المدنيين الأبرياء؛ لمنع المزيد من إزهاق الأرواح، ولتحقيق السلام والأمن والاستقرار في ربوع الوطن.

العدد (21) 2024/3/15

التأثيرات الاجتماعية والنفسية على المرأة اليمنية أثناء الصراع

لطالما كانت المرأة في جميع أنحاء العالم صانعة السلام والتغيير، وهي القوة التي تُبقي الأسرة والمجتمع صامدين في وجه الأزمات. وفي اليمن التي نال منها صراع مدمر منذ سنوات، تواجه النساء تحديات استثنائية في تحمل المسؤولية، ومن تلك التحديات فقدان المعيل، سواء كان الزوج أو الأب، وهذا يلقي بعبء كبير عليها؛ فهي تتحمل مسؤولية إعالة أسرتها ماليًا وعاطفيًا، بالإضافة إلى رعاية الأطفال وكبار السن. وفي ظل النزاع، تواجه النساء صعوبات إضافية في الوصول إلى الموارد الأساسية، مثل الغذاء والصحة والتعليم.

أفراح بورجي
المرأة في التنمية والسلام

هذا الضغط النفسي يؤثر على المرأة اليمنية على المستوى الاجتماعي، فتصبح أكثر عرضة للانتهاكات، مثل العنف الأسري والاتجار بالبشر. كما أن نزوحها من منزلها بسبب الصراع يحرمها من الدعم الاجتماعي والاقتصادي اللذين كانت تحصل عليهما من عائلتها ومجتمعها.

الآثار الاجتماعية

بهذا الخصوص، يقول الأستاذ الدكتور عبد الباقي شمسان -أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء-: «هناك آثار اجتماعية للصراع، فهذا غالبًا ما يحدث في كل المجتمعات؛ إذ تكون هذه الآثار أعلى كلفة إنسانيًا على المرأة والطفل؛ لأن المرأة غالبًا ما تدفع ثمنًا مرتفعًا عبر التاريخ، فقد كانت في الماضي تفقد الزوج والأخ والأسرة، وهو ما يحصل في الحاضر كذلك».

ويتابع شمسان: «في الماضي كانت المرأة تتعرض للسبي من قبل القبائل التي تنتصر في المعارك، بما يسمى الغلبة. وفي المجتمعات التقليدية، كان للمرأة أدوار أيضًا، بحكم أنها ربة منزل في المجتمعات التي لها دور كبير للمرأة، فهي أيضًا تفقد الزوج والأبناء والأخ في الصراع، وهذه أعداد هائلة، كون المرأة تفقد المعيل».

ويكمل الدكتور عبد الباقي شمسان: «في المجتمعات القديمة، تفقد المرأة من يعيلها، وفي المجتمعات الحديثة التي للمرأة فيها دور اقتصادي مهم ويكون لها معيل، وتستطيع أيضًا الاعتماد على ذاتها، إلا أنها تفقد الزوج والإخوان والعائلة دائمًا؛ كونهم الأساس الذي ينتمي إليه المرء، فالمرأة هي التي تدفع كلفة الصراعات الدائمة أضعافًا مضاعفة عن الرجل وبقية الأفراد».

وأردف شمسان: «إن المرأة اليمنية عبر التاريخ تدفع الثمن غاليًا باعتبار أن المجتمع اليمني مجتمع متغير، وبالتالي فإن المرأة ما تزال تعتمد في جزء كبير منها على الذكور في الإعالة الاقتصادية وفي الحماية كذلك، ومن ثمَّ فهي التي تدفع ثمن الصراع من خلال فقدانها للمعيل، سواءً كان أخاها أو زوجها أو أبناءها، وهنا تتدهور حالتها الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية».

ويوضح الدكتور عبد الباقي شمسان قائلاً: «إذَن، المرأة عبر تاريخها تتعرض لأن تكون كلَفة الصراعات عليها أضعافًا مضاعفة. وفي اليمن تحديدًا، كلفة الصراع عالية جدًا على المرأة اليمنية، وكما نلاحظ أن هناك عشرات الآلاف من الرجال في جبهات النزاع المسلح، وهذا ما يجعلها تفقد المعيل ويؤدي هذا الشيء إلى فقدانها للجانب الإنساني والاقتصادي؛ إذ إنها بعد فقدان المعيل تتدهور حالتها الاقتصادية، وتلجأ إلى طلب المساعدة. والتدهور الاقتصادي والاجتماعي، وتغير سلم القيم، يحمِّل المرأة كلفة اجتماعية وإنسانية واقتصادية مضاعفة عشرات المرات عن الرجل الذي قد يفقد حياته، لكن المرأة في المجتمعات التقليدية والمتغيرة تدفع الكلفة بصورة أكبر».

الآثار النفسية

تقول المختصة النفسية رقية المظفري: «بالنسبة للآثار النفسية التي تتعرض لها النساء أثناء الصراع فهي الاضطرابات النفسية، وكثير من النساء خلال الصراع تعرضن لأشياء كثيرة، منها الطلاق كمشكلة اجتماعية بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور الذي يؤدي إلى الخلافات الأسرية ومن ثمَّ الطلاق».

وتضيف: «هذه الصراعات جعلت النساء يذهبن للعمل، ومَنْ لم تكن تعمل بسبب عادات القبيلة أو ما شابه ذلك أصبحت الآن من ضمن النساء العاملات في كل المجالات. تحملت المرأة مسؤوليات فوق طاقتها بسبب هذه الصراعات والمشكلات، وأصبحت تعاني من اضطرابات نفسية، مثل القلق بكل أنواعه، والاكتئاب».

وتكمل المختصة النفسية رقية قائلة: «إن زيادة المشكلات الأسرية تزيد من حدة تحمل المرأة فوق طاقتها، وهذا يؤثر على نفسيتها بشكل كبير؛ أصبحت المرأة تعمل بأقل أجر حتى توفر لها ولأطفالها لقمة العيش الضرورية، وفي بعض الأحيان نرى الرجل جالسًا في البيت بسبب قلة فرص العمل، فتضطر المرأة إلى تحمل المسؤوليات فوق طاقتها».

وتتابع: «وبالنسبة للمشاكل النفسية، فقد تحدثت سابقًا عن القلق والاكتئاب بكل أنواعهما. وتعد هذه أكثر المشاكل أو الأمراض الحاصلة وأستطيع القول إنه خلال هذه المراحل دخلت بعض النساء في بعض الاضطرابات النفسية، منها الاضطرابات الذهنية، وهذا أغلب ما حصل للنساء بسبب الصراع».

وتقول المظفري: «بالنسبة للمعالجات يجب أن نلجأ إلى الاستشارات الأسرية والبرامج العلاجية النفسية فمثلًا، يجب أن نقدم لمريضة الاكتئاب برنامجًا علاجيًا خاصًا، ومثله القلق. وفي حالة المشكلات الأسرية، مثل مشكلات الزواج، نقوم بالعمل على برنامج خاص لحل المشاكل الزوجية والأسرية والاجتماعية».

وتتابع: «وكذلك حالات اكتئاب ما بعد الصدمة والهلع والمخاوف المرضية، هناك نساء كُثر دخلن في هذه الأزمة بسبب الصدمات، وتعرضن للخوف والفزع، فنراهن متأثرات بشكل كبير، بمعنى أنهن يعانين من اضطرابات ما بعد الصدمة، وهذا يتم علاجه من خلال معالجة الصدمة ذاتها، وعن طريق برنامج علاجي يسمى بـ(كرب ما بعد الصدمة)، وهناك أيضًا برامج علاجية للمخاوف المرضية».

أضرار متتالية على المرأة

في ظل الصراع في اليمن، تعاني النساء من أوضاع إنسانية صعبة للغاية؛ فهن يتعرضن للخطر من الناحية النفسية والاجتماعية، ويفقدن أحباءهن، ويضطررن إلى تحمل أعباء كبيرة.

رندا عبدالله، البالغة من العمر 25 عامًا، واحدة من هؤلاء النساء اللاتي تأثرن بشكل كبير بالصراع الذي كان سببًا في تدهور حالتها النفسية والجسدية.

تقول رندا: «جعلني الصراع حبيسة المنزل لمدة عام كامل بسبب الخوف الذي انتابني عند سماع إطلاق النار من أي نوع. لم أستطع التحمل؛ لهذا كنت ألجأ إلى النوم بشكل مبالغ، وهذا ما جعل جسمي يصاب بالخمول الشديد».

وفي أحد أيام عام 2017، ازدادت حدة الاشتباكات المسلحة في المنطقة التي تسكن فيها رندا، ففقدت توازنها ودخلت المستشفى لمدة أسبوع كامل، وكان الفزع الذين تعرضت له سببًا في نقص نسبة الدم لديها بشكل أثر على توازنها وصحتها النفسية والجسدية.

تتابع رندا: «بحث والدي عن متبرع بالدم لإنقاذ حياتي، وحصل على متبرع في مستشفى الثورة العام في محافظة الحديدة. هناك وجدت كثيرًا من الحالات التي تأتي إليهم مليئة بالأوجاع والمآسي، منهم الأم التي فقدت طفلها في الشهر الثامن لأن الطبيبة أخبرتها بأنه ميت في أحشائها، ومنهم الطفلة المكلومة التي تأكلها الحمى الشديدة ولا أحد يعلم ما بها لأنها لا تتكلم. كثيرة هي الحالات التي تدمع لها العين وينفطر بها القلب».

قصة رندا عبدالله واحدة من آلاف القصص التي تروي معاناة النساء في اليمن من الصراع، وهن يستحققن أن نستمع لقصصهن، وأن يحصلن على الدعم والمساعدة.

WDP المـــرأة في التنميـــة والســـلام WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (21) 15/ 3/ 2024

المرأة في المجتمعات اليمنية.. صمودٌ في وجه العنف وآمالٌ بمستقبل أفضل

تعاني البشرية منذ الأزل كثيرًا من الصراعات التي -للأسف- ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا. وفي ظل هذه الصراعات تُمارس كثيرٌ من الانتهاكات والممارسات العنيفة على جميع أفراد المجتمع، والمرأة بشكل خاص، التي دائما ما تكون معاناتها مضاعفة؛ فهي إما ضحية مباشرة للانتهاكات، أو تتحمل مسؤولية العائلة بعد فقدان المعيل. فضلًا عن معاناتها من شظف العيش في ظل الأوضاع المأساوية.

وإن لم نكن من ضحايا العنف بمحض المصادفة، فالعنف يلامسنا ويطيح بحياتنا اليومية، يقتحم شاشاتنا الصغيرة ويضخم كلماتنا المكتوبة ويجتاح تصرفاتنا. ثمة أشكال من العنف مرئية، كالصراعات المسلحة، وأشكال أخرى نبالغ في استعراضها، كالعنف في ضواحي المدن، وهناك أشكال من العنف نخفيها، كالعنف المنزلي.

ولكون النساء يمثِّلْن في مختلف المجتمعات، لأسباب متعددة، فئة ضعيفة، فإنهن يتعرضن -بوصفهن جماعة أو أفرادًا- إلى صنوف مختلفة من العنف الذي يمارس عليهن بسبب تداعيات الصراع؛ فيُستهدفن بالعنف والإيذاء بسبب التمييز الواقع عليهن لجنسهن، أو ما يعرف بـ«العنف القائم على النوع الاجتماعي» الذي يؤدي إلى إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي أو الجنسي بالإناث، ويشمل كل ما يضر بصحة المرأة ووضعها الاقتصادي، ويهدد كيانها ويحد من حرياتها الأساسية في الساحتين، العامة والخاصة، في وقت السلم كما في وقت الصراعات. ويعد هذا النوع من العنف ظاهرة منتشرة في العالم؛ مما دفع الدكتور بطرس غالي، حين كان أمينًا عامًا للأمم المتحدة، إلى الإشارة في كلمته، أمام المؤتمر الدولي الرابع عن النساء في بكين عام 1995م، إلى «أن العنف ضد النساء مشكلة عالمية، لذلك تحتاج إلى إدانة عالمية».

تتعرض المرأة في أوقات السلم لأنواع عديدة من العنف الممارس ضدها على مستويات متعددة؛ داخل العائلة كالضرب والاغتصاب، وعلى مستوى المجتمع كإجبارها على العمل في مجال الدعارة والعمالة القسرية، وعلى مستوى الدولة في شكل تشريعات تمييزية أو في تغاضيها عمن يمارسه فيما يسمى بـ«جرائم الشرف». ويعتقد كثير من الناس أن هذا العنف يمتد ويتفاقم خلال الصراعات -بين الدول أو داخل الدولة الواحدة-؛ كونها تنتج أجواء وأنماطًا سلوكية عدائية ناجمة عن انتشار ثقافة عسكرية تضفي الشرعية على استباحة الكثير من القيود الناظمة للحياة المجتمعية والدولية وقت السلم.

إن الصراعات تفرز آثارًا عديدة، ومؤلمة، تزيد معاناة المرأة وتعمِّقها في كثير من الأحيان. وهنا صورة لتلك الآثار التي تلحق بالمرأة:

- الآثار الجسدية:

هناك آثار جسدية عديدة تقع على المرأة، من أهمها:

1 – القتل والجروح:

باتت آلات الصراع متطورة، وتتسبب بإيذاء أكبر عدد من المدنيين بسرعة أكبر وبكلفة أقل، ومن غير تكبيد مستخدميها خسائرَ بشرية كبيرة. هذه الميزة أساسية تقنيًا للدول المتقدمة التي لديها ميزانية دفاعية وهجومية عالية جدًا تمكنها من تطوير أحدث الطائرات والصواريخ أو شرائها. كما أن للصراعات البدائية أثرًا كبيرًا، مما ينتج عنها خسائر في الأرواح، خاصة النساء باعتبارهن الأضعف أثناء النزاعات والصراعات.

2 –العنف الجنسي:

للحد من هذه الظاهرة غير الأخلاقية وغير الإنسانية، تُخصصُ المعاييرُ الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949م، للعنف الجنسي الواقع على المرأة في الصراعات أهميةً كبرى؛ لذلك جاءت هذه الاتفاقيات لتحث العالم على منع العنف ضد المدنيين غير المسلحين، وعلى حماية النساء ضد الاعتداءات على شرفهن، لا سيما الاغتصاب والبغاء القسري، أو أي شكل آخر من الاعتداءات المخلة بالشرف.

ويعود السبب في اهتمام الاتفاقيات الدولية بموضوع العنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة أثناء الصراعات إلى تباطؤ الحكومات في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المرأة من العنف؛ إذ ما تزال الحروب -سواءً كانت دولية أو أهلية- تسفر عن جرائم فظيعة ضد النساء والأطفال.

3. الاتجار بالأشخاص:

يعرف الاتجار بأنه تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تسليمهم لآخرين، عن طريق التهديد أو استخدام القوة، وتقديم مبالغ مالية أو تقاضيها أو تقديم منافعَ للحصول على موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر؛ وذلك في سبيل خدمات إجبارية، أو الاسترقاق أو نزع الأعضاء.

4 –الأسر والتعذيب:

قد تتعرض النساء أثناء الصراعات للأسر والسجن؛ بسبب مواقفهن أو عملهن السياسي. وقد تُؤسر النساء لاستدراج الرجال من عائلاتهن إلى الاعتقال أو لدفعهم إلى الاعتراف أو الإدلاء بمعلومات.

5 –الإعاقة الجسدية:

لا شكَّ أن الصراعات المسلحة تخلف العديد من القتلى والجرحى، وتخلف أعدادًا كبيرة جدًا من الأشخاص الذين يتعرضون للإعاقة الجسدية. وتماشيًا مع ذلك، يزداد عدد النساء المعاقات خلال الصراعات؛ جراء الإصابات في المعارك أو انفجار الألغام. وللإعاقات الجسدية آثار آنية وأخرى طويلة المدى؛ فقد تتغير، بشكل جذري، حياة المرأة المصابة بإعاقة حصلت لها نتيجة الصراعات.

- الآثار النفسية:

إلى جانب الآثار الجسدية تسبب الصراعات آثارًا نفسية عميقة، لا سيما عندما تستمر مدة طويلة. ومن النادر معالجة الآثار النفسية فعليًا؛ لأنها تعد فرديةً، في حين أن المعاناة في الصراعات تكون -عادةً- معاناةً جماعية. وفي ظل الآثار الاقتصادية والجسدية (مثل الفقر والعنف والقتل) يُعد الوضعُ النفسي غيرَ مهم في نظر كثيرين، أو أقل أهمية وأن المرأة تستطيع تحمله؛ لأن الأهم هو البقاء على قيد الحياة. وفي معظم المجتمعات العربية لا تُولى المعالجة النفسية اهتمامًا كبيرًا، وتؤدي المشكلات النفسية إلى أمراض صحية، وتقود -أحيانًا- إلى الإدمان على الكحول أو التدخين أو المخدرات. ويمكن تبيين الأوجه المختلفة للآثار النفسية، بصورة مقتضبة، في الآتي:

–1 الاضطرابات النفسية:

أثبتت الدراسات المختلفة أن الآثار النفسية المترتبة عن الصراعات متعددة جدًا. ومع أنها تجربة جماعية يمر بها البلد بأكمله، أو القرية أو المدينة، فإن هناك جوانب فردية للمعاناة ناتجة عن الصراعات الفردية التي تصيب الناس.

يولِّد الصراع في نفس المرأة القلقَ والخوفَ الدائمين، ليس على الوطن فقط، بل على مصيرها كشخص، ومصير كل فرد من أفراد العائلة والأحبة. ويصل بها الأمر -أحيانًا- إلى حالة من الخوف والهستيريا التي تمثل خطرًا عليها وعلى عائلتها أيضًا.

2 – العصبية في التعامل مع الأطفال والآخرين:

تؤكد الدراسات أن الخوف اليومي على المصير، وغياب الأمان، وعدم التمكن من تأمين الموارد الضرورية للعائلة، كل ذلك يولد حالة نفسية صعبة جداً قد تؤدي إلى أمراض صحية وتوتر في العلاقات مع الآخرين وأفراد العائلة ً بالدرجة الأولى؛ مما قد يترجم في زيادة العنف المنزلي والعنف تجاه الأطفال من الآباء، وأحيانًا من الأمهات. وبما أن الضرب ما يزال متبعًا كأسلوب في تربية الأطفال بشكل عام في المنطقة العربية، فإن العنف تجاههم في ظل الصراع لا يُلاحظ كثيرًا على أنه حالة غير اعتيادية تتوجب معالجة خاصة.

3 – الحزن لفقدان الأحبة:

لا يمكن تقديرُ الأثر النفسي الفعلي لفقدان الأحبة من أفراد العائلة بسبب الصراعات. وتظهر الدراسات أن تأثير الصراعات النفسي عميق جدًا على المرأة، خاصه الأم التي قُتل ولدُها. ويتفاقم الوضع عندما تكون الأم مضطرة إلى أن تضع حزنها وأساها جانبًا لإتمام دورها المتوقع كحاضنة لعائلتها، ولتأمين نوع من الاستقرار حتى في ظل الظروف العصيبة.

4 – القلق على الأقارب المختطفين:

إن المعاناة الناتجة عن عدم معرفة مصير أقارب أو أحبة مختطفين تكاد توازي المعاناة الناتجة عن مقتل أحد أفراد العائلة؛ فانتظار الأسرى له وطأته على المرأة التي تصبح الأب والأم معًا لأبنائها، وتحاول جاهدةً أن تُخرج زوجها أو ابنها من الأسر.

- الآثار الاجتماعية للصراعات:

تؤثر الصراعات في علاقات الأفراد، وتقيد من تصرفاتهم، سواء كانوا من مواطنيّ الدولة المتحاربة نفسها أو من مواطنيّ دولة محايدة أو كانوا من مواطني دول العدو. وتنتج عن ذلك أمور ونتائج متعددة، تشمل الرجال والنساء على حد سواء، ملخصة في الآتي:

1 – النزوح واللجوء:

تدفع الصراعات المسلحة النساء في بعض الأحيان إلى ترك منازلهن وممتلكاتهن، إما نتيجةَ سياسة متعمدة للنزوح القسري للمدنيين يتبناها أحد أطراف النزاع، أو الخوف من الزج بهن في القتال وخشيتهن من الاعتداءات.

وقد كان للمعاناة الطويلة للمرأة المهاجرة أثرُها في إصدار أصحاب القانون الدولي للاتفاقيات التي تضمن حماية المرأة اللاجئة، منها: اتفاقيات جنيف لعام 1949م، والبروتوكولان الإضافيان لها لعام 1977م اللذان منعا أطراف النزاع المسلح من إجبار المدنيين على النزوح بشكل تعسفي. مع العلم أن غالبية الأشخاص المشردين داخليًا واللاجئين في العالم هم النساء والأطفال، بنسبة تصل إلى 80% من سكان مخيمات اللاجئين.

2 – تفكك العائلات:

هناك أسباب عديدة لتفكك العائلات، منها التباعد الجغرافي؛ بسبب الاضطرار للسفر أو الهجرة أو النفي أو الأسر. وقد يجبر واقع التهجير العائلةَ الواحدةَ على الافتراق، كلًا في منطقة أو في بلد آخر. تؤدي الصراعات والنزاعات إلى تبدل الأدوار حين لا يعود الأب قادرًا على القيام بدوره المعترف به اجتماعيًا في حماية عائلته وإعالتها، وقد يصاب بالإحباط مما يترك انعكاسات سيئة على جميع أفراد العائلة.

وفي جميع الأحوال، فإن انتزاع المرأة من محيطها الطبيعي الذي وُلدت ونشأت فيه وتأقلمت مع كل مقوم اته، من عائلة وجيران وأصدقاء، يؤثر بشكل سلبي في واقعها وإمكانيات قيامها بدورها في الاهتمام بعائلتها، وتحقيق ذاتها؛ فالمرأة في المجتمعات العربية تعد عامل الترابط في العائلة، وأحيانًا في الحي وبين الجيران. ومن ثَمَّ فإن سلخ النساء عن هذا الواقع، ووضعهن في مكان غريب، وتحويلهن إلى لاجئات يؤدي إلى حدوث اضطرابات كبيرة في حياتهن، وفي قدرتهن على الاستمرار.

3 – قيود على التنقل والسفر والتعليم والعمل:

تفرض الصراعات قيودًا على حرية التنقل؛ إذ يصبح الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة أو العمل محفوفاً بالمخاطر، خاصة للنساء، ومن ثَمَّ الحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية وحق التعليم؛ الأمر الذي يعد مظهرًا من مظاهر العنف ضد المرأة؛ لأنه عندما تقتل المرأة في طريقها إلى العمل أو إلى المدينة أو الجامعة فإنه يتعرض حقها في الحياة بالأمان إلى الانتهاك، وكذلك حقها في التعليم والعمل، وتصبح حملات توعية العائلات بأهمية تعليم البنات محفوفة بالأخطاء أيضًا، والأمثلة كثيرة في منطقتنا العربية ومن دول أخرى تشهد نزاعات.

4- تفاقم وضع ذوي الاحتياجات الخاصة:

في البلاد التي تواجه فيه المرأة المُعاقة (جسديًا أو عقليًا) صعوبة كبيرة في ممارسة حقوقها وتأمين احتياجاتها، يزداد الوضع سوءًا في ظل الصراع؛ إذ تُخصَّص الموارد القليلة المتبقية لتأمين احتياجات من لديهم قدرٌ أكبر على الاستمرار.

وقد ظهرت في العديد من الدول، التي تشهد صراعات طويلة الأمد، مؤسساتٌ خاصة تُعنى بذوي الاحتياجات الخاصة، عن طريق العمل الخيري وتأمين الخدمات الصحية والاجتماعية. ورغم حصولهم على هذه الخدمات، يبقى وضعهم صعبًا جدًا، خاصة في المناطق الريفية والنائية.

الدكتورة رانيا خالد
أستاذ مساعد في جامعة عدن، ومختصة في الدعم النفسي
مستشارة عدد
(تأثير الصراع على المرأة في اليمن)

5 – زيادة العنف الأسري:

في حين يتعرض الجميع -رجالًا ونساءً وأطفالًا- للعنف أثناء الصراعات، فإن طبيعة العنف الذي تتعرض له النساء يصبح مختلفًا؛ فإذا تعرض الرجال للقتل يكون ذلك بسبب مشاركتهم المباشرة في المعركة، وغالبًا ما يكون عدد قتلى الحروب والصراعات من الرجال أكبر بكثير من عدد النساء، لكنَّ العنفَ الذي تتعرض له النساء في الصراعات غير ناتج بالضرورة عن مشاركتهن في المعركة بل لمجرد أنهن «نساء». إلى جانب أنواع أخرى من العنف، وفي مقدمتها العنف الأسري الذي تمثل الصراعات أو آثارها سببًا رئيسيًا لانتشاره وتشعبه.

إن المعاناة التي تجرعتها المرأة بسبب الصراعات، وما نتج عنها من آثار في حياتها، جعل المجتمع الدولي يدرك حجم هذه المعاناة، ويناشد أطراف النزاع بالتقيُّد بما جاء في القانون الدولي الإنساني واحترام بنوده، وجعل الأمم المتحدة تصدر العديد من القرارات الدولية، وإبرام الاتفاقيات التي تعالج أوضاع المرأة، سواء أثناء النزاعات أو بعدها، وتشدد على حماية المدنيين والضعفاء من الأطفال والنساء.

التوصيات

– ضرورة توفير آليات حماية للنساء أثناء الصراعات المسلحة.

– نشر ثقافة السلام في أوساط المجتمع، وتأكيدُ أن الهدف الأسمى هو بناء حياة خالية من الظلم والاضطهاد للجنس البشري.

– مراقبة المؤسسات الحكومية لوضعها أمام مسؤولياتها تجاه الالتزام بضمان حقوق المرأة والنهوض بها وفقَ أحكام الاتفاقيات الدولية الموقَّع والمُصدَّق عليها.

– إنشاء محكمة داخلية خاصة بجرائم العنف والانتهاكات ضد النساء، وإنصاف الأسيرات، بسبب نشاطهن السياسي أو نضالهن الوطني، في السجون.

– التأكيد على أن المرأة وُجدتَ لتكون عضوًا فعالًا في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وليست صوتًا في الانتخابات البرلمانية والتنفيذية.

– منح المرأة حقوقها كاملة وفق الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليه الدولة، ونبذ الفكر القَبَلي، وإرساء دعائم الدولة المدنية.

(الصفحة الأخيرة) - 20 صفحة

WDP
المـــــرأة في التنميـــة والســـــلام
WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE

صحيفة اجتماعية - تنموية - شاملة - مستقلة
(شهرية) - تصدر عن يمن إنفورميشن سنتر

العدد (21) - السعر (مجانا) - 2024/3/15

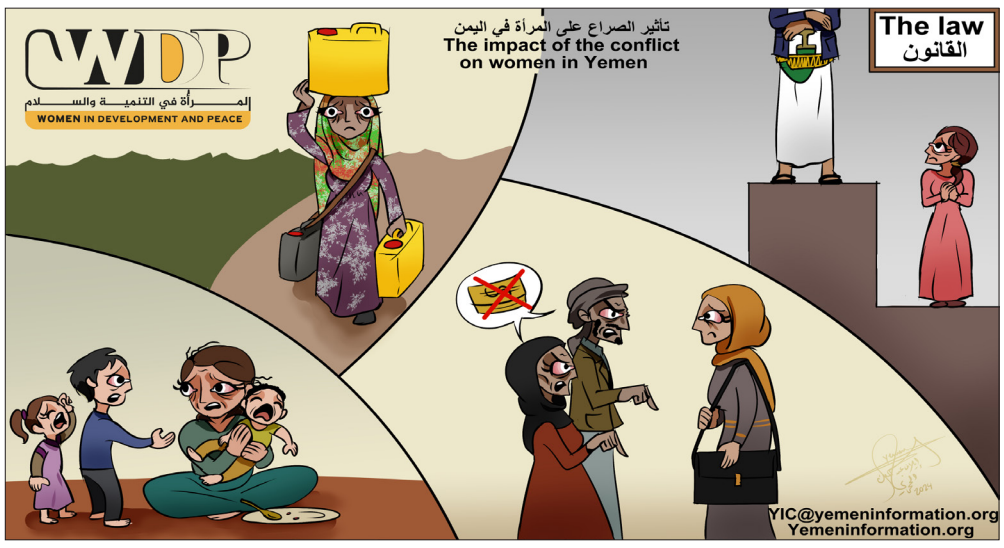

96.1 % من المشاركين يرون أن الصراع في اليمن أثر بشكل كبير على إمكانية حصول النساء في اليمن على حقوقهن الأساسية

إعداد: يُمنى احمد
المرأة في التنمية والسلام

تسبب الصراع المستمر في اليمن، منذ سنوات وحتى الآن، في معاناة اليمنيين من التأثيرات والتبعات الناجمة عنه؛ فقد كان له كثير من الآثار السلبية على الاقتصاد والأمن والصحة والتعليم والحياة الاجتماعية وجميع الجوانب الحياتية لليمنيين.

مع كل هذه التبعات كان من الطبيعي أن تتأثر حياة النساء في اليمن بشكل كبير من الصراع؛ فقد عانين من ارتفاع معدلات العنف؛ لأن النزاع المسلح أدى إلى تفكك النظام الاجتماعي والأمني في البلاد، وتراجع قوانين حماية النساء والفتيات.

كما تسبب الصراع في تقليل فرص الفتيات اليمنيات في الحصول على التعليم؛ لأن الصراع أثر بشكل كبير على البنية التحتية للتعليم، مما أدى إلى إغلاق بعض المدارس والجامعات. فضلًا عن تضرر قطاع الصحة بسبب الصراع الذي أدى إلى نقص الموارد الأساسية، وتدهور الخدمات الصحية وتفشي الأمراض ونقص التغذية.

وبناء على ما سبق، وللحصول على إجابات أكثر شمولًا حول كيف أثر الصراع على حال المرأة في اليمن، فقد أجرت وحدة المعلومات واستطلاع الرأي في «يمن إنفورميشن سنتر» استطلاعَ رأي تحت عنوان «تأثير الصراع على المرأة في اليمن».

هَدَفَ الاستطلاع إلى جمع آراء عينة من المجتمع اليمني عن مدى تأثير الصراع على حياة النساء في اليمن؛ لفهم ذلك وتحليله. وهدف الاستطلاع أيضًا إلى تحديد التحديات والصعوبات التي يواجهنها في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية.

أُقيم الاستطلاع على عينة بحثية بلغت 157 شخصًا، كان أكثرهم من الذكور بنسبة 72.2 %، مقابل 27.8 % من الإناث. وكانت الفئات العمرية للمستطلَعين متفاوتة، فـ48.7 % منهم من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25-18 عامًا، وتراوحت أعمار 34.2 % منهم ما بين 35-26 عامًا، و10.5 % من المشاركين من ذوي الفئة العمرية ما بين 45-36 عامًا، و6.6 % لمن هم من فئة 65-45 عامًا.

أما عن المؤهل الدراسي فأغلب المشاركين من الحاصلين على شهادة البكالوريوس بنسبة 51.3 %، ثم الحاصلون على الشهادات العليا بنسبة 40.8 %، ثم نسبة 5.3 % للحاصلين على شهادة الثانوية العامة، وبنسبة 2.6 % للطلابِ الجامعيين.

وبالنسبة للنطاق الجغرافي للاستطلاع، جاءت العينة من سبع محافظات يمنية، هي: صنعاء بنسبة 71.2 %، عدن بنسبة 10.5 %، تعز بنسبة 10.5 %، حضرموت بنسبة 3.9 % وبنسبة 1.3 % فقط لكل من لحج وحجة وذمار على حدة.

النتائج الرئيسة

في البداية، قال 94.7 % من المشاركين في الاستطلاع إن الصراع أحدث تغييرًا كبيرًا بشكل سلبي على حياة النساء في اليمن، في حين قال 3.9 % منهم إن الصراع أحدث بالتأكيد تغييرًا في حياة المرأة اليمنية، لكنه كان طفيفًا؛ لاعتقادهم أن المرأة اليمنية كانت تعاني كثيرًا قبل بدء الصراع. أما عن النسبة المتبقية منهم (1.4 %) فقد قالوا إنهم لم يلاحظوا أي تغيير في حياة النساء في اليمن إطلاقا منذ بدأ الصراع وحتى الآن.

وفيما يخص إمكانية حصول النساء في اليمن على حقوقهن في التعليم والصحة والوصول إلى الخدمات الأساسية وتأثير الصراع على ذلك، يرى 96.1 % أن الصراع في اليمن أثر بشكل كبير على إمكانية حصول النساء على حقوقهن في التعليم والصحة والوصول إلى الخدمات الأساسية، في حين قال ما نسبته 3.9 % عكس ذلك.

وعند سؤال المشاركين في الاستطلاع عما إذا كانت حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في ازدياد منذ بدءِ الصراع، قال 93.4% منهم إن استمرار الصراع تسبب بشكل كبير في ازياد حالات العنف ضد المرأة، في حين اعتقد 4 % منهم أن ازدياد حالات العنف بسبب الصراع محدودٌ، وأما 2.6 % فقد قالوا إن الصراع لم يتسبب إطلاقًا في زيادة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا شك أن المرأة اليمنية تواجه مشكلات كثيرة بسبب استمرار الصراع في اليمن، وقد كانت إجابات المشاركين عن ذلك كالآتي: 1

- انتشار حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، بنسبة (86.8 %).
- النزوح، بنسبة (77.6 %).
- تشرد العائلات، بنسبة (43.4%).
- تفاقم الفقر، بنسبة (38.2 %).
- القيود التي فُرضت على الحريات، بنسبة (26.3 %).

كما يعتقد المشاركون في الاستطلاع، بنسبة 96.1 %، أن هناك حاجة إلى توفير دعم وحمايةٍ خاصة للمرأة اليمنية في ظل الصِّراع، في حين يرى 3.9% عكس ذلك.

في الختام، يتفق المشاركون في الاستطلاع على أن كل ما تتعرض له النساء في اليمن بسبب الصراع المستمر يزيد من حالة الضعف التي يعشنها، ويعوِّق تحقيق المساواة والتنمية المستدامة. كما قالوا إن من الضروري اتخاذ إجراءات فورية لحماية حقوق النساء في اليمن، وتوفير الدعم اللازم لهن في مجالات الصحة والتعليم والحماية والتمكين الاقتصادي.

---

1 - **سؤال متعدد الخيارات، حُللتْ كل إجابة عن هذا السؤال -بوصفها عينة منفصلة- بنسبة تقدربـ 100%**